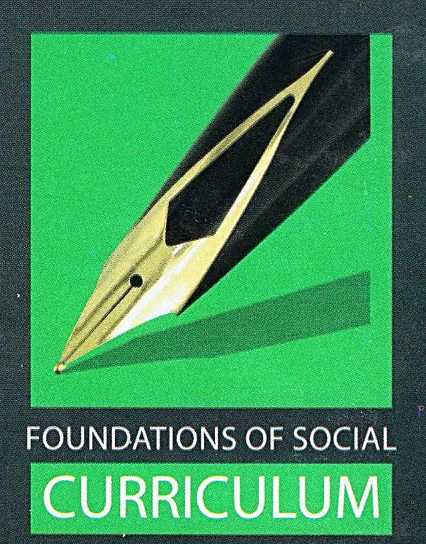


FOUNDATIONS OF SOCIAL

CURRICULUM

أسس المناهج الاجتماعية

أ. د بلقاسم سلاطنية

أ. د حسان الجيلاني

دار الفجر للنشر و التوزيع

علي مولا



أسس المناهج الاجتماعية



أسس المناهج الاجتماعية

تأليف

أ.د. بلقاسم سلاطنية

أ. د. حسان الجيلاني

جامعة محمد خيضر - بسكرة

الجزائر

دار الفجر للنشر والتوزيع

2012

أسس المناهج الاجتماعية

تأليف

أ.د. بلقاسم سلاطنية

أ. د. حسان الجيلاني

حقوق النشر	*رقم الإيداع*
الطبعة الأولى 2012	**19417**
جميع الحقوق محفوظة للناشر	***الترقيم الدولي .I.S.B.N***
	978-977-358-261-0

دار الفجر للنشر والتوزيع

4 شارع هاشم الأشقر – النزهة الجديدة

القاهرة – مصر

تليفون : 26242520 – 26246252 (00202)

فاكس : 26246265 (00202)

E-mail : daralfajr@yahoo.com

الإهداء

إلى كل المشتغلين بالبحوث العلمية في المجالات الاجتماعية ونخص بالذكر أساتذة وطلبة العلوم الاجتماعية بجامعة محمد خيضر بسكرة الذين أفادونا واستفادوا من كل الأبحاث والدراسات التي نوجهها اليوم.

نتمنى لهم المزيد من التوفيق والنجاح.

أ.د. سلاطنية بلقاسم   أ.د. حسان الجيلاني



المحتويات



تقديم

هذا هو الكتاب الرابع في منهجية العلوم الاجتماعية، وقد خصصناه للإقترابات المنهجية السوسيولوجية في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، إذ أننا تطرقنا في كتابنا الأول إلى أسس البحث العلمي، وتناولنا في الثاني محاضرات في المنهج والبحث العلمي، في حين ركزنا في الكتاب الثالث على أهم المناهج المستعملة في العلوم الاجتماعية بصورة عامة وعلم الاجتماع والإعلام والإتصال بصورة أخص. أما الكتاب الرابع الذي بين يديك عزيزي الطالب فهو تكملة للكتاب الثالث الذي لم نستطع أن نحصي فيه جميع المناهج فأكملنا البقية في هذا الكتاب.

وعلى الرغم من كثرة هذه المناهج، وتعددها إلا أننا حاولنا التركيز على أهمها، وأكثرها استعمالا في مختلف فروع العلوم الإنسانية، وقد تجنبنا الخوض في تلك الاختلافات التي تتيه بالطلاب، وتشتت تفكيرهم، من ذلك الخلط الحاصل بين المناهج وطرق البحث، فالكثير من الباحثين يصنفون بعض المناهج في خانة الطرق والوسائل، كالقياس السوسيومتري الذي يعتبره بعض الباحثين وسيلة لجمع البيانات، في حين يضعه آخرون في خانة المنهج المتكامل الذي له خصائصه، وخطواته، وإجراءاته، وكذلك الحال بالنسبة للإحصاء الذي يعتبره بعضهم منهجا في حين هو مجرد وسيلة لجمع المعلومات عن الظاهرة المدروسة.

وقد حاولنا تجاوز هذه الاختلافات وعدم التركيز عليها، وحسمنا الأمر فاعتبرنا الإحصاء مجرد طريقة لجمع البيانات، في حين صنفنا القياس السوسيومتري في خانة الإقترابات المنهجية، وهذا كله من أجل أن نقدم لطلابنا مادة جاهزة متكاملة، بعيدة عن التشتت والاختلاف.

ونظرا لاتساع نطاق المناهج والاقترابات، فقد حاولنا ألا ندخل في تفرعات التعاريف المختلفة، وبيان اختلافاتها، بل صممنا على التركيز على الإجراءات المنهجية، والخطوات العملية التي يقوم بإجرائها الباحث بصورة تطبيقية لكي لا تذهب به تفرعات البحث بعيدا، وتخرج به عن موضوع الدراسة.

وعلى هذا الأساس قسّمنا هذا الكتاب الرابع إلى خمسة فصول، جاء في الفصل الأول، البحث الاجتماعي وأهميته، وأصنافه، وتطرقنا في الفصل الثاني إلى المنهج التاريخي فعرضنا الفرق بين علم التاريخ والمنهج التاريخي، وعرّفنا بخطواته، وتقييمه، وفي الفصل الثالث تناولنا المسح الاجتماعي، حيث عرضنا مجالاته، ومراحله، وأنواعه، ونماذج من الدراسات المسحية، أما في الفصل الرابع فقد تطرقنا إلى قياس الاتجاهات، فعرّفنا به، وحلّلنا الطرق المعروفة لقياس الاتجاهات كمقياس "بوجردس" "وثيرستون" وليكرت" وكتمن"...الخ، وعرّفنا بالكيفية التي تمكّننا من استخراج الاتجاه أمّا الفصل الخامس فتطرّقنا فيه إلى تحليل المضمون، حيث عرّفنا به، وبوحداته وفئاته، وخطواته، وطريقة تسجيله، وختمنا الفصل بعرض نماذج لتحليل الخطاب الإعلامي في الجزائر، أما الفصل السادس فخصصناه للمنهج المقارن حيث عرّفنا به، وعرضنا خطواته، واستخداماته في العلوم الاجتماعية،وعلاقته ببعض المناهج الأخرى، ومجالات تطبيقه، والصعوبات التي قد تواجه الباحث اثناء استخدامه، أمّا الفصل السابع فخصصناه للمنهج الوصفي، فعرّفنا به، وبأهدافه وخطواته، ومراحله، وكيفية استخدامه، وأخيرا تقييم عام للبحث الوصفي، أمّا الفصل الثامن فعرضنا فيه المنهج التجريبي حيث عرّفنا به وبخطواته، وتطرقنا إلى كيفية تصميم التجربة، وأنواع التصميمات التجريبية، وخصائص ومميزات المنهج التجريبي، وشروط البحث التجريبي الناجح، وختمنا الفصل بتقويم للمنهج التجريبي، أمّا الفصل التاسع فخصصناه لمنهج دراسة الحالة، حيث عرّفنا به وبخطواته

وخصائصه، وأخيرا عرضنا مزاياه وعيوبه، أمّا الفصل العاشر فتطرّقنا فيه إلى منهج القياس السوسيومتري، حيث قمنا بتعريفه، وشروطه، وركائزه، وخصائصه، وأدواته، وكيفية استخدامه، وأخيرا تقييم عام للمنهج السوسيومتري، أمّا الفصل الحادي عشر والأخير فخصصناه لبعض النماذج من البحوث حيث ركّزنا على نموذجين هما: التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر للدكتور سلاطنية بلقاسم، والجماعات الصغيرة في التنظيم للدكتور حسان الجيلاني، وبهذا نكون قد قدّمنا لطلابنا الأعزاء، خلاصة جهدنا، وزبدة تجربتنا في كيفية إعداد البحث العلمي الجيد.

والله الموفق لما فيه خير الجامعة الجزائرية.

أ . د . سلاطنية بلقاسم **د. حسان الجيلاني**



الفصل الأول
المسح الاجتماعي

تمهيد

أولا: تعريف المسح الاجتماعي

ثانيا: مجالاته.

ثالثا: مراحله.

رابعا: أنواع المسوح الاجتماعية.

خامسا: نماذج من دراسات المسوح الاجتماعية.

سادسا: الدراسات المسحية عن الرأي العام.

تمهيد

يعتبر المسح الاجتماعي من أكثر الأساليب انتشارا وشهرة في دراسة الظواهر الاجتماعية التي يمكن جمع معلومات، وبيانات عنها، وهو يدخل ضمن الدراسات الوصفية التي تعتبر دراسات مسحية.

ولعل أبرز نموذج للدراسات الوصفية يتمثل في الإحصاء العام للسكان، فعن طريقه يمكن الحصول على عدد الأشخاص الذين يقطنون بلدا ما، وتوزيعهم، وأعمارهم، ومهنهم، الخ.

ويعتبر هذا النوع من المسح كمرجع هام للباحثين في كثير من الدراسات، ويعتقد البعض خطأ أن المسح العام، أو الشامل لا يزيد عن كونه مجرد البحث عن الحقيقة، فهو قد يتمخض عن صياغة مبادئ هامة، وتعميمات علمية، والحقائق التي تنتج عن مسح دقيق قد تكون أحيانا غاية في الفائدة في حد ذاتها، وعلى سبيل المثال، فإنه عندما تفكر إدارة التعليم في إنشاء مدرسة في أحد الأحياء، تضطر لإجراء مسح لمعرفة عدد أطفال الحي لتخطيط احتياجات الحي التعليمية المستقبلة من مدرسين، وأدوات، وأجهزة، على أساس علمي دقيق وفعال، وهنا تكمن أهمية المسح في كونه إحدى الأساليب التي تكشف لنا عن الظاهرة من الداخل، وتعرفنا على خطورتها لوضع السياسة المناسبة لها.

ويجب أن نشير إلى أن المسح ليس قاصرا على مجرد الوصول إلى الحقائق، والحصول عليها، ولكن المسح يمكن أن يؤدي إلى صياغة مبادئ هامة في المعرفة، كما يمكن أن يؤدي إلى حل للمشاكل العلمية.

وعلى ذلك فالمسح طريقة ومنهج عام من مناهج البحث، ولا ينبغي أن يختلط المسح مع العمل الروتيني الذي يتم فيه تجميع وتبويب الأرقام، ذلك لأن المسح يتضمن بالضرورة مشكلة واضحة محددة، وأهدافا ثابتة مقررة، كما

يتطلب المسح التخطيط الماهر، وتحليل وتفسير البيانات المجموعة بعناية بالغة، بالإضافة إلى تقديم النتائج بمنطقية وحذق.

هذا ويساعد المسح كذلك في اكتشاف علاقات معينة بين مختلف الظواهر التي قد لا يستطيع الباحث الوصول إليها بدون مسح، ويمكن أن يعتبر المسح الذي قامت به جمعية السرطان الأمريكية لاكتشاف العلاقة بين التدخين وسرطان الرئة، واحدا من الأمثلة التي يؤدي فيها المسح إلى اكتشاف هذه العلاقة.

أولا: تعريف المسح الاجتماعي

1 – المسح لغة: يعني تمرير اليد على شيء سائل لإزالته، وهو يعني هنا إزالة ما لطخ الشيء من سوائل أو غبار، أو تراب، أو غير ذلك من المواد، حتى نبرزه على حقيقته لغيرنا.

2 – المسح اصطلاحا: يفيد التعرف على الظاهرة المدروسة في الوضع الطبيعي الذي تنتمي إليه، من خلال جرد لمسح المعلومات ذات العلاقة بمكوناتها الأساسية، وما يسودها من علاقات داخلية، وخارجية، فالمسح كمصطلح مفهوم مشتق من العلوم الطبيعية يستخدم كما هو معروف في علوم الأرض، فمسح الأرض يكون بمعرفة مساحتها، وتركيبها، وقد انتقل هذا المفهوم إلى المجتمع أيضا، ويعرف المنهج المسحي في اللغة الفرنسية بـ La méthode d'enquête على أنه منهج التحقيق العلمي، الذي يستخدمه الباحث في دراسة موقف معين من خلال بحث الشواهد، والتجارب، والوثائق المكونة لوضعه الطبيعي لجمع البيانات والمعلومات المحققة للغرض العلمي المنشود.

وقد تم تعريف المسح على أنه المنهج الذي يقوم على جمع المعلومات، والبيانات عن الظاهرة المدروسة قصد التعرف على وضعها الحالي، وجوانب قوتها وضعفها.

كما يعرفه آخرون بأنه دراسة الظاهرة في وضعها الطبيعي دون أي تدخل من الباحث أي في المنهج التجريبي ،ويمكن القول أيضا بأنه الطريقة العلمية التي تمكن الباحث من التعرف على الظاهرة المدروسة، من حيث العوامل المكونة

لها، والعلاقات السائدة داخلها كما هي في الحيز الواقعي، وضمن ظروفها الطبيعية غير المصطنعة[1].

فهو إذن دراسة الظروف الاجتماعية التي تؤثر في مجتمع معين سواء كان مجتمع الجيرة أو القرية أو الدولة، بقصد الحصول على معلومات كافية يمكن الاستفادة بها في وضع وتنفيذ مشروعات إنشائية للإصلاح الاجتماعي .

وأخيرا ننتهي إلى تعريف المسح فنرى أنه عبارة عن دراسة الجوانب المرضية للأوضاع الاجتماعية القائمة في منطقة جغرافية محددة، وهذه الأوضاع لها دلالة اجتماعية معينة ويمكن قياسها ومقارنتها بأوضاع أخرى يمكن قبولها كنموذج وذلك بقصد تقديم برامج إنشائية للإصلاح الاجتماعي، فالمنهج وسيلة أو مدخل علمي لجمع بيانات عن المجتمع ككل، أو عن ظاهرة معينة، أو قطاع محدد، فجمع البيانات لا يتم بطريقة عشوائية أو ارتجالية.[2]

ثانيا: مجالاته

تتناول مجالات المسح الاجتماعي بالدراسة موضوعات اجتماعية مختلفة مثل: دراسة أحوال السجون، والمساجين، والإفراد، والجماعات من مختلف الطبقات والمستويات، والمشكلات، والقضايا الاجتماعية المختلفة، وتتسع لتشمل مختلف القضايا الأسرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والدينية وفئات المجتمع وطبقاته، والفروق بين فئاته.[3]

---

(1) أحمد بن مرسلي: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2003،ص.286.

(2) عبد الهادي أحمد الجوهري وعلي عبد الرزاق إبراهيم، المدخل إلى المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية. 2002.

(3) سامي ملحم، مرجع سبق ذكره، ص. 332.

والمسح هو أوسع المناهج استخداما، وأكثرها شيوعا، فهو يستخدم في تخصصات عديدة كعلم الاجتماع والاقتصاد والإعلام والإرشاد والزراعة، ولكن هل يعني هذا أن المسح كمنهج يختلف في مضمونه وفي طريقة استخدامه...؟

بالطبع المنهج هو المنهج، له مواصفات قياسية واشتراطات محددة، وما يختلف هو المجال فقط.

ثالثا: مراحله

يختلف سير البحث في الدراسات المسحية وفي تصميمها عنه في التجريب من حيث نوع الإمكانيات سواء البشرية والمادية المطلوبة لإجرائه، أو من حيث وسائل جمع بياناته، ويمكن تلخيص خطوات البحث فيما يلي:

1 – يبدأ المسح بتحديد الغرض منه تحديدا واضحا، ويتضمن ذلك تحديد المشكلة والاعتبارات العلمية التي يبنى عليها وهدفه.

2 – رسم خطة لسير البحث، وتشمل تحديد مجال المسح من حيث العينة والمكان والزمان اللازم لتنفيذه، وبما أن طريقة المسح تحتاج إلى مساعدين فنيين في جمع البيانات، وجب إعداد هؤلاء المساعدين بتدريبهم تدريبا كافيا لضمان صحة البيانات المتحصل عليها.

3 – جمع البيانات، ويمكن أن يكون ذلك بوسائل عدة، مثل المقابلة، والاستفتاء، والملاحظة، والمقاييس المختلفة، وسنتكلم عن وسائل جمع البيانات في مجال آخر.

4 – تحليل البيانات تحليلا إحصائيا، وتفسيرها عن طريق القياس المنطقي.

5 – استخلاص النتائج مع تقدير مدى الثقة في النتائج الإحصائية عند تطبيقها على المجموع الذي أخذت منه العينة.[1]

رابعا: أنواع المسوح الاجتماعية

هناك عدة أنواع من المسح الاجتماعي، فكل ظاهرة أو مشكلة يمكن الاستعانة بالمسح لاكتشاف كنهها، ومعرفة مجرياتها، وقد قسم الباحثون المسح إلى عدة أنواع منها:

1 – المسح الاجتماعي

ومجالاته كثيرة منها تلك التي تمت في الثلاثينات عن الحياة الاجتماعية، والاقتصادية للزنوج في أمريكا، ومنها دراسة "ألفريد كينزي" جامعة أنديانا، عن السلوك الجنسي للذكور، والتي اعتمد فيها على المعلومات والبيانات التي جمعها من 12000 حالة، ودراسته عن السلوك الجنسي للإناث، والتي نشرها بعد ذلك بخمسة أعوام.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسات قد أثارت كثيرا من الجدل، إلا أنها قدمت للباحثين منهجا علميا لدراسة إحدى المشاكل الاجتماعية الهامة، وكان لها أثر ملحوظ على المشرعين، ورجال القانون، والأخصائيين الاجتماعيين، والمعلمين وغيرهم.

وهناك دراسات أخرى عن عادات المشاهدين الأطفال للتلفزيون، وهذه الدراسة هي التي قام بها "بول ويتي" Paul Witty وقد قام هذا الباحث بنشر تقارير سنوية عن دراسته تلك، وذلك منذ عام 1952، وقد أشار "ويتي" في هذه

---

(1) محمد زيان عمر، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983. ص. 132.

التقارير إلى الفترة التي يقضيها التلميذ أمام شاشة التلفزيون، والبرامج المفضلة لديه، في المرحلة الأولية، والثانوية، وكذلك بالنسبة لآباء التلاميذ ومعلميهم، كما بذل الباحث جهدا في إيجاد علاقة بين مشاهدة التلفزيون، والذكاء، والعادات القرائية، والتحصيل العلمي، وغير ذلك من العوامل.

2 – المسح التعليمي:

وله مجالات متعددة، منها القيام بهذه المسموح بغرض مقارنة التحصيل التعليمي في مدارس أو نظم أو بلاد مختلفة، ومن بين الدراسات الشهيرة في هذا المجال، ذلك المسح الذي استغرق ست سنوات للتعرف على التحصيل العلمي المقارن للرياضيات في اثنتي عشر دولة، حيث استخدم في هذا المسح الإجابات القصيرة، والاختبارات المتعددة الاختيار، وذلك بالنسبة للذين بلغوا سن الثالثة عشر، وبالنسبة للطلاب في السنة النهائية لدراستهم الثانوية، واشترك في هذا المسح 132000 طالب، و13000 مدرس، و5000 مدرسة.

3 – مسح الرأي العام

وهو طريقة للتعرف على آراء الناس بالنسبة للكثير من الموضوعات السياسية، والاجتماعية المفتوحة للجدل والمناقشة، وبدون المسح فسيكون من العسير أن نتعرف على وجهات نظر الأقليات المنظمة تنظيما كبيرا، والتي تعبر عن آرائها بفاعلية عن طريق الكلمة أو الصورة المطبوعة، أو المذاعة، أو المرئية.

وقد استخدمت طريقة المسح هذه لاستطلاع آراء الناخبين قبل التصويت النهائي، والتعرف على نسبة المؤيدين، أو المعارضين لبعض المشروعات، أو القرارات السياسية التي تتخذها الإدارة الحاكمة، وغير ذلك.

ومن الأسماء الشهيرة في مجالات مسح واستطلاع الرأي العام: "جالوب" و"روبر" و"هاريس" و"كروزلي" وغيرهم، هذا ويقوم الباحثون بعد تجميع المعلومات بتحليلها، وتقديم النتائج مصنفة حسب الأعمار، أو الجنس، أو المستوى التعليمي، أو المهنة، أو مستوى الدخل، أو الاتجاهات السياسية، أو مكان الإقامة.

وهناك مصادر للخطأ بالنسبة لتحليل الرأي العام، فقد فشلت مجلة المستخلصات الأدبية Literary Digest عام 1936 في التنبؤ بالنتائج الانتخابية، وذلك بناء على اختيارها لعينة متحيزة (من دفتر التليفونات وأصحاب السيارات).

وفي عام 1948 كان التنبؤ خاطئا أيضا بالنسبة لانتصار "ديوي" على "ترومان" في انتخاب الرئاسة، وذلك لتحول مشاعر الجماهير قبل يوم الانتخاب، ولكن معاهد قياسات الرأي العام أصبحت تتنبأ منذ عام 1960 بدقة نسبية معقولة بعد تحسين أساليبها، واختيارها للعينة الممثلة للمجتمع، واستخدامها للأجهزة الدقيقة.

4 – مسح السوق

ويعتبر هذا النوع من المسح تطبيقا تخصصيا لمسح الرأي العام، إذ أن مسح السوق يتضمن محاولة قياس رد فعل الناس بالنسبة للمنتجات الاستهلاكية، أو تقييم تأثير الإعلان عن العادات الشرائية، وزيادة ترويج البضاعة.

وهذا النوع من التحليل له آثاره الهامة لمصممي الإعلانات، ورجال الصناعة، والموزعين، وغيرهم.

وباستخدام الاستبيانات، والمقابلات، يمكن تجميع آراء عينة ممثلة في المجتمع، وتحليل هذه الآراء، وبناء على هذه الآراء يقوم الموزع والمعلن بتقديم

السلعة بطريقة أكثر جاذبية للمستهلك، وكذلك يفيد هذا المسح في التنبؤ- بدرجة عالية من الدقة- بإمكانية التسويق الناجح، ومن المعروف أن رجال الصناعة، والتجارة في السوق التنافسي الحديث، يترددون في المخاطرة بملايين الدولارات اللازمة لإنتاج سلعة جديدة، أو طراز جديد دون وجود بعض الدليل عن تقبل الجمهور له.[1]

خامسا: نماذج من دراسات المسوح الاجتماعية

لقد أثبت المسح الاجتماعي فائدته في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر، حينما استخدم عدد من رواد البحث الاجتماعي منهج البحث الوصفي في دراسة كثير من المشكلات الاجتماعية التي أثارت اهتمامهم في ذلك الوقت، ومن أهم هذه الدراسات تلك التي قام بها "جون هوارد".

- دراسة "جون هوارد" : كان "هوارد" من كبار المصلحين الاجتماعيين في انجلترا، وهو من أوائل من اتبع منهج المسح، والبحوث الوصفية في دراسته التي أجراها عن عدد من قطاعات المجتمع، وأخذ يجمع البيانات الوثيقة الصلة بالموضوع، وعندما أصبح مسلحا بالحقائق، والأرقام قدم شواهده أمام لجنة مشكلة من أعضاء مجلس العموم البريطاني عام 1774، وقد تلقت اللجنة المعلومات الدقيقة التي قدمها "هوارد" باهتمام شديد.

ويتضح من ذلك أنه رغم أن المسح في حد ذاته لم يحل مشكلة، إلا أنه قدم حقائق دقيقة كانت أساسا للإصلاح.

(1) أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الطبعة الثامنة،، وكالة المطبوعات، الكويت، 1986، ص، ص 300، 303.

وفي عام 1775 قام "هوارد" بدراسة مقارنة لأحوال السجون في عدة دول أوروبية، وقد عني "هوارد" بجمع البيانات من مصادرها مهما كلفه ذلك من جهد، ومشقة، من هذا الغرض يتضح أن منهج "هوارد" كان يقوم على أسس من أهمها:

جمع بيانات كمية عن الموضوع المطلوب دراسته، وكذلك الاعتماد على الملاحظة بالمشاركة، وعلى المقابلة الشخصية في الحصول على البيانات المطلوبة، والعمل على الاستفادة بنتائج البحث في أغراض عملية.

وقضى "هوارد" السنوات الخمس الأخيرة من حياته في دراسة وسائل منع انتشار الطاعون، ولكي يراقب كيف كان المرضى يعالجون في المستشفيات الأوروبية، أخضع نفسه عن عمد للعدوى، وبهذه الطريقة عرف الظروف الحقيقية في المصحات، أو كما كانوا يسمونها أحيانا مستشفيات الأمراض المعدية في ذلك الوقت.

وفيما بعد قام بنشر كتاب "تقرير عن المصحات الرئيسية في أوروبا عام 1789"، وقد توفي في إحدى رحلاته العلمية التي كان يجمع فيها البيانات الميدانية.

وقد أثبت "هوارد" في أعمال البحث الشهيرة التي قام بها، قيمة الملاحظات الميدانية المباشرة، وقيمة الجداول المحددة، أو الخطوط العريضة المخططة مسبقا لإرشاد عملية الملاحظة، والتحليل المقارن للظروف في مواضع مختلفة.

- دراسات "فردريك لوبلاي F. Le Play

كان "فردريك لوبلاي" مهندسا فرنسيا بارزا، وأستاذا للميتالوجيا، إلا أنه بالإضافة إلى هذا قد ركز اهتمامه في دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، فقضى ما يقرب من خمسة وعشرين عاما في تحليل ملاحظات مفصلة عن الحياة بين الطبقات الأكثر فقرا في معظم دول أوروبا، وكرس

السنوات العشر الأخيرة من حياته لدراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في فرنسا.

وكان "لوبلاي" يأمل في الكشف عن العناصر الأساسية للموارد المالية، وأوجه الإنفاق بين عدد من العائلات، ولكي يحقق ذلك، قام بدراسات ميدانية، ولكنه لم يتخذ منهجا علميا يستطيع أن يسير على أساسه.

وكان من الضروري اتخاذ الكثير من القرارات فيما يتعلق بالبنود التي يجب اختيارها من أجل الملاحظة، والطرق التي بفضّلها يمكن إجراء الملاحظة على أحسن حال، ولما كان يعمل دائما على أن يكون موضوعيا وغير متحيز، فقد قام بفحص ميزانيات العائلات، وناقش مع أفراد العائلة أوجه نشاطهم المالي والاجتماعي، وفحص بإمعان دفاتر الحسابات اليومية، وبعد ما يقرب من عشرين عاما من الدراسة نشر تقريرا جزئيا عن ملاحظاته في عام 1885م.

وفي العام التالي أسس "لوبلاي" منظمة عالمية لدراسة الاقتصاد الاجتماعي، وبهذا شجع مساهمة الآخرين في مجال البحث هذا، وبإدخاله الوسيلة الفنية الخاصة بمراقبة العائلات الممثلة لغيرها بطريقة مباشرة متصلة، فتح اتجاها جديدا في المشاكل الاجتماعية، وتكمن مساهماته الرئيسية في المنهج العلمي في استخدامه بشكل شامل الخطوط المفصلة، العريضة، لترشده في ملاحظاته، وتطويره لطريقة فنية تستخدم في المقابلات الشخصية، واستفتاءاته، وفحصه الجاد لدفاتر المحاسبة وغيرها من السجلات الشبيهة، وذلك كوسيلة للتحقق من بياناته، وقد قام أيضا باستخدام طريقة دراسة الحالة أو ما نسميه بالوصف الموضوعي لتاريخ أو حالة فرد أو مجموعة معينة، وذلك على نطاق واسع.

في حين أن دراسات "لوبلاي" لم تحل في الواقع أي مشكلة، إلا أنها زودتنا بمعلومات هامة جدا عن فصول مختارة من الحياة العائلية، ومع ذلك فقد ظن

"لوبلاي" بأنه اكتشف علاقة وثيقة بين الرفاهية الاقتصادية للعائلة ونجاحها العاطفي والاجتماعي، ومازال علماء الاجتماع يستخدمون منهج "لوبلاي" في المسح.

وجدير بالذكر أن من أهم الميادين التي استخدمت البحوث الوصفية ميدان التربية، فقد شهدت الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين تطورا كبيرا في استخدام المسح في الدراسات التربوية، حتى أن كثيرا من طلاب الدراسات العليا بالجامعات قاموا بدراسات مسحية، ولاقوا تشجيعا على تنفيذها.

وأجريت مئات أبحاث الدكتوراه الخاصة بالإدارة والتنظيم المدرسي، ومشاكل تربوية أخرى، ولم تكن نتيجة هذه الأبحاث بالطبع حل المشاكل التربوية، بقدر ما كانت تقديم حقائق واقعية في ميدان التربية والتعليم المدرسي، كما ساهمت في تجميع كثير من الأفكار والتقنيات.

ولقد أحدثت دراسات المسح المستمرة إلى جانب البحوث التربوية الأخرى بوجه عام الكثير من التغيرات الأساسية في التعليم، فقد تحسنت طرق التعليم، وأعيد النظر في المناهج القديمة، وتصميم المباني المدرسية، وزاد الانسجام بوسائل التعليم المختلفة، وتعلم المهارات المتنوعة، وما إلى ذلك.[1]

سادسا: الدراسات المسحية عن الرأي العام

يمثل الرأي العام اتجاها يشترك فيه عدد كبير من الأفراد في مجتمع معين، وقد يكون متماثلا بين أفراد المجتمع، وقد يكون مختلفا بين الجماعات الفرعية داخل الإطار العام.

(1) محمد زيان عمر، مرجع سابق، ص132.

وللرأي العام قوة كبيرة في التأثير في سلوك الأفراد، والهيئات الحاكمة ولذلك يهتم به القائمون بالتخطيط في كثير من ميادين النشاط الإنساني، وقد أصبحت كثير من الدول تهتم باستطلاع الرأي العام بطريقة منظمة، وأنشأت لذلك هيئات خاصة، كما اهتمت به الشركات، ورجال الأعمال وخاصة في عمليات التسويق.

ويعتبر الاستفتاء من أهم وسائل قياس الرأي العام، وبخاصة تلك الآراء التي وصلت إلى درجة كبيرة من الاستقرار، بحيث يكون الاختلاف في الآراء واضحا للجميع عندما تعرض أسئلة الاستفتاء عليهم.

واستفتاءات الرأي العام ليست من السهولة والبساطة التي قد تميز الاستفتاءات في مجالات أخرى، فعلى نوع وطريقة صياغة الأسئلة يتوقف مقدار الاعتماد على إجابات الأفراد.

ويقرر "كانتريل" أن الأسئلة ذات الإجابات المفتوحة لها قيمتها الكبيرة في تحديد الآراء السائدة فعلا في المجتمع، وأن الأسئلة المغلقة أي التي إجابتها "نعم" أو "لا" لها قيمتها الكبيرة في المشكلات المحددة تحديدا واضحا، أما الأسئلة ذات الاحتمالات المتعددة فتفيد عندما يكون لأحد الجانبين أو لكليهما — في مشكلة واضحة محددة — عدة احتمالات.

وتجري كثير من الشركات مسحا للرأي العام فيما يتعلق بالأسواق، لتحديد أي المنتجات، أو التعليب، أو الإعلان تستهوي المستهلك، ولقد حققت المؤسسات التجارية، والصناعية، زيادة هائلة في الأرباح، وذلك بتلافي الأخطاء في تسويق منتجاتهم، وذلك بمعرفة رد الفعل مقدما لدى المستهلك.

فقبل إدخال مسحوق جديد للغسيل للأسواق، أنفقت إحدى الشركات عدة أشهر لمعرفة رد الفعل حول اختيار الألوان لدى ربات البيوت، ومن الغريب أن هذا البحث قد كشف أن ربات البيوت قد أعجبهن المسحوق الجديد عندما اتخذ

اللون الأزرق، في حين أن نفس المسحوق الذي اتخذ اللون الأحمر، والأخضر، قد أدى إلى رد فعل سلبي، وتحاول الشركات التجارية أيضا تحليل نتائج برامجها الإعلانية عن طريق هذا النوع من البحث.

إذن، فعمليات مسح السوق هي استفتاء في الرأي يجري عادة لاختيار رد فعل الجمهور تجاه إنتاج جديد، أو (رد فعل يولد حديثا) وذلك لاكتشاف التأثيرات النسبية للطرق المختلفة لتعبئة إنتاج ما، ومن أجل التعرف على أفضليات المستهلك تجاه علامة تجارية معينة، واختلافات الشكل الذي تقدم به المنتجات المتشابهة، ومن أجل تحليل السوق الفعلي، أو القدرة السوقية لسلعة معينة، وهذه العملية الأخيرة عادة ما تشتمل على التنبؤات الخاصة بالمبيعات المحتملة، وتحديد أفضل سعر للبيع، وتحليل سياسات البيع التي تتخذها شركة ما، وقياس مدى فاعلية إعلاناتها وما أشبه ذلك.

وفي الوقت ذاته تحتفظ الشركات الصناعية الكبرى بمكاتب للبحث لتجميع البيانات الخاصة بموضوعات مثل هذه، كما يوجد عدد كبير من شركات الإعلان، والشركات الاستشارية تقوم بإعداد تقارير خاصة بالاتجاهات المالية والزمنية، وبإجراء نوع من الاختبارات، وأعمال المسح الخاصة، وتقديم الاستشارات فيما يتعلق بمشاكل التسويق.[1]

من خلال عرضنا لمجموعة من الدراسات ..... من الرأي العام، أردنا أن يسحب الباحث القارئ لهذا العمل على دراساته طريقة معالجة وعرض هذه النماذج، وهو الهدف من هذا التوضيح تسهيلا للباحث، وإدراكا منا بأن باحثينا في علم الاجتماع خاصة يفتقرون إلى مثل هذه النماذج لسحبها على أعمالهم البحثية.

---

(1) محمد زيان عمر، مرجع سابق، ص، ص 122، 123.



الفصل الثاني
قياس الاتجاهات

تمهيد

أولا: تعريف القياس والاتجاه

ثانيا: طرق قياس الاتجاهات.

1 – مقياس "بوجردس" (طريقة البعد الاجتماعي)

2 – مقياس "ثيرستون"

3 – مقياس "ليكرت"

4 – مقياس "كتمن"

5 – طريقة أوسجود في تمايز معاني المفاهيم

6 – الطريقة الإسقاطية

ثالثا: كيفية استخراج درجات الاتجاه

رابعا: ثبات وحدة القياس

خامسا: فوائد قياس الاتجاهات

سادسا: تقييم عام لقياس الاتجاهات

تمهيد

قياس الاتجاهات من أهم مناهج العلوم الاجتماعية، خاصة في بحوث الإعلام والاتصال، ويعتبر وسيلة مناسبة لتفسير السلوك الإنساني، والتنبؤ به، وفي نفس الوقت تكشف عن حاجة إنسانية تستهدف إيجاد الاتساق، والانسجام بين ما يقوله الفرد وما يفكر به، وما يعمله بالفعل، فاتجاهاتنا تتعدد بتباين المواقف التي نتعرض لها، ويمكن رصد هذا التنوع في الاتجاه على ضوء عدد من الأبعاد مثل الشدة (قوة أو ضعفا)، والوجهة (إيجابا أو سلبا)، والتعدد (كثرة العناصر التي يعبر من خلالها الفرد عن اتجاهاته أو قلتها)، ولكي نعرف اتجاه الفرد ونستخدمه في نهج سلوكه، والتنبؤ به تحتاج إلى قياس آراء وانطباعات أفراد المجتمع من خلال إبداء ردود أفعالهم بالنسبة لموضوع ما، مثل اتجاه فئة معينة من الأفراد اتجاه عمل المرأة، أو برنامج، أو قضية محددة مثل الزواج المبكر...الخ.

ولكن قبل التطرق إلى ذلك سنضرب مثالا لتوضيح الاتجاه، وكيفية قياسه.

فلنفرض أن باحثا مهتما بدراسة الأمانة بين طلبة المدارس الابتدائية، فأول عمل يتحتم عليه القيام به هو تحديد الإطار العام لمفهوم الأمانة بالنسبة للظروف التي سيدرس فيها هذه الصفة، ولذلك فإنه سيعمد إلى تحديد أنماط سلوكية معينة لها علاقة بمفهوم الأمانة، ويفترض أن وجود بعضها أو غياب البعض الآخر دليل على أمانة التلميذ، ولنفرض أنه قرر أن يعتبر الغش في الامتحانات من بين تلك الأنماط السلوكية التي يجب أن تكون غائبة لكي يعد التلميذ أمينا.

فهو إذا اعتبر غياب الغش في الامتحانات كمدلول للأمانة، وعليه –بعد أن وصل إلى هذه المرحلة من الإعداد لبحثه- أن يبحث عن تعريفات ذات فعالية

لمدلول الغش في الامتحانات، ويقرر مثلا أن الغش في الامتحانات هو أن يقوم التلميذ بتقديم مساعدة أو طلب مساعدة من تلميذ آخر أثناء فترة أداء الامتحان في حجرة ليس بها من يراقب التلميذ، وقد يجلس الباحث في حجرة مجاورة يراقب سلوك التلاميذ بواسطة ما يعرف بالمرايا ذات الاتجاه الواحد، ويسجل عدد المرات التي يطلب فيها كل تلميذ مساعدة من تلميذ آخر، وعدد المرات التي يقدم فيها تلميذ مساعدة إلى تلميذ آخر.

فتعريف الغش في الامتحانات بهذه الصورة تعريف يمكن قياسه، أي أنه تعريف ذو فاعلية، إذ يتيح للباحث قياس ظاهرة الغش في الامتحانات كميا، وليس هدف الباحث بالطبع قياس الغش في الامتحانات، وليست هذه الخطوة سوى وسيلة للوصول إلى هدفه العام، وهو دراسة الأمانة، ولذلك فسيسوغ في النهاية تعميما قد يصل إلى درجة القانون أو النظرية لتفسير صفة الأمانة.

وأخيرا نرى أن القياس عبارة عن تلك العملية التي تعطى خلالها أرقام حسب قواعد معينة لفقرات التعريفات ذات الفاعلية لمدلولات الصفات والخصائص المتعلقة بأشياء أو أفعال أو أحداث.[1]

---

(1) - مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادي وأسس البحث الاجتماعي، الطبعة الثالثة، طرابلس، منشورات الجامعة المفتوحة، 1995، ص، ص 158، 159.

أولا: تعريف القياس والاتجاه

أ. تعريف القياس

تعددت تعريفات القياس وتنوعت، فالقياس في معناه الواسع وجود قواعد توضح كيفية تحديد إعداد لما يشاهد من أفعال وأحداث، ويتضمن هذا التعريف ثلاثة جوانب هامة:

- وجود قواعد متعارف عليها يعرفها على الأقل مجموعة من الأفراد.
- إعداد نموذج يوضح القواعد وكيفية توزيعها
- وأخيرا أفعال وأحداث تتعلق بالظواهر أو بالصفات الخاصة بالأفراد، أو بالأشياء أو المتغيرات والعلاقات بينها.(1)

إذن القياس يعتبر أداة من أدوات البحث، يقوم على مقارنة صفة ما يتميز بها فرد معين بصفة أخرى مماثلة لدى أفراد آخرين في المجتمع، وتبدأ المقارنة بالنواحي النوعية وتنتهي بالنواحي الكمية.

ويخضع المقياس للصفة التي يراد مقارنتها (فالمقياس الذي يستعمل لقياس صفة الذكاء، ليس هو المقياس الذي يستعمل لقياس صفة الوزن أو الطول، والمقياس الذي يصلح لقياس المواقف والاتجاهات ليس هو المقياس الذي يستعمل لقياس العلاقات الاجتماعية، أو الرأي العام، وهكذا...) (2)

وتكشف النواحي الكمية عن مقدار وجود الصفة أو مستواها، فهي بذلك تحدد درجتها بالكشف عن مدى احتوائها على الوحدات القياسية التي يصطلح عليها، فإذا اصطلحنا على أن الطول مثلا صفة تقاس بالسنتيمترات فعلينا بعد

---

(1) مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص 154.

(2) إحسان محمد حسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، ص 137.

ذلك أن نستعين بالمتر في تحديد عدد السنتيمترات التي يحتوي عليها طول معين، أو بمعنى آخر عدد الوحدات التي يحتوي عليها ذلك الطول.[1]

ب. تعريف الاتجاه

يعرف الاتجاه على أنه استعداد نسبي لدى الفرد يملي عليه استجابة محددة، أو تصرف خاص نحو موضوع، أو موقف، أو رأي معين.

ويتكون الاستعداد من أصل فطري، وآخر مكتسب بفضل التنشئة الاجتماعية، ومن الصعب الفصل بين الاستعداد الفطري لدى الفرد، والاستعدادات التي غرزت في شخصيته من خلال التجارب الخاصة، وطرق التنشئة، وتأثيرات البيئة (الفيزيقية والاجتماعية) على الفرد.

فالاتجاه هو حصيلة تفاعل بين عوامل عديدة فطرية، ونفسية، واجتماعية، واقتصادية، وإيديولوجية، وسياسية.

ويؤكد الباحثون على الأثر البالغ للاتجاهات الأولية *Les attitudes primaires* على شخصية الفرد، وعلى تبلور اتجاهات بذاتها في كيانه، وتتكون الاتجاهات الأولية في كنف الأسرة بتأثير من الوالدين، والإخوة، والأقارب.

ويميز البعض بين مختلف الاتجاهات حسب المعايير المستخدمة، فمن حيث الدرجة فهناك الاتجاهات الضعيفة التي لا تحدث في نفس صاحبها أي أثر، ولا تدفعه للدفاع عن اتجاهه، وهناك الاتجاهات القوية التي تملي على صاحبها تصرفاته، وتدفعه للدفاع عنها، ومن حيث السر والعلانية، هناك الاتجاهات

---

(1) إحسان محمد الحسن، وعبد المنعم الحسني، طرق البحث الاجتماعي، بغداد 1982، ص 139.

السرية التي يخفيها صاحبها لأسباب عديدة منها ما يتعلق به، ومنها ما يتعلق بالمجتمع الذي يعيش فيه، والذي لا يحفل باتجاهه...الخ.[1]

ثانيا: طرق قياس الاتجاهات

عدة أساليب ابتكرها الباحثون لقياس الاتجاهات، سوف نركز على أهمها فيما يلي:

1 – مقياس "بوجاردس" طريقة البعد الاجتماعي:

ابتكر "بوجاردس" وحدات أو عبارات تمثل بعض مواقف الحياة الحقيقية للتعبير عن مدى البعد الاجتماعي، أو المسافة الاجتماعية لقياس تسامح الفرد أو تعصبه، وتقبله أو نفوره، وقربه أو بعده بالنسبة لجماعة إنسانية، وقد صمم بوجاردس هذا المقياس بعد إجرائه عدة بحوث تدور حول قياس وتحليل المواقف المتحيزة، أي مواقف الحب والكراهية التي يحملها أبناء المجتمع تجاه الأقليات القومية، والعنصرية في المجتمع، فقد قابل بوجاردس 1725 من المواطنين الأمريكيين ينتمون إلى أربعين قومية مختلفة وطرح عليهم عددا من الأسئلة تتعلق بانطباعاتهم أو مواقفهم عن الأقليات القومية والمجتمعات، والشعوب الأجنبية بغية تخمين أو قياس المسافة بينهم وبين هذه الأقليات والمجتمعات، والأسئلة التي طرحها عليهم كانت كثيرة، ومتشعبة، أهمها رغبتهم بقبول أحد الأجانب بأن يكون قريبهم عن طريق المصاهرة والزواج، أو يحصل على عضوية في ناديهم، أو يكون جارهم أو زميلهم في عملهم أو يقاطع من قبل المجتمع أو ينفى أو يطرد من المجتمع، ويجبر على الذهاب إلى مجتمعه الأصلي، وبعد ترتيب وتحليل الإجابات التي استلمها منهم استطاع تكوين مقياس المسافة أو البعد

---

(1) إحسان محمد حسن و عبد المنعم الحسيني، مرجع سابق، ص 137.

الاجتماعي الذي استخدمه في قياس وتخمين مواقف مختلف الأفراد حول الأجانب والعناصر السكانية الأخرى.[1]

قدم بوجاردس مجموعة من البنود تمثل مدى تقبل أو رفض المواطن الأمريكي للآخرين، وعلى الخصوص أن يعلم كل من هذه البنود أو العبارات بالقبول أو الرفض، ومن هذه العبارات:

- أقبل الزواج منه.
- أقبله جارا في السكن.
- أقبل أحدهم صديقا في النادي.
- أقبله زميلا في المهنة.
- أقبله زميلا في المواطنة.
- أقبله رائدا في وطني.

ولما كان هذا الاتجاه له طرفان أحدهما موجب والآخر سلبي، فقد ضمن" بوجاردس" اختباره عبارات موجبة مثل السابق ذكرها، وعبارات سالبة مثل أقبل استبعاده من وطني.

ويجيب الأمريكي على مثل هذه الأسئلة بالنسبة لجميع الأقليات، والقوميات التي تحتاج إلى دراسة اتجاه أمريكي نحوها، كالإنجليز، والكوريين، والبولنديين، واليهود، والهنود...الخ.

وفي تصميم القياس تحدد بعد المسافة، وإن كانت موجبة أو سالبة طبقا لعدد العبارات الموجبة أو السالبة التي أجاب عليها المفحوص بالرفض أو القبول، وقد اتضح لـ "بوجاردس" أن المواقف التي يحملها الشعب الأمريكي إزاء الشعوب

---

(1) إحسان محمد حسن، وعبد المنعم الحسيني، مرجع سابق، ص 289.

والأجانب تضع الإنجليز والهولنديين في قمة المقياس، وتضع الأتراك والإيرانيين في أسفله.

وما يؤخذ على هذا المقياس أنه غير مقنن بالرغم من أن "بوجاردس" طبقه على 1725 أمريكي سنة 1927، فإنه لم يستخدمه كعينة تقنين، ومن هنا قلّت أهميته العلمية، كما نجد أن عباراته، أو وحداته غير متساوية، وهذا أخطر ما يصاب به مقياس (كأن نتصور مترا به سنتيمترا يساوي 15 مليمترا، وسنتيمترا آخر يساوي 11 مليمترا مثلا)، لا يمكن لهذا المتر أن يكون مقياسا صادقا، ذلك أن الشخص الذي يوافق على الزواج من قومية معينة، يكافئ ويساوي في نظر "بوجاردي" الذي يقبل أحدهم زائرا للوطن، بينما الواقع يوحي أن الأول أقرب إليهم من الثاني، وأن العبارة الأولى تعني مسافة أقرب إلى موضوع الاتجاه من المسافة بين العبارة الثانية وموضوع الاتجاه، أي أن الأول أكبر ومن هنا فالمسافات بين العبارات غير متساوية مما يصعب معه المقارنة الجيدة بين المفحوصين.(1)

وهذا ما عمل على عدم نشره، وقلل من استعماله لدى الباحثين لعدم موضوعية قياسه.

2 – مقياس ثيرستون

وهو مقياس المسافات المتساوية الذي استخدمه " ثيرستون" في قياس المواقف، وقد صمم مقياسه على أساس أن لكل موقف تدرجا معينا يبدأ بالإيجابية المتطرفة، وينتهي بالسلبية المتطرفة. والطريقة التي استخدمها " ثيرستون" في بناء مقياسه تتلخص بجمع عدد من العبارات تتعلق بموضوع معين يراد دراسة مواقف الأفراد حوله، وبعد تكوين العبارات عن الموضوع، طلب "

(1) عبد السلام الشيخ، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 1982، ص 191.

ثيرستون" وجماعته من 200 فرد دمج العبارات بعضها مع بعض، بحيث تختزل جميعها إلى إحدى عشر عبارة ووضعها على مقياس يتدرج من صفة التطرف في الحب إلى صفة التطرف في الكراهية، شريطة أن تكون المسافات بين هذه العبارات متساوية.

ويمكن اختزال هذه العبارات الموضوعة على المقياس إلى عبارات أقل يمكن درجها على مقياس آخر، واختيار عبارات المقياس الثاني يمكن أن يقوم به عدد من المحكمين، أو عدد من الأشخاص المبحوثين، فلو أردنا قياس آراء ومواقف الأفراد حول موضوع الحرب مثلا، فإن الباحث المصمم للمقياس يمكن تكوين العبارات التالية:

1. لا يمكن أن يكون القطر محترما دون اعتزازه بشرفه القومي، والحرب هي التي تصون الشرف القومي للقطر.
2. عند إعلان حالة الحرب يجب على كل واحد أن يشارك فيها.
3. يمكن تبرير الحروب عندما تستخدم للدفاع عن حقوق الأقطار الضعيفة.
4. كل من السلام والحرب مهمان وضروريان للتقدم.
5. الشيء الذي نستطيع إنجازه هو تخليص البشرية من شر الحروب.
6. الحروب هي نوع من أنواع الجرائم.
7. على جميع الشعوب المبادرة نحو نزع السلاح.

وبعد تحديد هذه العبارات، يجب وضع القيمة القياسية لكل عبارة على انفراد، والقيمة القياسية تحدد درجة تطرف العبارة باتجاه الإيجاب أو السلب، والمحكومون هم الذين يحددون هذه القيم القياسية.

فالقيم القياسية للعبارات السبعة المذكورة أعلاه، والتي توصل إليها المحكومون هي كالآتي: 1،3 ، 2،5 ، 5،2 ، 5،4 ، 5،6 ، 8،4 10،6.

وبعد الانتهاء من بناء المقياس، يطلب من الأشخاص المبحوثين التأشير على العبارات التي يتفقون معها، وإهمال العبارات التي لا يتفقون معها، وبعد التأشير يحصل الباحث على قيمة الوسيط للعبارات التي أشر عليها المبحوث، وهذه القيمة أو الدرجة تعكس طبيعة المواقف التي يحملها إزاء الحرب مثلا أو أي موضوع آخر.

ويمتاز هذا المقياس بأنه يقلل عناء المبحوث عند اختيار عباراته، فما على المبحوث إلا أن يقرأ العبارات ويضع علامة إلى جانب العبارة أو العبارات التي يتفق معها، غير أن إعداد المقياس يتطلب جهدا كبيرا، وتركيزا دقيقا لكي يصبح المقياس صالحا للاستعمال، خصوصا ما يتعلق بمشكلة المحكمين عند اختيارهم للعبارات المطلوبة، وتحديدهم أوزانها الرياضية.

3 – مقياس ليكرت

قام "ليكرت" في عام 1932 بتصميم مقياس لدراسة المواقف حول الإمبريالية، السلام العالمي، الزنوج، وبعض المواضيع الأخرى.

وقد اتسم مقياسه بالسهولة، والبساطة، والدقة، والموضوعية بالنسبة لمقياس " ثيرستون"، فقد حاول التغلب على صعوبة المحكمين التي جابهها " ثيرستون" بلجوئه إلى طريقة أخرى يستعان فيها بالمبحوثين بدلا من المحكمين، وأسلوب تصميم مقياس "ليكرت" يتضمن الخطوات العلمية التالية:

1. اختيار عدد كبير من العبارات أو الجمل أو المقترحات المتعلقة بصورة مباشرة بالموضوع المطلوب دراسة مواقف الناس حوله.
2. اختزال هذه العبارات والجمل بعدد أصغر شريطة أن تكون العبارات المختارة واضحة، ومختلفة بمعناها وشدتها، ومكملة الواحدة للأخرى على المقياس.

3. الطلب من المبحوثين تحديد مواقفهم تجاه هذه العبارات من حيث موافقتهم أو عدم موافقتهم عليها، وردود أفعالهم تجاهها، يمكن أن تقسم إلى خمسة فئات:

- الموافقة بشدة.
- الموافقة.
- الحياد.
- عدم الموافقة.
- عدم الموافقة بشدة.

4. تحديد درجات الأصناف الخمسة لردود أفعال المبحوثين، فالموافقة بشدة تعطي درجة (5)، والموافقة تعطي درجة (4)، والحياد (3)، وعدم الموافقة (2)، وعدم الموافقة بشدة (1) .
5. فحص درجة الترابط بين الفئات العددية لردود أفعال المبحوثين على العبارات المدرجة في المقياس.

ففي حالة قياس الموقف إزاء "مساواة المرأة بالرجل" إذا أجاب شخص على عبارة " يجب مساواة المرأة بالرجل في جميع الحقوق والواجبات" بالموافقة الشديدة فإنه يعطى خمس درجات، أما إذا وافق بشدة على عبارة " مساواة المرأة بالرجل في جميع الحقوق والواجبات يعتبر مخالفة ضد الدين، والأعراف فإنه يعطى درجة واحدة، ثم تجمع الدرجات التي يحصل عليها الفرد في جميع وحدات المقياس، وتمثل الدرجة الكلية للفرد مجموع درجاته في العبارات المختلفة التي يتكون منها المقياس، وإذا أريد الحصول على معدل الدرجات، فإن مجموع الدرجات يقسم على عدد العبارات.

وتتميز طريقة" ليكرت" على طريقة "ثيرستون" في أنها تتغلب على صعوبة الاعتماد على المحكمين، كما أنها تزودنا بمعلومات وافية عن المبحوث، حيث أنه

يعبر عن شدة ودرجة اتجاهه بالنسبة لكل عبارة من عبارات المقياس بخلاف طريقة "ثيرستون" التي لا تسمح للمبحوث إلا بالتعبير بالموافقة أو الرفض على عبارات المقياس دون أن يبين مدى موافقته أو معارضته للعبارات المطروحة أمامه.

4 – مقياس كتمن

استطاع العالم "كتمن" اكتشاف مقياس أحادي البعد (Unidimentional) استطاع من خلاله التخلص من مشكلة تكوين واختيار عبارات المقياس، هذه المشكلة التي واجهها كل من "ثيرستون" و "ليكرت"، فقد نجح "كتمن" في استعمال طريقة لقياس المواقف تسمى طريقة التحليل القياسي، ولهذه الطريقة ميزة تراكمية، حيث أن الشخص الذي يتفق مع العبارة الثالثة من المقياس لابد أن يتفق مع العبارة الأولى والثانية، والغرض الرئيسي من هذا المقياس هو التأكد من الموقف المطلوب قياسه يخضع للقياس والتحديد، ويكون التأكد من خلال النظر إلى طبيعة ردود أفعال المبحوثين إزاء الجمل ومواد القياس، فإذا كانت ردود أفعالهم متناسقة ومتسقة للجمل والمواد التي تعرض عليهم فإن المقياس صالح ومقبول من حيث تصميمه والعكس صحيح، إذا كانت ردود أفعالهم غير متسقة، وميزة الاتساق يمكن التوصل إليها ومعرفتها من خلال موافقة المبحوث على عبارات القياس أو عدم موافقته، فالمبحوث الذي يوافق على العبارة الأولى يجب أن يوافق على العبارة الثانية والثالثة، والشخص الذي يوافق على العبارة الرابعة يجب أن يوافق على العبارة الخامسة، وهكذا.

فإذا سألنا شخصا عن راتبه الشهري بالدينار ووجهنا إليه الأسئلة التالية:

1) - هل يزيد راتبك الشهري عن 120 دينار؟.. نعم ( ) لا ( )

2) - هل يزيد راتبك الشهري عن 100 دينار؟ نعم ( ) لا ( )

3) - هل يزيد راتبك الشهري عن 80 دينار؟ نعم ( ) لا ( )

4) - هل يزيد راتبك الشهري عن 60 دينار؟ نعم ( ) لا ( )

5) - هل يزيد راتبك الشهري عن 40 دينار؟ نعم ( ) لا ( )

فإذا أجاب الشخص بالإيجاب على السؤال الأول فلابد أن يجيب بالإيجاب عن بقية الأسئلة، وإذا أجاب بالنفي عن السؤال الثالث وبالإيجاب على السؤال الرابع، فعليه أن يجيب بالإيجاب على السؤال الخامس، فالشخص الذي يزيد راتبه الشهري عن 60 دينارا يزيد راتبه عن الأربعين بالتأكيد، وعندما تتميز مواد وعبارات المقياس بالاتساق فإن المقياس يتسم بصفة أحادية البعد، أي كونه ثابتا وموثوقا به، والعكس هو الصحيح إذا كانت مواد وعبارات المقياس متناقضة وغير متسقة، وهنا يجب على الباحث التخلص من العبارات غير المتسقة والمتناقضة مع العبارات الأخرى التي يحتويها المقياس.

والإجابة على عبارات ومواد القياس لا تكون في أكثر الأحيان بنعم أو لا، بل تكون بالتأشير على عبارات المقياس، هذه العبارات التي تحمل درجات متسلسلة، كالدرجات المتبعة في مقياس "ليكرت"، ويلاحظ أن التدرج التجمعي شرط أساس في نظر "كيتمن"، وهذا الشرط لا يتوفر في أي مقياس من المقاييس السابقة، ومن مزاياه أن الباحث يستطيع من الدرجة التي يحصل عليها الفرد أن يتعرف على العبارات التي وافق عليها، وبعد إعداد المقياس يمكن ترتيب الأفراد بسهولة تبعا لاستجاباتهم دون الحاجة لإجراء عمليات إحصائية وتحليلية.[1]

5- طريقة أوسجود في تمايز معاني المفاهيم

قدم " تشارز أوسجود" طريقة تمايز معاني المفاهيم كأداة موضوعية لقياس مضمون المعاني والمفاهيم، أو التحليل السيمانتيكي (الدراسة التحليلية للمعاني)، وقد بدأ "أسجود" وآخرون في الخمسينات بدراستهم عن "الإدراك

(1) إحسان محمد الحسن، وعبد المنعم الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 300.

والمعاني والاتجاهات" وسرعان ما انتشر استخدام هذه الطريقة في مجال الدراسات الاجتماعية والدراسات الشخصية.

ويرى"أسجود" أن لكل لفظ نوعين من المعنى أو المفهوم الأول الإشاري أو المادي، فعندما نستخدم لفظ مدرسة فإننا نعني المكان والمباني والأفنية المخصصة لتعليم التلاميذ وتربيتهم، والمعنى الثاني هو المعنى الانفعالي أو الوجداني للشيء، وهو مجموع الخبرات والانفعالات، والعواطف التي تتعلق بالشيء، سواء أكانت هذه الانفعالات سارة أو غير سارة.

وقد أجرى "أوسجود" وأعوانه عديدا من الدراسات مستخدمين طريقة التحليل العاملي في دراسة دلالات المعاني الضمنية واستخلصوا ثلاثة عوامل وأبعاد رئيسية هي:

- أبعاد تقييمية تتضمن صفات مثل: (جميل، قبيح، حسن، رديء..الخ)
- أبعاد قوة تتضمن صفات مثل: (قوي، ضعيف، كبير، صغير...الخ)
- أبعاد نشاط تتضمن صفات مثل: (إيجابي، سلبي، ساخن، بارد...الخ)

هذه الأبعاد الثلاثة تمكن من تقييم وقياس الاتجاهات نحو الموضوعات والمفاهيم المختلفة، مثل:

- الموضوعات والمفاهيم الأسرية: الزواج والطلاق، والعلاقات الوالدية ...الخ.
- الموضوعات والمفاهيم الاجتماعية للأندية، جماعة النشاط، النقابات.
- موضوعات ومفاهيم العمل أو الدراسة، المصنع، الحقل، الإدارة، المدرسة...الخ.
- موضوعات ومفاهيم سياسية: الديمقراطية، الديكتاتورية، الاشتراكية...الخ.

وعند إعداد مقياس تمايز معاني المفاهيم لابد من توفر شروط معينة في المقياس، كأن يكون مناسبا للمفاهيم، ومشبعا تشبعا عاليا بالعوامل، وأن يوضح الفروق الفردية في الاستجابات، ويوضح في كل مقياس (ميزان تقدير) يسمح

بتقدير كل مفهوم على القياس، ويتألف من 5 مسافات أو7 مسافات أو 9 مسافات وتدل معظم البحوث على أن 7 مسافات هي أنسب المقاييس.(1)

6 – الطريقة الإسقاطية

تعتمد مقاييس هذه الطريقة على تفسير الفرد لمنبه يعرض عليه، إذ يطلب منه وصف ما يراه في منبه غامض يقدم له كبقعة للحبر في اختبار "روشاخ" مثلا أو صورة موقف تفاعل بين فرد ما وموضوع الاتجاه، ويقوم الباحث بتفسير هذا الوصف في ضوء مبادئ نظرية التحليل النفسي ومفاهيمها، وهناك نوعان من الطرق الإسقاطية هما:

1- استخدام عبارات تفسح المجال لإسقاط مشاعر الفرد ودوافعه التي تكشف اتجاهه مثال ذلك أن يعرض الباحث على مبحوثين صورة تمثل شخصين يسأل أحدهما عن أسباب قلق الآخر، ويطلب من المبحوث الإجابة نيابة عنه.

2- تحليل ما يدركه الفرد أو يتعلمه أو يتذكره فيما يتصل بموضوع الاتجاه لاكتشاف مدى التحريف فيه، كمؤشر لرفض الشخص هذا الموضوع استنادا إلى اتجاهات الفرد وميوله أحد محددات هذه العمليات النفسية، فقد وجد "نيوكموب" أن الأخطاء التي يقع فيها الفرد في اختبار تحصيلي يرتبط بوجهة هذا الاتجاه مما شكل أساسا لطريقة " الخطأ المفضل" حيث يطلب من المبحوث اختيار إحدى

(1) خليل ميخائيل معوض، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2000، ص ص 270، 271.

إجابتين عن سؤال يوجه له كلتاهما إجابة خاطئة، وتبين أن الفرد يفضل الإجابة الخاطئة التي تتماشى مع اتجاهه.[1]

وقد استخدم "إبراهيم أبو لغد" و"ليس كامل مليكة" (1959م) الاختبارات الاسقاطية المصورة في قياس اتجاهات القرويين نحو العمل الجماعي في مصر، واستخدم " مصطفى فهمي" الطريقة الاسقاطية في قياس الاتجاهات العائلية، بتطبيقه وتقنينه اختبار اسقاطي مصور، من تأليف "ليديا جاكسون" وأجرى التطبيق في البيئة المصرية، ويتكون الاختبار من بطاقات مصورة يمثل كل منها موقف عائلي يكشف عن السواء، والعصيان، والجناح.

ويصلح الاختبار في تطبيقه على الأطفال في سن 6 و12 سنة.[2]

وهكذا نجد أن الكثير من الباحثين حاولوا تطبيق هذه الاختبارات على الكثير من الظواهر والموضوعات، وقد توصلت نتائجها إلى تعميق البحث والدراسة في مثل هذه المجالات.

وأيا كان نوع الطريقة الإسقاطية المستخدمة فإن البحوث تشير إلى تضاؤل تقديرات ثباتها وصدقها، مما يقلل من فرص الاعتماد عليها كأدوات يمكن استعمالها في البحث العلمي لأنها لا تتسم بالدقة العلمية المطلوبة في هذا المجال.

---

(1) طريف شوقي فرج، وعبد المنعم شحاته محمود، علم النفس الاجتماعي، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 54.

(2) خليل ميخائيل معوض، مرجع سابق، ص 275.

ثالثا: كيفية استخراج درجات الاتجاه

لاستخراج درجات مقاييس الاتجاه في العلوم الإنسانية، تتبع عادة الخطوات التالية:

1 – تحدد الإجابة على كل فترة أو اقتراح في المقياس بخمسة مستويات تكون في غالب الأحيان من 5 (موافق بشدة) إلى 1(غير موافق بشدة)، وبعكس توزيع هذا السلم كما مر معنا في حالة الفقرات السلبية من 1(موافق بشدة) إلى 5(غير موافق بشدة).

2 – يحسب المدى النظري لدرجات المقياس، وهو يتراوح بين أدنى علامة اتجاه في حالة حصول مجموع فقرات المقياس على العلامة الدنيا: 1، (مثال: 20 فقرة × درجة واحدة = 20 درجة)، وأعلى علامة اتجاه في حالة حصول مجموع عبارات المقياس على العلامة العليا: 5(في المثال السابق: 20 × 5 = 100 درجة).

3 – يحدد اتجاه أفراد العينة بالإيجاب أو السلب بمقارنة علامة المبحوثين بعلامة الاتجاه المحايد، والتي تبلغ في المثال السابق 60 (أي 20× 3). فإذا زادت علامة المبحوث على علامة الاتجاه المحايد، كان اتجاهه مرتفعا، أي إيجابيا، وأما إذا كانت دونها أو تساويها، فإن ذلك يدل على تدني اتجاهه أي سلبيته.

4 – تستخرج العلامة الكلية الممثلة لدرجة اتجاه العينة ككل، ثم للعينة تبعا لمتغيرات الدراسة: (السن، الجنس، مكان الإقامة، المستوى التعليمي...)، أو لمحاور أو مجالات المقياس، أو الاستمارة، وذلك بحساب متوسطاتها (يقسم مجموع الشدة-   التكرارات المصححة-   على مجموع التكرارات)، كما تستخرج الدرجات الحيادية الكلية والجزئية، ليتم في الأخير مقارنة مختلف المتوسطات والدرجات.

ولكننا قد نجد من يحسب درجات الاتجاه بالنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، وذلك على النحو التالي:

1 – حساب النسب المئوية للإجابات على كل فقرة، أو اقتراح في المقياس بخمسة مستويات.

2 – حساب النسب المئوية للإجابات على كل فقرة من فقرات المقياس.

3 – تحديد الاتجاه بحساب مجموع إجابات "موافق بشدة" و"موافق" لكل محور أو مجال، ثم لكل المحاور، فإذا زاد مجموعها على 50٪ كان الاتجاه إيجابيا والعكس بالعكس.

4 – حساب معدل الارتباط المتعدد (لقياس الارتباط بين الإجابة على فقرة محددة، والإجابة الكلية على المحور، أو مجال المقياس الذي تنتمي إليه هذه الفقرة)، ومعامل "بيرسون" للارتباط (لقياس الارتباط بين الإجابة على كل فقرة في المحور أو المجال، وإجمالي الإجابات ككل)، وذلك لمعرفة العوامل الأساسية من العوامل الهامشية في تحديد الاتجاه لكل محور ثم لمجموع المحاور.[1]

رابعا: ثبات وحدة القياس

تعتبر صفة الثبات في أي وحدة للقياس من الضرورات التي ينبغي أن تتوفر عليها هذه الوحدات للحصول على بيانات تمثل الواقع تمثيلا حقيقيا، وإذا أردنا معرفة مدى ثبات وحدة القياس، فإننا كلما قمنا بعملية القياس تحصلنا على نفس النتيجة إذا لم تتغير المعطيات.

فمقياس الحرارة سيشير إلى الرقم الدال على درجة حرارة الشيء بغض النظر عن صفات الأفراد الذين يستعملونه، ومهما تعددت مرات القياس طالما ظلت حرارة الشيء ثابتة، ونفس الكلام يمكن قوله عن عملية قياس طول المسافة بين نقطتين على ورقة، أو طول المسافة بين محطتين من محطات سيارات

---

[1] ـ نقلا عن فضيل دليو وآخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة 1999م.

الشركة العامة للركاب داخل مدينة، ولكن الأمر سوف لن يكون بمثل هذا الوضوح في مجال العلوم الاجتماعية مثلا، حيث يصعب عادة توضيح حدود الشيء الذي يراد قياسه، لأن هذا الشيء عبارة عن اتجاهات ومواقف تتعلق بأفراد، وليست مثل هذه المواقف والاتجاهات بالأشياء المادية التي يمكن إدراكها عن طريق الحواس، أو عن طريق الاستعانة بالوسائل التي طورت في مجال التعرف على الأشياء المادية.

ثم إن الأفراد قد يغيرون بمرور الزمن من مواقفهم، واتجاهاتهم، ولذلك كانت عملية قياس درجة مأمونية وحدة القياس في العلوم الاجتماعية عملية معقدة، ودقيقة، ومن السهل الوقوع في أخطاء فادحة أثناء حساب درجة الثبات، مما يفوت الفرصة أمام الباحث للتوصل إلى نتائج تطابق الواقع.

وقد طور العلماء الكثير من طرق حساب درجة ثبات وحدة القياس لا نرى ضرورة عرضها في هذا المقام.

خامسا: فوائد قياس الاتجاهات

لقياس الاتجاهات كمنهج من أهم مناهج البحوث الاجتماعية عدة فوائد، فهو يساعد على معرفة استعدادات الأفراد نحو الكثير من الموضوعات الاجتماعية، ومن شأن ذلك أن يساعد المهتمين بالتخطيط أو قضايا أخرى من معرفة البرامج المناسبة أو التنبؤ بتطورات مستقبلية أو غير ذلك.

ففي المجال الاقتصادي تفيد معرفة اتجاهات الناس في وضع الإجراءات المناسبة التي تدفعهم للتفاعل الإيجابي مع برامج الحكومة، أو معرفة اتجاهات العمال نحو عملهم، أو نحو التنظيم الإداري، الأمر الذي يساعد المسئولين على وضع الترتيبات الضرورية لرفع روحهم المعنوية، مما يعني زيادة مردوديتهم.

وفي المجال التربوي تفيد معرفة اتجاهات الطلاب نحو برامج التكوين، أو طرق التدريس، أو غيرها من المسائل التي تؤثر على تحصيلهم العلمي، على حسن تقدير هذه الجوانب حتى يرتفع مستوى التكوين والتأطير.

وفي مجال الإعلام والاتصال والتسويق، تكشف لنا دراسة اتجاهات الجمهور عن ميولاتهم، وتفضيلاتهم مما يساعد على تحسين الأداء والنوعية، وتنويع المنتوج وترويجه.

وفي المجال السياسي تسمح معرفة اتجاهات المحكومين نحو تركيب الحكومة، أو بناء الحزب، أو برامج الدولة، أو إيديولوجية حزب معين بتصنيف، ومعرفة توجهات وتطلعات الناس.

سادسا: تقييم عام لقياس الاتجاهات

يثير قياس الاتجاهات مشكلات عديدة لازالت محل خلاف، وتقلل من إمكانية التعامل مع الاتجاهات المعبر عنها لفظيا أثناء القياس كدليل على اتجاهات الفرد الحقيقية، فإذا نحينا جانبا الشخص الذي يقدم استجابات لبنود المقياس تختلف عما يعتقد فيه فعلا، فإن هناك عدة عوامل – غير الاتجاه – تؤثر في إصدار الاستجابة على مقاييس الاتجاه منها:

- خصال المبحوثين كالميل للظهور بشكل جذاب اجتماعيا، أو الميل للاذعان وقبول كل ما يقدم له بغض النظر عن مضمونه، أو تتأثر دقة استجاباته بعاداته في التعبير اللغوي، والفروق الفردية في فهم البنود، أو الفروق المتعلقة بالإطار المرجعي أي المواقف السابقة
- محددات الأداة حيث تتأثر الاستجابة بعوامل مثل أساليب التغيير اللفظي كالإسهاب، وطرق ترميز الإجابات إما الأسئلة المفتوحة النهاية، أو المنبهات الاسقاطية، وأثر وجهة الاستجابة.

- كما تؤثر عوامل موقف القياس والظروف التي يتم فيها على استجابة الفرد، وبالإمكان التقليل من تأثير الدخيل للعوامل السابقة بـ :
- إيجاد علاقة جيدة مع المشارك، وذلك بتعلم مهاراته، والإلمام بثقافته.
- صياغة الأداة بشكل يقلل من تأثير العوامل الخارجية.
- استبعاد المشاركين الذين يظهرون تأثرا واضحا بالعوامل الخارجية.
- الاعتماد قدر المستطاع على إستراتيجية واسعة للقياس باستخدام أكثر من طريقة لقياس الاتجاهات مما يتيح فرصة معالجة إحدى عيوب الطرق الأخرى.[1]

[1] ـ طريف شوقي فرج وآخرون، مرجع سابق، ص، ص 65، 66.

الفصل الثالث
تحليل المضمون

تمهيد

أولا: تعريف تحليل المضمون.

ثانيا: وحدات تحليل المضمون.

ثالثا: فئات تحليل المضمون.

1 – فئة الموضوع أو "ماذا قيل"؟

2 – فئة الشكل أو "كيف قيل"؟

3 – فئة الاتجاه.

رابعا: خطوات تحليل المضمون

خامسا: طريقة تسجيل تحليل المضمون

أ – وحدة الترميز

ب – الفئات.

سادسا: تمرين مقترح لتحليل المضمون.

1 – أسس نجاح تحليل المضمون

2 – عيوب تحليل المضمون.

سابعا: نماذج لتحليل الخطاب الإعلامي.

1 – دراسة تحليلية لمضمون جريدة الشعب الجزائرية 1984م/ 1988م.

2 – دراسة تحليلية لبرنامج التلفزيون الجزائري (نشرات الأخبار).

تمهيد

بدأ استخدام تحليل المضمون منذ العشرينات من القرن الماضي في الصحافة والإعلام أولا، ثم انتشر إلى العلوم الأخرى كعلم الاجتماع وعلم النفس وعلوم السياسة والتربية...الخ... فقد قام مالكوم ويلي (1926) بدراسة عن " صحافة البلد" حيث حدد بمقتضاها الموضوعات التي تتناولها الصحافة وقام بتصنيفها حسب فئات معينة للتحليل .

وقد توسع تحليل المضمون ليشمل الأدب ففي عام 1930 لقي اهتماما كبيرا بفضل الدراسات التي أجراها "لازويل" وزملاؤه فيما يتعلق بالدعاية، والرأي العام، ووسائل الاتصال الجمعي، كما توسع استخدامه في مجالات متعددة بعد الحرب العالمية الثانية.

أما في مجال العلوم الاجتماعية فإن تحليل المضمون يستخدم في تحديد آثار الاتصال و تحليل الخطب ومختلف مواد الإعلام.

لذلك فإن تحليل المضمون يحاول الكشف عن خصائص المادة الإعلامية وعناصرها الأساسية من أهمها:

- ماذا قيل (الموضوع).
- كيف قيل (الشكل أو الأسلوب).
- لمن (الجمهور المستهدف من عملية الاتصال أي المستقبلين).
- من (القائمين بالاتصال: كشف أهدافهم، ومقاصدهم، وخلفياتهم، وظروفهم النفسية والثقافية).
- لماذا؟.. أي ما هي مسببات العملية الاتصالية والدوافع من ورائها.
- بأي تأثير أو استجابة.

أولا : تعريف تحليل المضمون

تعريفات كثيرة أعطاها العلماء لتحليل المضمون تراوحت في قيمتها ومعناها، ومنها التعريف الذي وضعه "بولسون" (1952) الذي ذهب إلى أن تحليل المضمون هو أسلوب أو أداة بحث لوصف المحتوى الظاهر أو الواضح للرسالة الإعلامية وصفا كميا وموضوعيا و منظما(1).

وعلى الرغم من التعريفات الكثيرة التي أعطاها العلماء لتحليل المضمون إلا أن تعريف "بولسون" ظل هو الأهم والمعبر عن حقيقة المنهج، وسوف نختصر بعض التعريفات فيما يلي:

1. إن تحليل المضمون يعني تنقية المضمون وبلورته ليتسنى وصفه وصفا كميا وكيفيا.
2. هو أداة للملاحظة لكنها ليست ملاحظة مباشرة لسلوك أفراد، أو جماعات أو من خلال مقابلتهم، والحصول منهم على إجابات معينة، وإنما هي ملاحظة غير مباشرة، تقتصر على تحاليل مضامين المادة الاتصالية للحصول إلى استنتاجات صحيحة، ذات صلة بفروض الدارسة.
3. إن التحليل يتناول الخصائص اللغوية والرمزية للمادة الاتصالية في شكل مصطلحات تخضع للضبط الدقيق، وأنه يسعى لتحويل المضمون إلى مادة قابلة للتلخيص والمقارنة والقياس الكمي، وتحليل المضمون، ويقوم على أساس تكرارات ورود هذه الخصائص بطريقة نظامية.

---

(1) عبد الغفار رشاد القصيبي، مناهج البحث في علم السياسة، منشورات جامعة القاهرة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية 2004 ، ص 143.

4. يسعى الباحث إلى عمل تصنيف كمي يقسم بمقتضاه المضمون موضوع التحليل إلى فئات محددة استنادا إلى قواعد محددة واضحة[1].

ثانيا: وحدات تحليل المضمون

حاول العلماء تحديد وحدات تحليل المضمون، وبعد التطورات التي شهدها هذا المنهج استقر رأي العلماء على خمس، هي: وحدة الكلمة حيث يقوم الباحث بتحليل كلمات الشعارات، والخطب مثل كلمة عنف، أو حرية، ووحدة الموضوع، و يتمثل في الفكرة التي تتمحور حول مشكلة، ووحدة الشخصية وهي قد تكون خيالية أو تاريخية، وتستعمل في تحليل القصص والسير والتراجم ، أما وحدة المفردة فتتمثل في وحدة الطبيعة التي يستخدمها منتج المادة وقد تكون كتابا ، أو مقالا أو قصة أو برنامجا تلفزيا، أما آخر وحدة فهي مقاييس الزمن والمساحة، وهي عبارة عن تقسيمات مادية مثل عدد السطور أو الأعمدة...الخ.. و نظرا لأهمية الوحدات التي يقوم على أساسها منهج تحليل المضمون فسوف نتناول كل واحدة على حده فيما يلي:

1 . وحدة الكلمة: الكلمة هي أصغر وحدة تستخدم في تحليل المضمون و قد تشير الكلمة إلى معنى رمزي معين، كما قد تحدد عن طريق بعض المصطلحات أو المفهومات التي تعطيها معنى خاص- وعندما تستخدم الكلمة كوحدة في تحليل المضمون- فإن الباحث يضع قوائم يسجل فيها تكرارات ورود كلمات، أو فئات مختارة عن المادة موضوع التحليل.

(1) عبد الغفار رشاد القصيبي، نفس المرجع السابق، ص 143.

2 . **وحدة الموضوع:** يقصد بها الوقوف على العبارات أو الأفكار الخاصة بمسألة معينة، ويعتبر الموضوع أهم وحدات تحليل المضمون عند دراسة الآثار الناجمة عن الاتصال وتكوين الاتجاهات.

3 . **وحدة الشخصية:** يقصد بها تحديد نوعية و سمات الشخصية الرئيسية التي تزيد العمل الأدبي بصفة خاصة ، وقد تكون الشخصية خيالية كما قد تكون أيضا حقيقية وهذا يحتم قراءة العمل الأدبي بأكمله حتى يمكن تصنيف الشخصيات التي وردت به.

4 . **وحدة المفردة:** ويقصد بها وسيلة الاتصال نفسها، فقد تكون كتابا أو مقالا أو قصة أو حديثاً إذاعيا أو خطابا، وتستخدم المفردة كوحدة التحليل إذا كان هناك عدة مفردات، وكذلك تمكن تصنيف العمل الأدبي حسب نوعية موضوعاته السياسية الاجتماعية والدعائية.

5- **وحدة المساحة و الزمن:** وتتمثل في تقسيم المضمون تقسيمات مادية سواء بالنسبة لمواد الاتصال المرئية أو المسموعة [1].

ولكي ينجح الباحث في تحليل وحدات المضمون عليه أن يقسم ذلك إلى وحدات للتحليل أي الوحدة التي ستعطي درجة و التي قد تكون كلمة أو جملة أو فقرة أو عمود أو مقال أو موضوع أو فكرة شخصية ، كما قد يكون سنتيمترا من المساحة التي تشغلها الرسالة الاتصالية أو دقيقة من الإرسال الإذاعي التلفزي.

والكلمة أبسط و أسهل وحدات التحليل أكثرها ثباتا، على أساس عدد مرات ورود ودرجة شدة الكلمة المحددة في النص.

(1) علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، البحث العلمي الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص200.

ولكن إضفاء المعنى على التحليل قد يفرض على الباحث اختيار وحدات أخرى مثل الجملة أو الفقرة أو الفكرة.

واختيار الجملة كوحدة للتحليل قد يصادف صعوبات بدورد، فكثير من الجمل يصعب تحديد اتجاهها (مؤيد- معارض- محايد) و التي تبدأ بكلمات مثل : لكن، إلاّ، أن ، مع ذلك.

لذلك يثار اختيار الفقرة كوحدة للتحليل ، وفق ما يتطلبه هدف البحث، وربما العمود أو المقال ، كما قد تكون الفكرة هي وحدة التحليل واختيار الفكرة أيضا يثير ضرورة التميز بين الفكرة المركزية ، و الأفكار في مجملها ، وهل مساحة فكرة تبلغ ضعف مساحة فكرة أخرى تعني إعطاء الأولى درجتين و الأخرى درجة واحدة؟

وبالنسبة لتحويل المضمون إلى صياغة رقمية ، أي تحديد تكرار كل فئة في شكل أرقام أو نسب مئوية بمعنى إتباع قاعدة تعطى وفقا لها كل فئة درجة واحدة أو مضاعفاتها وهذه الدرجة التي يعطيها الباحث تأخذ أشكالا مختلفة تختلف باختلاف وسيلة الاتصال الجماهيرية ، وباختلاف المادة الاتصالية ،أي رسالة موضوع التحليل فوحدات الزمن من دقيقة وثانية هي التي تستخدم بالنسبة للرسائل الاتصالية المرسلة عبر الإذاعة والتلفزيون، سواء بالنسبة لسماع الصوت، أو ظهور الصورة. إحداهما أو كلاهما معا. وبالنسبة للمواد المطبوعة، فإن وحدة السنتيمتر هي التي تستخدم كما قد تستخدم أيضا وحدة السطر، ووحدة العمود، ووحدة الصفحة، وأجزائها، كما قد تستخدم وحدة الكلمة أو وحدة الشخصية، أو وحدة الموضوع، أو وحدة الفكرة، ويعتبر تحليل الموضوع والأفكار أكثر صعوبة وتعقيدا – لكنها قد تكون ذات أهمية كبيرة في الدراسات التي تركز عليها المعاني والعلاقات بين مدلولات المضمون- وذلك

مقارنة بالسهولة النسبية التي يحظى بها تحليل الكلمة ومقاييس المساحة والزمن[1].

ثالثا: فئات تحليل المضمون

في الحقيقة إنه لا توجد قوائم جاهزة معدة سلفا لفئات التحليل يختار من بينها أي باحث، ذلك أن التصنيف الذي يقوم به كل باحث، إنما يستمد قوامه وطبيعته من المادة الاتصالية ذاتها، بل قد يقوم باحث في العلوم السياسية بتصنيف لفئات التحليل في مادة اتصالية تختلف عن ذلك التصنيف الذي يقوم به باحث في الإعلام لنفس المادة، وذلك نتيجة اختلاف أهداف البحث لدى كل منهما، واهتمامات الباحث وبؤرة الاهتمام التي تسيطر على كل حالة.

من أهم تقسيمات فئات التحليل التقسيم إلى فئات الموضوع. و التي تتعلق بالسؤل: ماذا قيل؟ وفئات الشكل، و التي تتعلق بالسؤال: كيف قيل؟

1 - فئة الموضوع أو" ماذا قيل..؟"

أي محتوى المادة الاتصالية، وما تشتمل عليه من أفكار وكلمات ومعان. ومن قضايا وموقف، وما تمثله هذه الأفكار والمواقف، من اتجاهات بالتأييد أو الرفض أو الحياد، والأساس أو المعايير التي بناء عليها يتم التمييز بين هذه الاتجاهات، وما قد تتضمنه المادة الاتصالية من غايات أو أهداف أو مثل و قيم، كالعدالة أو الحرية أو الانتماء الوطني أو أهداف القوة و الثروة أو سمات كالشجاعة أو الكرم أو معلومات مختلفة ومصادر هذه المعلومات، كما قد تتضمن الأساليب والأدوات التي تتبع الغايات والأهداف كالدعاية و الإقناع أو الصراع.

---

(1) عبد الغفار رشاد القصيبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 150، 151.

كما قد يشير محتوى المادة الاتصالية إلى خلفيات، ونوايا وأغراض محددة تستهدف جهة الإرسال تحقيقها من وراء عملية الاتصال، كما قد تشير إلى نوعية الجمهور المستهدف خصائصه وجماعاته وما يرتبط به من أهمية.

و تستهدف فئة الموضوع الإجابة على السؤال: علام يدور محتوى الصحف..؟ ، وتستخدم أساسا بغرض الكشف عن مراكز الاهتمام في المحتوى بالموضوعات المختلفة التي تعرضها الصحف.

مثل تقسيم الموضوعات إلى موضوعات سياسية، اقتصادية، عسكرية، دينية، رياضية، اجتماعية...إلى أخره

أو تقسيم الموضوعات السياسية إلى موضوعات فرعية: معاهدات، قرارات سياسية، منظمات دولية،....إلى أخره.

وفي هذه الحالة قد تعتبر الفئات هي نفسها وحدات التحليل التي يتم عليها العد والقياس من خلال التكرار أو تقدير القيمة- كما سيأتي بعد- أو يتم عد وحدات تحليل في بناء الموضوع مثل عد" الفقرات" أو "الجمل" لتقرير صفة فئة الموضوع بدقة خصوصا الاتفاقيات الدولية والعائد منها والتي قد تتضمن أكثر من جانب في تسجيل أو رصد أشكال العائد وأنواعه والذي قد يكون اقتصاديا أو عسكريا..فيتم تصنيفه في الإطار الغالب في العد وقياس وحدات التحليل.

2 - فئة الشكل " أو كيف قيل..؟"

قد تضفي الجوانب الشكلية أهمية كبرى على الموضوع، وتتنوع هذه الجوانب الشكلية وتتراوح من التوقيت، أو الترتيب، والأولويات إلى استخدام خطوط وأنماط معينة، أو ألوان وتباينات في الطباعة أو في الصور والرسوم، أو في

المؤثرات الصوتية أو المرئية المستخدمة وغيرها من جوانب لها أهميتها المركزية في تحليل المضمون[1].

وثمة أهمية رئيسية تمثلها عمليات الإخراج الفني، و التطور الكبير في استخدام الألوان، والصور، والتقنيات، ونقل صور تفوق ما هي عليه في الواقع، والتي يجب على المحلل أن يراعي أهميتها النسبية وما تضفيه على عناصر المحتوى الذي يقوم بتحليله من مواد أو معان خلال مرحلة تحليل الوثائق.

وتحقيق هذه الشروط يعتمد بالدرجة الأولى على مهارة الباحث النظرية، والتطبيقية من جانب، والاستغلال الأمثل لمرحلة التحليل المبدئي، التي يتم خلالها اتخاذ القرارات الخاصة بالترميز، ومنها تحديد نظام التصنيف .

وهناك عدد من الفئات التي استخدمت في بحوث كثيرة، وأصبحت مرشدا لكثير من الباحثين في تحليل المحتوى، ويتم تقسيم هذه الفئات من حيث اتجاهها، إلى قسمين رئيسيين:

الأول: يمثل مجموعة الفئات التي تصف المعاني والأفكار التي تظهر في المحتوى ،وهي الفئات التي تهتم بالإجابة على السؤال : ماذا قيل...؟

3 - **فئة الاتجاه**، وهي من أكثر الفئات شيوعا، حيث يتم تصنيف المحتوى بناءا على المثيرات أو المحدودات المختلفة إلى مؤيد ، معارض، إيجابي، محايد ولأغراض التصنيف الدقيق والتباين بين أوزان كثافة التأييد أو المعارضات التصنيف إلى ست فئات رئيسية وهي: اتجاه ايجابي مطلق، اتجاه ايجابي نسبي/ اتجاه متوازن/ اتجاه سلبي مطلق/ اتجاه سلبي نسبي / اتجاه صفري.

---

(1) عبد الغفار رشاد القصيبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 156، 157.

وتعكس صفة الاتجاه قدر التركيز على الجوانب الايجابية، أو السلبية، كاملة أو نسبية، أو متوازنة عند عرض الجوانب الايجابية، والسلبية، بنفس القدر ونفس القيمة.

أما الاتجاه الصفري هو العرض الذي لا يظهر فيه أي جانب من الجوانب الايجابية أو السلبية للأشخاص أو الوسائل ذات الاتجاه المعلن دائما في موضوع الاتجاه، بينما يمتنع عن اتخاذ رأي أو اتجاه في الموضوع وتظهر النتائج الأخيرة في حالات الترقب، أو الانتصار، أو دراسة موضوع الاتجاه، ويعتبر التنبؤ المسبق لدى الباحث، نحو الأشخاص، أو الموضوعات من صعوبات تحليل اتجاه المحتوي، مما يتطلب الحذر والدقة في تحديد الأوزان والمعايير التي يتم على أساسها تحديد الاتجاه. فالموضوعات المؤيدة هي التي تعكس الجوانب الايجابية في موضوع الاتجاه، والعكس للاتجاه المعارض.

ويثير تصنيف الاتجاه العديد من المشكلات المرتبطة بتحديد معايير التصور وأوزان الفئات للتفرقة بين مستويات التأييد أو المعارضة، ولذلك يعتبر الاهتمام بوحدات التحليل في مرحلة سابقة على تصنيف الاتجاه مطلبا ضروريا لصدق الاختبار ونتائجه. لان التصنيف يتم عادة بناء على ظهور أو غياب مؤشرات معينة، وعدد الفقرات أو الجمل التي تعكس الاتجاه مثل الاستقرار، والنمو، والمشاركة والعكس عدم الاستقرار، التفكك، و الضعف، والفساد، والتسيب .... إلى أخره.

المؤشرات هي التي تعتبر وحدات التحليل التي يتم عدها، وقياسها، تمهيدا لتصوير الاتجاهات بناء على نتائج العد والقياس، ولذلك يتم تحديد وحدات التحليل وقياسها، بالإضافة إلى تحديد الأوزان، ودرجات الشدة أو الميل التي تعكس كثرة الاتجاه.

- ويرتبط بالفئات السابقة، فئة المعايير، التي يتم على أساسها التصنيف، التركيز على درجات الولاء/ أو سمات المجتمع / أو تكرار الألفاظ والعبارات الدالة مباشرة على الاتجاه...إلى آخره.

ومن مجموعة الفئات الشائع استخدامها فئة القيم السائدة لدى المجتمعات أو الأفراد، وكذلك فئة الأهداف التي تسعى المجتمعات إلى تحقيقها، وكذلك الأفراد بالإضافة إلى فئة وسائل أو طرق تحقيق هذه الأهداف والغايات.

وبذلك فإن دولة مثل إسرائيل تستهدف التوسع الاستيطاني، كفئة من فئات الأهداف، وتسعى إلى تحقيق الهدف بالقوة المسلحة، كوسيلة من وسائل تحقيق الأهداف، وكذلك قد يسعى الفرد إلى الثروة، أو السلطة. أو المركز الاجتماعي ... وقد يستعين بالوسائل المشروعة أو غير المشروعة... وهكذا.

ويمكن استخدام فئة السمات أو الخصائص لوصف المجتمعات أو الأفراد.

وكذلك استخدام فئة الفاعل، لتحديد الشخصيات التي تقوم بادوار في أحداث أو وقائع معينة.

وتستخدم أيضا فئة المصدر أو المرجع، أو السلطة، لتحديد مصادر المحتوى، والإجابة على الأسئلة المرتبطة بالتأثير في اتجاهات المحتوى، ومراكز الاهتمام فيه .

ويستخدم التصنيف الجغرافي في فئة منشأ الحدث أو المعلومات، للإجابة على الأسئلة الخاصة بتحديد مراكز اهتمام المحتوى، بالأماكن أو الأقاليم ، أو المناطق الجغرافية في العالم.

أما المجموعة الثانية أو القسم الثاني من التقسيم العام للفئات الشائع استخدامها، فهي الفئات التي يتم من خلالها وصف أسلوب العرض أو النشر، وكذلك الإقناع ،ومن هذه الفئات : فئة شكل النشر ، وتتناول التقسيم على

أساس فنون الكتابة الإعلامية أو فنون العرض والتقديم لمحتوى الموضوعات المختلفة، وكذلك استخدام العبارات التي تعبر عن الآمال أو الأعمال، أو التعريف والتفضيل، أو الحقائق والأماني، أو الاستشهاد بالماضي أو الحاضر.

ومن فئات الشكل أو الأسلوب أيضا استخدام العبارات الدالة على كثافة الاتجاهات أو شدتها، وهي فئة الانفعالية، والتي تشير إلى العبارات الدالة على التوكيد، أو التفضيل، أو الرفض،...إلى آخره.

وذلك بالإضافة إلى أساليب أو وسائل الإقناع، مثل الاستمالات العاطفية أو العرض غير المتوازن للأفكار ،أو الاستشهاد بالمراجع الخاطئة أو غير الدقيقة.

إن تصميم الفئات وصب البيانات، والمعلومات فيها بشكل دقيق من علامات نجاح تحليل المضمون، ونظرا لأهمية الفئات في تحليل المضمون فإننا نستغرق في تبيان أنواع مختلفة من الفئات وهي:

أ. فئات نوع المادة الاتصالية مثل نشرات الأخبار الإذاعية والتلفزيونية، ونصوص الأخبار في الصحف، والتعليقات الإخبارية، والمتابعة الحية للأحداث ودراسات وتحليلات معمقة للحدث، وآراء كبار المفكرين.

ب. فئات موضوع الاتصال: ويمكن التمييز هنا بين فئات على أساس إقليمي: مثلا محلي، أو وطني، أو عربي، أو أجنبي، أو عالمي، وفئات على أساس نوعي: سياسي أو اقتصادي أو رياضي أو ديني أو ثقافي أو اجتماعي.

ج. فئات الفاعل: دول منظمات دولية، حركات سياسية، و الدول قد تكون أوروبية أو أسيوية أو عربية....

د. فئات اتجاه المضمون: مؤيد، معارض، محايد.

8. لتحقيق ضبط النتائج والتأكد من ثبات التحليل يمكن إتباع بعض الخطوات من بينها:

أ- ضرورة أن يكون تحديد الفئات ووحداته دقيقا، وتعريف كل منها تعريفا واضحا، محددا ليكون موضع اتفاق بين القائمين بالبحث، وهذا التحديد، والتعريف الدقيق من شأنه أن يحول دون التدخل بين الفئات أو غموضها، وعدم ملاءمتها للمادة الاتصالية.

ب- يتحقق هذا التحديد والتعريف الدقيق في الحالات التي تتوافر فيها:

(1) الخبرة و الدراية لدى الباحثين.

(2) بساطة الفئات وملاءمتها للمادة الاتصالية موضوع التحليل.

(3) توافر تعليمات دقيقة ومحددة لعملية التحليل وللخطوات المتتابعة.

ج- قد يقوم أكثر من باحث بتحديد الفئات في نفس الوقت لمقارنة النتائج والوصول إلى تحديد أكثر دقة للفئات، بحيث لا يشوبها أي غموض أو تضارب أو لبس لدى الباحثين كما يحتاج الأمر إلى مراجعة دقيقة للفئات والتأكد من صحتها وملاءمتها للبحث وإعداد القائمة النهائية التي سيتولى الباحثون القيام بعملية التحليل على أساسها.

د- التعديل المستمر في قائمة فئات التحليل حتى يتم الوصول إلى تحديد أكثر دقة وثباتا، وقد يتم اللجوء إلى استخدام مجموعة من المحكمين لتقدير مدى ملاءمة قوائم فئات التحليل و دقتها [1].

رابعا: خطوات تحليل المضمون

يعتمد تحليل المحتوى عند توظيفه لدراسة المشكلات على عدد من الخطوات المنهجية، بعضها ينتمي إلى خطوات المنهج العلمي العام، أو البحث

(1) عبد الغفار رشاد القصبيبي، مرجع سبق ذكره، ص 154.

العلمي بصفة عامة، و الأخرى تميزه عن غيره من المناهج، وتعتبر من سماته الأساسية.

وتبدأ الخطوات المنهجية العامة شأنها شأن أي منهج أخر بالخطوات الأساسية الأولى في البحث العلمي وهي تحديد المشكلة، والتي تدور عادة في إطار من إطارات استخدام سابقة الذكر، أو تقترب منها في المعنى أو الهدف . وتتميز المشكلة العلمية في هذه الحالة بتمثيل المحتوى المنشور و سماته كعنصر من عناصر المشكلة، أو متغير من متغيراتها، يخضع للبحث والدراسة في إطار الوصف المجرد، أو في إطار العلاقات الفرضية مع متغيرات أخرى.

وبينما ينتقل الباحث في خطوات البحث العلمي، بعد ذلك، إلى صياغة الفروض العلمية أو طرح تساؤلات، ثم تحديد مجتمع البحث واختيار نظلم العينات، فإنه في تحليل المحتوى يجب أن يسبق ذلك خطوة أساسية، تسهم بقدر كبير في تيسير إجراءات التحليل والتأكيد من صدقها، وثبات نتائجها ، وهي خطوة التحليل المبدئي .

وبذلك تكون الخطوات المنهجية في تحليل المحتوى كالآتي:

الخطوات المنهجية العامة – وتشمل:

1. الإحساس بالمشكلة وتحديدها .
2. التحليل المبدئي.
3. صياغة الفروض العلمية أو طرح التساؤلات .
4. تحديد نظام العينات .

والتحليل المبدئي هو تحليل كيفي، يتم على عينة أصغر من الوثائق، لتحقيق عدد من الوظائف المرتبطة بإجراءات التحليل ونتائجه بالإضافة إلى الوظائف الخاصة بالاقتراب من المشكلة العلمية وفروضها، بوضع إطار قريب من مفهوم الدراسة الاستطلاعية التمهيدية لمشروع التحليل الكلي.

وفي الإطار الخاص بالاقتراب من المشكلة العلمية، وفروضها، فان التحليل المبدئي يسهم في التحديد الدقيق للمشكلة وصياغة العلاقة بين عناصرها، بالإضافة إلى إسهامه في تأصيل الفروض العلمية المصاغة، والتأكد من صلاحيتها للاختبار.

أما وظائف التحليل المبدئي التي تسهم في صياغة مشروع التحليل النهائي وإجراءاته، فإنه يمكن تلخيصها في الأتي:

صياغة مشروع الترميز: والذي يشمل تحديد وحدات التصنيف، ووحدات التحليل، ووحدات العد والقياس.

استثارة الأساليب الإحصائية أو الرياضية للعد والقياس، وتحديد القيم والأصناف الخاصة بالوحدات.

تصميم استمارة التحليل، وجدولة الفئات، والوحدات، وتقرير أساليب البيانات الكمية وعقد المقارنات .

- صياغة إجراءات الصدق المنهجي، ووضع المعايير الخاصة بتحقيق واختيار صدق الإجراءات، وصدق النتائج، وبصفة خاصة في الدراسات الخاصة بالاستدلال، أو التحليل الاستدلالي.

وفي هذه الأحوال يمكن الاستفادة من الخطوات المنهجية للبحث النقدي، الذي يعنى جمع الأدلة عن عناصر المشكلة، أو الظاهرة وحركتها في السياق العام، وتقويمها، لاتخاذ القرارات الخاصة برفض أو قبول البيانات المترابطة بها- كما سيأتي بعد – وبالتالي التأكد من صدق الاعتماد عليها في دراسة المشكلة أو الظاهرة.

و بالإضافة إلى تحقيق الوظائف المرتبطة بالإطار النظري للبحث وأهدافه، والوظائف المرتبطة بالإطار التطبيقي، وصياغة مشروع التحليل النهائي، بالإضافة إلى ذلك فإن التحليل المبدئي يحقق نوعا من الألفة بين

الباحث، ووثائق التحليل وبياناتها، تسهم في تكوين الاتجاهات الفكرية والعلمية للباحث، وتسهم في تجاوز الصعوبات الخاصة بضخامة هذه الوثائق، و بياناتها، بجانب دعم المهارات المنهجية واللغوية الإحصائية التي تعتبر ضرورة من ضرورات التحليل الكمي للمحتوى.

- **ترميز بيانات التحليل:** والمقصود بترميز بيانات التحليل مجموعة الخطوات، التي يتم من خلالها تحويل الرموز اللغوية، في المحتوى المنشور، إلى رموز كمية، قابلة للعد والقياس. وهذه الخطوات المنهجية هي التي تميز هذا المنهج عن غيره من مناهج البحث العلمي، ذلك أنه لا يتعامل مع الرموز اللغوية في الوثائق فقط، ولكنه يتعامل معها في إطار كمي، حتى أن الصفة الكمية أصبحت تميزه دون أن تكون من محددات اسم المنهج أو عنوانه، وأصبحت هذه الصفة من المتطلبات الأساسية للتحليل في استخداماته المعاصرة.

وتشمل عملية ترميز البيانات ثلاثة خطوات أساسية:

- **تصنيف المحتوى إلى فئات:** حسب أهداف الدراسة، وهذه الفئات يمكن عدها أو قياسها مباشرة، أو عد الوحدات التي تشير إليها وتسهم في تحديدها.
- **تحديد الوحدات:** التي يتم عدها أو قياسها مباشرة، لتحقيق أهداف الدراسة، ويطلق عليها وحدات التحليل.
- تصميم استمارة التحليل: التي يتم بواسطتها جمع بيانات التحليل وتسجيل الفئات، ووحدات التحليل التي يتم عدها أو قياسها.
- **التصنيف وتحديد الفئات:** وتهدف هذه المرحلة إلى تقسيم المحتوى في عينة الدراسة، إلى أجزاء أو خصائص أو سمات أو أوزان مشتركة، بناءا على معايير للتصنيف يتم صياغتها مسبقا، وهذه الإجراءات يطلق عليها فئات

categories، وهذه الفئات تعتبر وحدات يضاف إليها كل ما يتفق معها في الخصائص والسمات والأوزان.

وتعتمد معايير التصنيف Classification Critera، التي يتم تقسيم المحتوى إلى فئات بناء عليها، تعتمد على حدود الإطار النظري لمشكلة البحث أو الدراسة، والعلاقات الفرضية أو اتجاه التساؤلات، وكذلك إطار النتائج المستقاة من البحث.

وتتطلب عملية التصنيف وتحديد الفئات توافر عدة شروط، حتى يتحقق للفئات الصدق المنهجي...

وهذه الشروط هي:

تحقيق استقلال الفئات، وهذا يعني ألاّ تقبل المادة التي تم تصنيفها في إطار فئة معينة التصنيف في إطار فئة أخرى، مثل تصنيف الموضوعات الخاصة بمقاصد التطرف الديني، والتي يتم تصنيفها على أنها موضوعات أمنية، يمكن تصنيفها في نفس الوقت في إطار الصحوة الدينية.. وهكذا .

ولذلك يجب تحديد معالم الفئات بدقة شديدة، بحيث يمكن تميزها بسهولة ويسر، وبصفة خاصة خلال مرحلة إجراء اختبارات الثبات.

أن يكون نظام الفئات شاملا، ويعني تحديد الفئات بحيث نجد لكل مادة المحتوى - محل التحليل- فئة تصنف في إطارها. وذلك حتى لا نجد في الفئات فئة "أخرى.. " التي تتسع لكل مالا يمكن للباحث تصنيفه، وبشكل يؤثر على صدق النتائج وثباتها.

ويضاف للشروط السابقة، كفاية أو ملائمة نظام الفئات لأهداف الدراسة بحيث يمكن أن تجيب الدراسة، أو تسمح باختبار الفروض، وكذلك أن تكون الفئات قابلة للتطبيق، وتضيف شيئا عن العملية الإعلامية بصفة عامة والصحفية خاصة، بالإضافة إلى مرونة هذا النظام، وقابليته للعمل.

. تصميم استمارات التحليل

يتم استخدام استمارة تحليل المضمون خلال عملية الملاحظة، ورصد أو تسجيل البيانات، والوحدات التي يتم عليها العد أو القياس .

وتعتبر هذه الاستمارة في حد ذاتها إطار متكاملا للرموز الكمية بكل وثيقة من عينة وثائق التحليل- الصحف أو الصفحات – ولذلك يقوم الباحث بتصميم هيكلها العام بحيث تشمل الأقسام التالية:

- البيانات الأولية عن الصحيفة، مثل رقم العدد، وتاريخه، وعدد صفحاته.
- فئات التحليل.
- وحدات التحليل، وهي نفسها وحدات العد في حالة استخدام التكرار كوسيلة للرصد و التسجيل
- وحدات القياس، في حالة عدم الاعتماد على التكرار كوسيلة للعد والقياس. مثل قياس المساحة أو الزمن .
- ملاحظات يسجل فيها الباحث البيانات الكمية التي لا يسمح تصميم الاستمارة بتسجيلها تسجيلا كميا .

وتعتبر بعد ذلك الجداول التفريغية جزءا مكملا لاستمارة التحليل، بحيث تختص الاستمارة الواحدة بوثيقة واحدة من وثائق التحليل وتضم بياناتها الكمية.

ويهتم الباحث أيضا بتصميم هذه الجداول ويفرغ كل منها مجموعة البيانات الخاصة بمجموعة الوثائق ذات الخصائص، أو السمات الواحدة، مثل الوحدة الزمنية، أو وحدات التصنيف الرئيسية أو غيرها من المعايير التي يتم تصنيف الوثائق على أساسها تبعا لأهداف الدراسة.

. **تحديد أسلوب العد والقياس**

يعتبر التصنيف الذي يضعه الباحث لكل من فئات التحليل، ووحدات التحليل، الأساس الذي يعتمد عليه في تحديد أسلوب العد والقياس، ذلك أن التعامل مع الوحدات الكبيرة مثل الموضوع يختلف عن التعامل مع الوحدات الأصغر كالجمل والكلمات، وإن كان هذا لا يمنع من استخدام تكرار النشر في الحالات كمقياس لهذه الوحدات .

ويصطدم التكرار في حالات عديدة بصعوبة تعبيره عن القيمة أو الوزن، أو على سبيل المثال لا يمكن أن نقارن بين الموضوعات الفئوية على أساس تكرار الفئة دون أن نضع في اعتبارنا مساحة، وموقع النشر، التي تعكس القيمة الحقيقية للموضوع أو تؤكد الاتجاه في الوسيلة الإعلامية.

ولذلك تثير هذه المرحلة عند الباحث محاولة اكتشاف العلاقة بين المتغيرات الخارجية المصاحبة للموضوع عند النشر مثل المساحة، والموقع من الصفوف والصفحات وكذلك مساحة العنوان.

. **جمع البيانات الكمية**

وتتم هذه الخطوة على مرحلتين:الأولى وتستخدم فيها استمارة تحليل البيانات الخاصة بكل وثيقة، أما الثانية فيتم فيها تصنيف الاستمارات إلى مجموعات طبقا لمعيار التصنيف الذي يراه الباحث، مصدر/زمني/ الفئات.....إلى آخره، ثم تفريغ المجموعات في الجداول التفريغية، بكل تصنيف على حده وذلك لتسهيل استخراج النتائج وعرضها بإحدى الطرق الإحصائية.

- **استخراج النتائج وعرضها إحصائيا.**
- **إجراء اختبارات الثبات والصدق.**

ونظرا لأهمية اختبار الثبات والصدق في التحليل الاستدلالي، فإن هذه الخطوة تعتبر من الخطوات الأساسية لعملية التحليل، وتتم أثناء العمل وبعد النتائج، وقبل التفسير، بالأسلوب الذي يتفق مع كل مرحلة.

- **التفسير والاستدلال:** وهي المرحلة الأخيرة التي يجيب فيها الباحث على كل التساؤلات المتعلقة بأهداف الدراسة.

خامسا: طريقة تسجيل تحليل المضمون

ينطوي منهج تحليل المضمون على مجموعة خاصة من الإجراءات والمشكلات خاصة فيما يتعلق بأدوات جمع البيانات، أول هذه الصعوبات أن من المناهج لا يتطلب بالضرورة إعداد استمارة استبيان أو اختبار لان هذه المناهج لا يستلزم مشاركة المبحوثين مشاركة مباشرة.

لهذا، فإن الباحث ينبغي أن يعد سجلا خاصا يدون فيه البيانات التي يحصل عليها من مصادر المعلومات التي سبقت الإشارة إليها. ويمكن تصنيف الإجراءات المرتبط بصحيفة التسجيل إلى ثلاثة أنواع:

أ . **وحدة الترميز:** - يجب اختيار وحدة للترميز – وهي الوحدة الدقيقة للمضمون التي يسعى الباحث إلى قياسها، ووحدة التحليل هذه يمكن أن تختلف في ضوء طبيعة الدراسة الخاصة – من كلمة واحدة، جملة، فقرة أو سمة ويمكن أن تكون مقالا، قصة ، فيلما.

ب . **الفئات:** بعد الانتهاء من اختيار وحدة الترميز المناسبة، يجب على الباحث أن يضع إستراتيجية للقياس، ويعتمد تحليل المضمون بدرجة كبيرة على تكوين مجموعة من الفئات التي يتم في ضوئها تحليل المضمون، ويتطلب هذا بصفة أساسية وضع كل حالة سواء كانت شخصية خيالية، كلمة، مقال، فلم، في وحدة من هذه الفئات وذلك

مراعاة لعدم تداخل الفئات ولهذا فإن أي شخصية خيالية صنفت على أنها" ذكر " لا يمكن بأي حال من الأحوال تصنيفها على أنها " أنثى"[1].

- **الترميز** : قبل القيام بعمليات الترميز يجب أن يتم جمع البيانات وكذلك تصنيف الموضوعات التي تم اختيارها كعينة، وعملية الترميز من الممكن أن يقوم بها شخص فقط، أو شخصان على الأكثر. ولكن كيف لنا أن نعرف، في ضوء هذه الظروف، أن نتائج تحليل المضمون تعكس شيئا ما مختلف عن حكم الفرد الذاتي الذي قام بالترميز بمفرده؟ إلى أي مدى يختلف تحليل المضمون عن أي تحليل شخصي يمكن لأي شخص القيام به دون إعداد أو تدريب رسمي؟ إن الباحث الذي يريد التأكد من موضوعية تحليل المضمون، خاصة التحليل الذي يقوم بترميزه- شخص واحد، يجب أن يحدد بدقة كل الفئات علاوة على أن تكون له طريقته الخاصة في استخدام صحيفة التسجيل وبهذا فإن صحيفة التسجيل يجب أن يكون مرفقا بها بعض التعليمات المكتوبة وكذلك التعريفات الدقيقة للمفاهيم المستخدمة[2].

كما أن هناك موضوعات متعددة للتحليل مثل تحليل الشعارات التي تستخدم في مناسبات قومية، وتحليل التمثيليات والأفلام والجرائد عند معالجة موضوع معين، تحليل دعاية الأعداء وشخصية الكاتب، وتحليل النكتة، والأدب الشعبي، وبرامج الإذاعة والتلفزيون، وتحليل القيم التي تتضمنها المواد الأدبية.

ويستخدم المنهج التحليلي المؤشرات والأدوات والوسائل الكمية بدرجة أكبر من المؤشرات الكيفية أو النوعية – وان كان كل من النوعين من المؤشرات يعتبران ضرورة تحليلية، وتوضع المؤشرات الكمية في إطار معادلات أو دوال

---

(1) عبد الهادي الجوهري وابراهيم علي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص ، ص 201، 202.
(2) عبد الهادي الجوهري وابراهيم علي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره ، ص ، 203.

لتضمنها نماذج رياضية أو جداول إحصائية تفسر أبعاد التحليل ، خاصة باستخدام التجريد كمحور تحليلي كمي، سعيا وراء المزيد من الدقة العلمية للحقائق. ويدعم الباحث منهجه بالمنطق والمدركات الواقعية لإيضاح العلاقات بين المغيرات في إطار القواعد الحاكمة لسلوكها، سواء كانت متغيرات مستقلة أو تابعة، وإبراز تفاعل هذه العلاقات وانعكاسها بدقة في صورة حقائق علمية[1].

سادسا: تمرين مقترح لتحليل المضمون

لكي يستفيد الطالب من الخطوات العلمية لتحليل المضمون فإننا نقترح عليه المسائل التالية:

عليك أن تقوم بتحليل مضمون بعض مظاهر السلوك الجماعي على النحو الذي ورد به في وسائل الإعلام . وأما عن المادة التي سوف تقوم بتحليل مضمونها فيمكنك جمعها بواسطة اختيار موضوع من الموضوعات التالية، و القيام بعملية تحليل مقارن:

1. القضايا الكبرى أو المسائل الأساسية التي ينطوي عليها نوعين مختلفين من المجلات الشعبية المتداولة، ولنأخذ على سبيل المثال مجلتي : الثقافة والوحدة
2. نماذج الأخبار التي تستعرضها جريدتان يوميتان: كالخبر والشروق (مع اهتمام بالمقارنة بين موضوعات الخبر).
3. الموضوع الأساسي لأحد الأفلام الأجنبية (فلم أمريكي أو فرنسي أو إيطالي) وأحد الأفلام الجزائرية .
4. الصور الكاريكاتورية في مجلتين سياسيتين صورتا في نفس الأسبوع .

---

(1) محمد سليمان المشوخي، تقنيات ومناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2002، ص ص 179، 180.

5. ثلاثة نشرات إخبارية تلفزيونية مدة كل منها 30 دقيقة أذيع اثنان منها أثناء الأيام العادية بينما أذيعت الثالثة يوم العطلة الأسبوعية الرسمية.

6. التقاليع والموضات التي تستعرضها الإعلانات التلفزيونية والإذاعية والسينمائية موديلات الأزياء بالنسبة للذكور والإناث، السلع الكمالية، وأدوات التجميل والتزيين، الأغذية المحفوظة وما إلى ذلك .

وهذه مجموعة الخطوات التي يمكنك إتباعها لتحليل المضمون:

أ. قبل البدء بالتحليل :

1. قم باختيار أحد الموضوعات الواردة في التمرين المقترح.
2. صياغة المشكلة (أو الفرض) التي تتيح الفرصة لإجراء مقارنة بين جماعتين أو بين نموذجيين من الأنشطة ، كالمقارنة مثلا بين الفترة الزمنية المخصصة للبرامج التعليمية، والفترة الزمنية المخصصة للبرامج الرياضية في التلفزيون.
3. حدد مضمون المادة الذي تريد وصفه، و الفئات التي سوف تستخدمها، هل تريد أن تقوم بدراسة: موضات، حركات شغب وتمرد.. الخ..
4. حدد وحدة التحليل عندك: ما الذي سوف تحلله هل هو كل إعلانات الجريدة التي تتعلق بالأزياء أم الإعلانات الملونة فقط؟ كل الإخبار المتعلقة بالسلوك الجمعي، أم تلك التي تختص بمعارضة الحروب، و مظاهرات الطلاب .
5. قم بتحضير بطاقة ترميز تتداول فيها البيانات التي تخطط لجمعها، و يمكنك أن تتخذ من الشكل التالي نموذجا لهذه البطاقة في حالة تسجيل السلوك الجماعي الذي أشارت إليه النشرات الإخبارية التلفزيونية:

أمثلة للسلوك الجماعي

(في النشرات الإخبارية بالتلفزيون)

	معارضة الحرب	المظاهرات وحركات التمرد	حركات نسائية
30ثانية			
60 ثانية			
90 ثانية			
120 ثانية			

ب. في عملية التحليل:

1. في كل حالة من الحالات تأكد أنك قمت بتسجيل كل أمثلة السلوك الجماعي (والسلوك الايجابي في التلفزيون والأفلام) التي تنطبق على دراستك .أما إذا كنت غير متأكد من مفردة معينة من مفردات السلوك الجماعي ، فدونها وقرر في نهاية الأمر ما إذا كنت محتاجا إلى وضع فئة جديدة لهذه المفردة، أم أنه ينبغي حذفها أو إلغاؤها، وفي كل حالة من حالات التحليل، وخاصة إذا كنت تقوم بتحليل وثائق مكتوبة لا بد أن تحتفظ بسجل صغير يصور طريقة تحديد وترميز كل مفرداتك. فإذا كنت تقوم بترميز مجلات، أو صحف، أو إعلانات يمكنك أن تسجل الرمز على الوثيقة ذاتها، وذلك بجانب كل مفردة قمت باختيارها ثم إدراجها في البطاقة المخصصة لذلك، وهذا يسمح لك بأن تراجع وقتك.

2. لكي تقوم بترميز فيلم، وتضمن درجة عالية من الدقة، ربما يكون من الضروري بان تشاهده مرتين أو ثلاث مرات. وبطبيعة الحال لا تسمح النشرات الإخبارية بذالك ما لم تشاهد مقدمتها وملخصها. وربما يكون من الأيسر (الأدق) أن تقوم في هذه الحالة بتحليل الوقت، وذلك بواسطة حصر عدد الثواني أو الدقائق التي استغرقها عرض موضوع أو مفردة معينة، وطالما أن الإعلانات التلفزيونية تعرض عدة مرات فإنها تكون يسيرة نسبيا عند ترميز مضمونها ترميزا دقيقا.

ج - عرض النتائج:

اعرض نتائجك على نحو منظم وواضح، بحيث تشتمل على العناصر الآتية:

1. قضية مختصرة تصور مشكلاتك، ووسيلة الاتصال التي وقع عليها الاختيار ومادة الموضوع التي تفحصها، والمقارنات التي تعقدها .
2. عرض لنتائجك على شكل جدول. وينبغي إن تشمل جميع الجداول على رؤوس موضوعات محددة بدقة وعناوين واضحة ودالة. ولا يفوتك أن تعرض النسب المئوية لكل مفردة .
3. أهمية النتائج التي يعرضها كل جدول من جداولك .
4. اقتراحات بشأن إجراء بحوث أخرى في هذا الميدان.
5. قائمة ببعض المشكلات التي واجهتك في حل التمرين، وطريقة تغلبك عليها وكيف أن استخلاصاتك ونتائجك يمكن أن تكون ذات فاعلية.

1. أسس نجاح تحليل المضمون

هناك جملة من الاعتبارات ينبغي مراعاتها لنجاح عملية تحليل المضمون نذكر منها:

تكرار القراءة المتأنية والفهم العميق للمادة الاتصالية موضوع التحليل قبل اختيار الفئات، و عدم قبول أي أحكام أو آراء أو أفكار مسبقة، أو أي افتراض سلفا.

قد يكون ملائما تعدد القائمين بالقراءة العميقة لإبداء وجهات نظر متعددة والتوفيق بينها، وهذا يضمن عملية ضبط لما يتوصل إليه مختلف الباحثين.

تطبيق قاعدة" إما...أو " في تحديد الفئات، بما يضمن عدم وقوع أي جزء من المادة الاتصالية ضمن أكثر من فئة، بمعنى آخر تحديد معالم الفئات بشكل واضح دقيق.

يجب أن نترك المادة الاتصالية تتحدث بنفسها، فتعبر عن نفسها في شكل فئات تتسم بالموضوعية، بغض النظر عن آراء ووجهات نظر الباحث، وكذلك بغض النظر عن أراء المرسل الذي صدرت عنه هذه الرسالة أصلا، طالما لم تنعكس في هذه المادة.

وجود ارتباط وثيق بين المادة الاتصالية موضع التحليل، وبين الفئات بحيث تجد الفئات مكانها بشكل طبيعي في تلك المادة.

ينبغي أن تكون الفئات شاملة و جامعة بمعنى أن تجد مختلف عناصر المادة موضوع التحليل، فئة للتصنيف، تنطوي تحتها، وفقا للقواعد التي يلتزم بها الباحث في تحليله.

تختلف الفئات باختلاف موضوع البحث على سبيل المثال، ففي تحليل مضمون الأخبار السياسية في الإذاعة والتليفزيون والصحافة، يمكن التمييز بين فئات مختلفة من أمثلتها.

2. عيوب تحليل المضمون

تظهر عيوب طريقة تحليل المضمون إذا نظرنا إلى حجم المشكلات التي يثيرها ذلك، لأنه يصعب مع هذه الطريقة أن يعرف الباحث إلى أي حد يستمر في التحليل الكمي لمادة الاتصال، ومتى يستعين بالتحليل الكيفي وإضافاته القيمة؟

كما يصعب على هذه الطريقة تحقيق شرط الموضوعية لما يتطلبه ذلك من توفير الثبات بمعنى الاتساق بين المحللين المختلفين، والوصول إلى نفس النتائج باستخدام نفس فئات التحليل، والوصول إلى نفس النتائج إذا طبق التحليل على وحدات زمنية متباعدة، ويصعب كذلك أن يكون اختيار عينات وحدات التحليل الكلمات والموضوعات والشخصيات، أو غيرها على نحو يحقق شروط تمثيل العينة للمجتمع الأصلي وشمولها وإعطاء كل وحدة أو مفردة فرصة للظهور في العينة وهكذا مما يؤثر على عمليات تنظيم مادة تحليل المضمون .

هذا كله فضلا عن أخطاء التفسير والاستنتاج وتأثره بعوامل ذاتية تتصل بالباحث أو بغيره .

سابعا: نماذج لتحليل الخطاب الإعلامي

لكي نوضح كيفية تحليل المضمون، فإننا سنقوم بعرض نموذجين قدمهما الدكتور "محمد شطاح" فيما يلي:

أولا: دراسة تحليلية لمضمون جريدة "الشعب" الجزائرية في الفترة 1984م-1988م، المتعلق موضوعها بدور وسائل الإعلام في التنمية.[1]

تمهيد

تهدف الدراسة للوصول إلى معرفة شكل المعالجة، ونوعيتها، وصياغة النتائج التي تمكنها من إعطاء صورة واضحة عن تجربة الجزائر من حيث توظيف وسائل الإعلام في خدمة أهداف التنمية، وتدعيم الجوانب النظرية من الرسالة.

1 – الفترة الزمنية للدراسة

استقر الباحث على دراسة الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1984م/1988م كونها عرفت جملة من التطورات، سواء على صعيد وسائل الإعلام، أو على صعيد خطة التنمية، وقد تم اختيار الفترة للأسباب التالية:

- إن فترة 1984م – 1988م تعتبر آخر مرحلة لآخر مخطط تنموي في ظل نظام الحزب الواحد، وهو حزب جبهة التحرير الوطني.
- إن هذه الفترة تغطي تقريبا مدة المخطط الخماسي الثاني 1985م/1989م، حيث عرفت جملة من التدابير، والإجراءات في مجال الإعلام نذكر منها:
- إعادة هيكلة المؤسسات الإعلامية، ومنها مؤسسة الصحافة المكتوبة، وإنشاء وتأسيس صحفا جديدة، "المجلس الأعلى للإعلام".
- عرفت هذه الفترة في مجال التنمية بالإضافة إلى إطلاق المخطط الخماسي الثاني، وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية، والشروع في تطبيق قانون استقلالية المؤسسات الاقتصادية، وصدور قانون المستثمرات الفلاحية، وهو

---

[1] ـ محمد شطاح، وسائل الإعلام في التنمية في العالم الثالث، دراسة لتجربة الجزائر 1984-1988. رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى جامعة الإسكندرية، 1990.

بمثابة عملية إصلاح زراعي جديد، إلى جانب إعادة النظر في النظام التربوي والتعليمي وغيرهما من القضايا.

- تمثل هذه الفترة أيضا مرحلة تفاقمت فيها الأزمة الاقتصادية العالمية بالشكل الذي أثر على مسار التنمية في الجزائر، إذ أدى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى الكثير من المصاعب بالنسبة للاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد على عائدات صادراته من المحروقات، والتي تمثل 97،1 من مجموع صادراته إلى الخارج.

2 – تساؤلات الدراسة:

استهدف الباحث من خلال الدراسة التطبيقية الإجابة على التساؤلات الآتية: كيف تناولت الصحيفة أخبار ومشكلات التنمية الوطنية، وكيف عالجتها إعلاميا؟ وذلك من خلال:

- المساحة التي خصصتها الصحيفة لنشر وتناول موضوعات وأخبار التنمية الوطنية.
- درجة اهتمام الصحيفة بأخبار وموضوعات التنمية الوطنية.
- الأشكال والقوالب الصحفية التي تناولت الصحيفة من خلالها موضوعات وأخبار التنمية الوطنية.
- المجالات التي تناولتها الصحيفة ضمن التنمية الوطنية.
- اتجاهات الطرح، والمعالجة لمختلف قضايا ومشكلات التنمية الوطنية.
- وظيفة مضمون ما نشرته، وتناولته الصحيفة بخصوص التنمية الوطنية.
- كيف تناولت الصحيفة أخبار ومشكلات التنمية الوطنية في كل مجال من مجالاتها، وذلك من خلال:
- درجة اهتمام الصحيفة بأخبار وموضوعات التنمية في كل مجال من مجالاتها.

- الأشكال والقوالب التي تناولت من خلالها الصحيفة مختلف مجالات التنمية.
- اتجاهات الطرح والمعالجة لمختلف موضوعات، وأخبار التنمية.
- وظيفة مضمون الموضوعات التي تناولت قضايا ومشاكل التنمية في كل مجالاتها.
- الموضوعات الرئيسية التي تناولتها الصحيفة ضمن مجالات التنمية.

3 – المنهج المستخدم في الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقديم خصائص ظاهرة، أو مجموعة من الظواهر عن طريق منهج المسح الذي يعتبر جهدا علميا منظما للحصول على بيانات، ومعلومات، وأوصاف عن الظاهرة، أو مجموعة الظواهر موضوع البحث.

وفي إطار منهج المسح استخدم الباحث أسلوب تحليل المضمون باعتباره "أسلوب بحثي للوصف الموضوعي، النفسي، المعنوي، الظاهر لعملية الاتصال"، وباعتباره أيضا الأسلوب المناسب الذي يمكن الباحث من جمع وتحليل مختلف المعلومات الخاصة بالبحث، وهي الموضوعات والأخبار التي تناولت التنمية بالجزائر من خلال عينة الصحيفة المختارة، والفترة المدروسة المحددة سابقا، وقد استخدم الباحث وحدة الموضوع كوحدة للتحليل باعتبار الموضوع إحدى أهم وحدات تحليل المضمون، وذلك من خلال الوقوف على العبارات والأفكار المتعلقة بمسألة التنمية في الصحيفة، فضلا عن أن وحدة الموضوع تعد إحدى أهم الوحدات عند دراسة آثار الاتصال، وتكوين الاتجاهات.

4 – عينة الدراسة

قامت الدراسة على أساس تحليل مضمون جريدة "الشعب" الجزائرية، وقد كان وراء هذا الاختيار ما يبرره ومنه:

1 – الإعلام الجزائري خلال الفترة المختارة، إعلام شبه رسمي، يتميز بوحدة الخطاب الإعلامي والسياسي، الأمر الذي أدى إلى وحدة في طرح معالجة مختلف قضايا التنمية بين مختلف وسائل الإعلام المكتوب.

2 – صحيفة "الشعب" هي أقدم الصحف منذ الاستقلال، وأكثرها انتشارا ومقروئية.

3 – لقد شاركت الصحيفة منذ الاستقلال في مختلف المخططات التنموية، ومختلف الحملات الوطنية التي نظمت لمكافحة الأمية، ونشر التعليم، وتعميم التعريب، واستعمال اللغة العربية، ومكافحة مختلف الآفات الاجتماعية.

4 – ظلت صحيفة "الشعب" هي الصحيفة الوطنية اليومية الوحيدة التي تصدر باللغة العربية إلى جانب صحيفة "المجاهد" الناطقة بالفرنسية، وذلك حتى عام 1986م.

أما فيما يتعلق بعينة الدراسة، فقد غطت الدراسة 60 عددا من الصحيفة، أي بمعدل 12 عددا لكل سنة ممثلة في ربع سنة متغير، وقد كان لهذا التحديد ما يبرره علميا، إذ يرى "استامبل Stemple" أن زيادة حجم العينة فيما يخص تحليل مضمون الصحف اليومية عن 12 عددا في السنة لا يخلق اختلافات معتبرة في النتيجة عند تصنيف الموضوعات، ويعتبر "استامبل" أن زيادة حجم العينة عن 12 عددا يكون استثمارا فقيرا لوقت الباحث، وقد تم اختيار عينة الدراسة من الصحيفة باستخدام أسلوب "العينة العشوائية المنتظمة" مبنية على أساس ربع سنة متغير، واستخدم في ذلك أسلوب

الأسبوع الصناعي التكراري لكل ربع سنة متغير من سنوات الدراسة وفق الطريقة الآتية:

- السبت من الأسبوع الأول من الشهر الأول.
- الأحد من الأسبوع الثاني من الشهر الأول.
- الاثنين من الأسبوع الثالث من الشهر الأول.
- الثلاثاء من الأسبوع الرابع من الشهر الأول.
- الأربعاء من الأسبوع الأول من الشهر الثاني.
- الخميس من الأسبوع الثاني من الشهر الثاني.
- السبت من الأسبوع الثالث من الشهر الثاني.

انظر الجدول الموالي:

أيام الأسبوع	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	السبت
الأول	❖❖❖						
الثاني		❖❖					
الثالث			❖❖❖				
الرابع				❖❖❖			
الأول					❖❖❖		
الثاني						❖❖❖	
الثالث							❖❖❖

وبهذه الكيفية أمكن تمثيل كل الأسابيع في العينة، كما أمكن تمثيل جميع أيام الأسبوع، وأيام الصدور والشهور بطريقة دورية خلال الفترة الكلية للدراسة.

5 – تصميم الاستمارة

تم تصميم استمارة تحليل المضمون بما يتفق وأغراض الدراسة وأهدافها، وتم عرضها على جهات محكمة، وقد تضمنت الاستمارة فئات التحليل الآتية:

بيانات أولية وتضمنت:

- التوزيع السنوي للعينة
- التوزيع الشهري للعينة
- رقم الإصدار وتاريخه
- رقم العدد

بيانات كمية وتضمنت الفئات التالية:

1 – فئة الموقع: أي المكان أو الصفحة التي نشر فيها موضوع أو خبر التنمية، قصد جذب اهتمام القارئ إلى الموضوع أو الخبر المنشور، وتم تقسيم الموقع إلى:

- الصفحات الأولى
- الصفحات الداخلية
- الصفحات الخاصة: ويعني بها الباحث الصفحات التي تتناول موضوعات خاصة، الصفحات التي تظهر خلال أيام معينة في الأسبوع مثل صفحة "في رحاب الدين" التي تصدر كل اثنين من كل أسبوع، أو صفحة "الهجرة" التي تصدر كل اثنين من الأسبوع الثاني من كل شهر في الصفحة الأخيرة.

2 – فئة المساحة: ويعني بها المجال المكاني الذي شغله الموضوع أو الخبر التنموي المنشور، وقد تم ذلك من خلال حساب مساحة كل من:

- العنوان: وذلك عن طريق حساب طول ارتفاع العنوان في عدد الأعمدة.
- مساحة النص: وتم حسابها بالسنتمتر المربع، كما حرص الباحث على إضافة مساحة الصور الفوتوغرافية المصاحبة لمساحة النص.

3 – فئة الشكل الصحفي: وتناول الباحث فيها القالب الصحفي الذي تناولت من خلاله الصحيفة موضوع أو خبر التنمية، وقد رأى الباحث تقسيم الأشكال في الجريدة إلى:

- أخبار.
- تحقيقات.
- مقالات.
- أعمدة.
- مقابلات.
- بريد.
- كاريكاتير.

4 – فئة المجال التنموي لما نشر عن التنمية الصحفية، وقسم الباحث مجالات التنمية إلى:

- التنمية الاقتصادية: تتضمن كل الموضوعات والأخبار التي تناولت موضوعات تتعلق بقطاع الصناعة، والبنوك، والزراعة، والطاقة، والتجارة، والخدمات العامة، إلى جانب موضوعات أخرى.

- التنمية الاجتماعية: تتضمن كل الموضوعات والأخبار التي تناولت موضوعات الإسكان، والصحة، والشباب، والطفولة، والمرأة، والهجرة، إلى جانب موضوعات اجتماعية أخرى.
- التنمية السياسية: تتضمن كل الموضوعات والأخبار التي نشرت حول مختلف الأنشطة السياسية للدولة وأجهزتها، إلى جانب الموضوعات السياسية الوطنية والدولية ذات العلاقة بالجزائر، وبالرأي العام الجزائري، وموضوعات سياسية أخرى.
- التنمية التربوية: تتناول كل الموضوعات والأخبار التي تناولت موضوعات التعليم، ومحو الأمية، والتربية الدينية، إلى جانب موضوعات أخرى مرتبطة بنفس المجال.
- التنمية الثقافية: تتضمن الموضوعات والأخبار التي تناولت قضايا التعريب، والمسرح، وأخبار وموضوعات الفن، والمعارض، والمحاضرات، والملتقيات، والندوات الثقافية، إلى جانب موضوعات ثقافية أخرى.
- التنمية الإدارية: تتضمن كل الموضوعات والأخبار التي تناولت البيروقراطية، وقضايا التنظيم الإداري، وموضوعات أخرى ذات الطابع الإداري.
- التنمية الإعلامية: تتضمن كل الموضوعات التي تناولت قضايا الإعلام فيما يتعلق بمختلف قطاعاته، كالصحافة المكتوبة، والصحافة السمعية البصرية، والسينما، وقضايا أخرى تتعلق بالغزو الإعلامي، ومشاكل الإعلام في الجزائر، وبلدان العالم الثالث باعتبار الجزائر جزءا منها.

5 – فئة اتجاه المضمون: يعني به الباحث اتجاه مضمون ما نشر، وما تناوله بخصوص التنمية في الصحيفة، وهو مسار تناول الموضوع أو

الخبر التنموي، وإذا كان الاتجاه يقسم عادة على قطبين مزدوجين << رافض وموافق، معاكس ومناسب>> ويمكن أن يكون الطرح إيجابيا أو سلبيا، وديا أو مستهجنا، مؤيدا أو مناقضا، متفائلا أو متشائما، فإن الباحث قسم فئة الاتجاه إلى:

- اتجاه إيجابي: تم حصره في الموضوعات والأخبار التي تناولت موضوعات وأخبار التنمية، وركزت في تناولها على الجوانب الايجابية.
- اتجاه سلبي: حصره الباحث في الموضوعات التي تناولت أخبار التنمية، وركزت على الجوانب السلبية، وعملت على إبرازها للقارئ.
- اتجاه محايد: تم حصره في الموضوعات والأخبار التي تناولت التنمية بناء على الرأي الذي يرى أن وظيفة الإعلام في مجال التنمية هي "الشرح، والتفسير، والإقناع، وحشد الجمهور".

وبناء على ما ذهب إليه أحد النصوص الأساسية في الجزائر في تحديدها لوظائف الإعلام في مجال التنمية في النقاط الآتية:

- التربية، والتكوين، والتوجيه.
- التوعية والتجنيد.
- التعبئة.
- الرقابة الشعبية.
- التصدي للغزو الثقافي.

طبقا لما تقدم قسم الباحث وظيفة مضمون الموضوعات والأخبار التي تناولت التنمية إلى:

1 – **الأخبار**: تمثل الموضوعات التي تناولتها الصحيفة في مجال التنمية بهدف إعلام القارئ وإخباره بما يجري من أنشطة، سواء من طرف

الدولة، أو الحزب، أو من قبل المؤسسات العامة، أو الخاصة، أو من قبل الأفراد في مجال التنمية، ومختلف الأخبار والأحداث المتعلقة بالتنمية على الصعيد الدولي إذا كان لذلك علاقة أو تأثير على مجرى التنمية في البلاد.

2 – **الشرح والتفسير:** تتمثل في الموضوعات والأخبار التي تقوم بتفسير العديد من الظواهر، والأحداث، والموضوعات المرتبطة بالتنمية بمختلف جوانبها، قصد رفع مستوى القارئ، وزيادة مداركه، ومعارفه في مختلف الميادين والمجالات.

3 – **التعبئة والتجنيد:** تتمثل في الموضوعات والأخبار التنموية التي يهدف من ورائها تجنيد المواطنين لتبني مختلف المشاريع الوطنية، والمساهمة في عقلنة السلوك السياسي والاجتماعي للجماهير، وتوجيهها، وتجنيد طاقتها، وإمكانياتها قصد تحقيق وحدة الفكر والعمل بين مختلف فئات الشعب من أجل خدمة أهداف التنمية الوطنية.

4 – **عام (عام غير محدد):** تناول الباحث تحت هذه الخانة الموضوعات والأخبار التي لا يمكن تحديد وظيفتها ضمن الوظائف السابقة، وذلك للغموض في المعالجة، أو عدم وضوح ما يريده المحرر من وراء الموضوع أو الخبر المنشور.

5 – **فئة الموضوعات الرئيسية:** لتي تم تناولها ضمن كل مجال من مجالات التنمية، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك خلال تناوله لفئة المجال التنموي للأخبار والموضوعات التي تناولت التنمية.

6 – **تفريغ البيانات من العينة المختارة في الاستمارة، ثم تبويبها، وجدولتها، ومعالجتها إحصائيا.**

قام الباحث بعد تصميم استمارة تحليل المضمون بتفريغ البيانات من العينة المختارة من الصحيفة في جداول تفريغ البيانات، وقد استغرقت هذه المرحلة حوالي ثلاثة أشهر، وقد واجهت الباحث خلال هذه المرحلة بعض الصعوبات أهمها:

- غياب بعض الأعداد من العينة – وإن كانت قليلة جدا- من أرشيف الصحيفة، الشيء الذي أدى به إلى استخدام أعداد "إحلالية" محل الأعداد غير المتوفرة، وعمل على مراعاة قرب تاريخ العدد الإحلالي من حيث صدوره من العدد الأصلي في العينة المختارة.
- انتقال الباحث بين العاصمة (الجزائر) ومدينة قسنطينة 450 كلم شرقي الجزائر العاصمة للإطلاع على مجموع الأعداد المختارة في عينة الصحيفة في كل من أرشيف جريدة "الشعب" بالجزائر العاصمة، والأرشيف التابع لولاية قسنطينة، وشرع الباحث بعد الانتهاء من مرحلة تفريغ البيانات في استمارة تحليل المضمون، في عملية تفريغ مجمل المعلومات، تبويبها، وجدولتها، ومعالجتها إحصائيا، بهدف تحليل، وتفسير مختلف النتائج التي تمخّضت عنها الدراسة، وقد استغرقت هذه المرحلة أيضا ما يقارب ثلاثة أشهر.

7 – تقدير مستوى الصدق والثبات:

قام الباحث لتحقيق مستوى الصدق والثبات بعرض الاستمارة في شكلها النهائي بعد أن أجرى عليها بعض التعديلات على محكمين، ومختصين، وقد حالت ظروف الباحث دون أن يستعين بباحثين للتأكد من مستوى الصدق والثبات، وذلك بسبب وجود الصحيفة في الأرشيف في مجلدات كبيرة لا يسمح بإخراجها خارج المؤسسة، كما أن عدم تمكن الباحث من الاستعانة بباحثين في مقر الأرشيف، أدى به إلى أن قام بإعادة تفريغ عينة من الصحف

بعد انقضاء مدة معينة، ووجد أن نسبة الثبات حوالي 95٪، وهي نسبة جد مقبولة في مثل هذه الحالات.

ثانيا: دراسة تحليلية لبرنامج التلفزيون الجزائري (نشرات الأخبار)[1]

سنتبع في هذه الدراسة طريقة المزاوجة بين الأداة والمنهج اللذين يفيان بغرض الدراسة، خاصة في الجانب التطبيقي أو الميداني، إذ سنعتمد على أداة تحليل المضمون باعتباره أسلوبا بحثيا للوصف الموضوعي، والنسقي، والكمي للمضمون الظاهر لعملية الاتصال، وباعتباره أيضا أحد الأدوات المستخدمة في دراسة مضمون وسائل الإعلام المكتوبة، والمسموعة، بوضع خطة منظمة تبدأ باختيار عينة من المادة محل التحليل، وتحليلها كميا وكيفيا، ويعتبر تحليل المضمون من أكثر الأساليب البحثية المستخدمة لفهم موضوع وطبيعة الوسائل الإعلامية (الصحف، الإذاعة، التلفزيون).

وستحاول الدراسة نظرا لندرة الدراسات السابقة في بلادنا، وحداثتها أن تلم بعدة مداخل فاسحة المجال لدراسات في المستقبل قد تركز على مدخل واحد، وستعتمد الدراسة أيضا على المنهج الوصفي من خلال مسح لعينة من الجمهور، أو مشاهدي نشرات الأخبار، واتجاهاتهم نحو نشرة الأخبار، وذلك من خلال استمارة مسح توزع على عينة من الجمهور المستهدف وتحليلها، وتفسير النتائج تفسيرا علميا، وينبع الاهتمام بهذه المزاوجة من قناعة علمية، ومن نتائج دراسات سابقة أكدت أن الالتزام بطريقة بحث واحدة في مجال الإعلام يسيء في كثير من الأحيان إلى المنهجية العلمية، وبالتالي ينصح عدد من الباحثين في الحقل ذاته بضرورة اتخاذ منهجية متعددة الطرق، تكمل بعضها بعضا، يستطيع الباحث من خلالها أن يتجاوز ظاهر الأشياء، أو جانبا منها ليسبر أغوارها،

([1]) - محمد شطاح، النشرة الإخبارية المقدمة في التلفزيون الجزائري، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة إلى جامعة الجزائر، قسم الإعلام والاتصال، د ت.

ويتوصل إلى نتائج تأخذ بعين الاعتبار مختلف العناصر المكونة للمشكلة محل الدراسة.

الإجراءات المنهجية للدراسة

اتبعت الدراسة التحليلية الخطوات الآتية:

1 – عينة البحث

بما أن الدراسة عمدت إلى المزاوجة بين تحليل النشرات الإخبارية، ومعرفة اتجاهات الجمهور نحوها، فقد عمدنا إلى حصر عينة من نشرات الأخبار في التلفزيون الجزائري، وبعد تسجيل لـ 84 نشرة خلال 1996م/ 1997م، أعدنا التسجيل خلال سنة 2003م، وبعد مراجعة هذه النشرات، وتحليلها تبين لنا ضرورة حصر العينة قصد استبعاد المناسبات الوطنية، والدينية، والدولية، التي تؤثر عادة على بنية النشرة من حيث الزمن، وكذا التناول، وقد حفلت السنة محل الدراسة بجملة من الأحداث، فعلى الصعيد الدولي تميزت هذه السنة بحرب العراق التي تزايد الاهتمام بها خلال منتصف السنة إلى غاية شهر مايو، أما على الصعيد الوطني، فإن المناسبات الوطنية، والدينية أثرت على موضوع التعامل مع الأخبار، ولهذه الأسباب رصدنا أسبوعا من شهر 09 (سبتمبر) بعد أن لاحظنا تراجع الاهتمام بموضوع العراق، وخلو هذا الشهر من المناسبات، واستقر الاختيار على الأسبوع الممتد من 2003/09/20م إلى 2003/09/26م، وقد لاحظنا أن بعض الدراسات السابقة اكتفت بتحليل أسبوع إخباري، بل اكتفت إحدى الدراسات بالعرض الإخباري السنوي لأهم الأحداث الوطنية والدولية، وأكدت أن هذا الاختيار يمكن أن يعوض سنة إخبارية، وحددت الدراسة نشرة الثامنة للأسباب التالية:

1 – الثامنة هي النشرة الرئيسية في التلفزيون الجزائري.

2– أخبار الثامنة تعرض على القنوات الثلاث وفي نفس التوقيت.

3 – أخبار الثامنة تستهدف جماهير واسعة في الوطن وخارجه.

4 – أخبار الثامنة تستأثر باهتمام القائمين على الأخبار في التلفزيون، وكل الاجتماعات الأسبوعية واليومية تركز أساسا على ما يجب أن تتضمنه هذه النشرة.

2 – أسئلة الدراسة التحليلية

حددت الدراسة هدفين أساسين هما:

الأول: التعرف على الشكل والمضمون من خلال تحليل عينة حصرية قصرية من نشرات الأخبار المقدمة على شاشة التلفزيون الجزائري.

الثاني: التعرف على حال نشرات الأخبار في التلفزيون الجزائري، والتغيرات التي طرأت عليها، وذلك من خلال المقارنة بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة، سواء على المستوى المحلي، أو العربي، أو الأجنبي، وقد حددت الدراسة جملة من الأسئلة، وسعت للإجابة عليها من خلال استمارة تحليل المضمون، وهذه الأسئلة تمحورت في:

- ما متوسط طول الأخبار في النشرة الرئيسية المقدمة في التلفزيون الجزائري...؟
- ما هي موضوعات النشرة...؟ وما هو مجالها الجغرافي...؟
- ما هي القوالب الصحفية المستخدمة...؟وما وظيفة الموضوعات، وكيف كانت...؟
- ما هي المعالجة، وما مصادر الأخبار المقدمة في النشرة الإخبارية الرئيسية في التلفزيون الجزائري...؟
- ما هي أشكال تقديم الأخبار على الشاشة على صعيد التوافق بين المذيع، والنص، والصورة...؟

3 – أساليب جمع البيانات

فيما يتعلق بأساليب جمع البيانات، فقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المضمون، وذلك بتحليل مضمون عينة من النشرات الإخبارية من خلال تسجيل الأسبوع الإخباري المختار على أشرطة فيديو، ثم القيام بإعادة مشاهدته، وحساب عدد الموضوعات، وزمن كل موضوع باستخدام وحدة الدقيقة والموضوعات في الحساب والعد مستفيدين من الزيارات لاستوديوهات الأخبار وقاعة التحرير، والوقوف على كيفية إعداد النشرة الإخبارية، وعملية تقديمها، وقد سبق وأن أشرنا إلى ذلك من خلال زيارات لمقر التلفزة الجزائرية، وكذلك زيارة مقر التلفزيون لجمهورية مصر العربية، والالتقاء بالصحفيين، ومديري الأخبار، وبعض رؤساء التحرير قصد المقارنة والوقوف عن كثب على عملية إعداد النشرات الإخبارية وتقديمها، وكذلك راجعنا الدراسات السابقة التي تناولت هذا الجانب، سواء على المستوى المحلي، أو المستوى العربي والغربي.

4 – تحديد فئات التحليل

تعتبر عملية تحديد فئات التحليل أهم الخطوات في مجال تحليل المضمون، وعليها يتوقف نجاح التحليل أو فشله، وعليه فإن الإعداد الجيد لاستمارة تحليل المضمون، وحصر فئات التحليل، يمكن الباحث من الوصول إلى نتائج جيدة، ولا يحدث ذلك إلا من خلال التمرن على هذا الأسلوب، وتحديد الاستمارة بطريقة تضمن الإجابة العملية على الأسئلة التي تهدف الدراسة التوصل إليها، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على صياغة وإعداد استمارة تفي بأغراض الأسئلة التي انطلق منها البحث، وهذه الفئات تمثلت فيما يلي:

1- فئة طول الخبر في النشرة:

تهدف هذه الفئة إلى التعرف على عدد موضوعات النشرة، والتعرف على متوسط الزمن لكل نشرة، وكذلك مدة الأخبار في كل نشرة، وقد تم تقسيم الأخبار من حيث الطول إلى:

أ – أخبار قصيرة: أقل من دقيقة.

ب – أخبار متوسطة: من دقيقة على الأقل إلى دقيقتين.

ج – أخبار طويلة: دقيقتان فأكثر.

2 – فئة عناوين النشرة ومجالاتها:

انطلاقا من فكرة أن عناوين نشرات الأخبار تعبر عن هوية النشرة في محطة تلفزيونية ما، فإن الباحث أولى هذا الجانب اهتماما من خلال معرفة المتوسط العام لعناوين النشرة، ومجالات التغطية لهذه العناوين السياسية، والاقتصادية، والثقافية...الخ.

3 – فئة الموضوع الجغرافي لموضوعات النشرة:

تستهدف هذه الفئة معرفة مجال التغطية الجغرافية للأحداث، وقد تم تقسيم ذلك بالنسبة للنشرة بصفة عامة إلى أخبار وطنية، وأخبار دولية، ثم اتجه الباحث إلى تقسيم مجال التغطية على المستوى الوطني بحسب جهات الوطن، وحسب المحطات الجهوية للتلفزيون الجزائري مع دمج المحطتين ورقلة بشار باعتبارهما في منطقة واحدة هي منطقة الجنوب، وعليه فقد حددت الدراسة في المناطق الآتية:

- منطقة الوسط.
- منطقة الشرق.
- منطقة الجنوب.
- منطقة الغرب.

وذلك بهدف معرفة نصيب كل جهة من التغطية الوطنية للأحداث الجارية في الجزائر، واختبار فكرة أشارت إليها الدراسات السابقة، وخاصة على المستوى المحلي من كون نشرات الأخبار في الجزائر نشرة مركزية لطغيان الاهتمام بالوسط على حساب المناطق الأخرى.

4 – فئة موضوعات أخبار النشرة:

تهدف إلى معرفة طبيعة الموضوعات التي تتناولها النشرة، ومن خلال العودة إلى دراسات سابقة، ومن خلال المتابعة اليومية لنشرات الأخبار في التلفزيون الجزائري، تم تحديد هذه الموضوعات في المجالات الآتية:

- سياسي.
- اقتصادي.
- اجتماعي.
- ثقافي.
- تربوي.
- أمني.
- علمي.
- رياضي.
- غير محدد.

5 - مجال القالب الصحفي لموضوعات النشرة:

تهدف هذه الفئة إلى التعرف على الأنواع الصحفية التي تستخدم في النشرات الإخبارية في التلفزيون الجزائري، وقد تم تحديد فئات القالب، أو الشكل، أو النوع الصحفي في الآتي:

- خبر.

- حديث.
- تعليق.
- تحقيق.
- غير محدد.

6 – فئة اتجاه المعالجة:

تهدف إلى التعرف على اتجاهات المعالجة للمضمون الذي يعرض خلال نشرات الأخبار، وإذا كان الاتجاه يقسم إلى قطبين مزدوجين "رافض وموافق"، "معاكس ومناسب"، ويمكن أن يكون الطرح إيجابيا أو سلبيا، وديا أو مستهجنا، مؤيدا أو مناقضا، متفائلا أو متشائما.

- اتجاه إيجابي: تم حصره في الموضوعات والأخبار التي تعكس أوضاعا إيجابية، مثل الموضوعات التي تشجع التعاون على المستوى الدولي، وتؤيد السلم، ودعم علاقات حسن الجوار، واحترام حقوق الإنسان، وتمجيد حرية التعبير، وكذا الموضوعات التي تعكس على المستوى الوطني دعم التنمية الشاملة، ودعم احترام القانون، وتحقيق الاستقرار، والأمن، وتوسيع دائرة المشاركة الجماهيرية من خلال المجهود الفردي، والجماعي، وكل ما يتضمن جوانب إيجابية في مجال التغطية الإخبارية.
- اتجاه سلبي: وقد حصره الباحث في الموضوعات والأخبار التي اهتمت بالصراعات، والحروب والكوارث، والأزمات الاقتصادية على المستوى الدولي، والموضوعات التي ركزت على الكوارث، والسلبيات في مجال التسيير، ومختلف الآفات الاجتماعية، وكل الموضوعات التي تحمل مضمونا سلبيا من قبل المشاهد، أو جمهور نشرات الأخبار بصفة عامة.

- اتجاه محايد: وهي الموضوعات الإخبارية التي لا تعكس اتجاها واضحا سلبا أم إيجابا، بل تميل إلى الحياد، وبالتالي لا يمكن إدراجها ضمن الاتجاهين السابقين.

فئة وظيفة مضمون الأخبار أو موضوعات النشرة:

في هذه الفئة تحاول الدراسة تحديد وظيفة المضمون بصفة عامة، في الموضوعات المطروحة في النشرة الإخبارية، وقد حدد الباحث هذه الوظائف من خلال المتابعة اليومية لنشرات الأخبار، ومن خلال الاسترشاد بالدراسات السابقة، والتراث البحثي في مجال الإعلام، وقد حدد الباحث هذه الوظائف في ما يلي:

- وظيفة الأخبار والإعلام.
- وظيفة الشرح والتفسير.
- وظيفة التثقيف.
- وظيفة الترفيه.
- غير محدد.

فئة طبيعة أخبار موضوعات النشرة:

أكدت الدراسات السابقة، والمراجع التي تناولت الخبر الصحفي، أن الخبر يمكن تصنيفه إلى خبر بسيط، وخبر مركب، وذلك بحسب الوقائع التي يتضمنها، فالخبر المركب هو القائم على أكثر من واقعة، أما البسيط فهو الذي يتضمن واقعة واحدة فقط، وعليه فقد حدد الباحث فئة طبيعة الخبر في:

- خبر بسيط.
- خبر مركب.

فئة الشخصية المحورية في الحدث:

تهدف هذه الفئة إلى تحليل الشخصيات المحورية في الأخبار الوطنية، وقد سعينا إلى تناول ذلك وفق المستويات الآتية:

1 – على مستوى:

- رئيس الجمهورية.
- رئيس مجلس الأمة.
- رئيس المجلس الشعبي الوطني.
- رئيس الحكومة.
- زعماء الأحزاب.

2 – على مستوى الوزراء.

فئة شكل تقديم الأخبار:

سعى الباحث في هذه الفئة إلى تناول كيفية تعامل نشرة الأخبار، والقائمين عليها مع الثلاثية المتفردة التي تمت الإشارة إليها في بداية الدراسة وهي أن العمل التلفزيوني هو صوت (نص وصورة)، وذلك من خلال استخدام الفئات الفرعية الآتية:

- مادة مصورة بنص مقروء (مذيع وصورة ثابتة أو إيضاحية).
- مذيع فقط (نص بدون صورة).

فئة مدى تطابق الصورة مع النص:

هذه الفئة مرتبطة بالفئة السابقة، وتسعى إلى التعرف على مدى تطابق الصورة مع النص من خلال التصنيف الآتي:

- مطابق.
- غير مطابق.

6 – وحدات التحليل:

استخدم الباحث في تحليل نشرة الأخبار في التلفزيون الجزائري من خلال العينة محل الدراسة وحدتين للقياس هما:

وحدة الزمن: وهو مقياس يهدف إلى التعرف على المساحة الزمنية لنشرات الأخبار بشكل عام، والتعرف على المساحة الزمنية لكل خبر، وقد استخدمت الدراسة وحدة الدقيقة، وهي الوحدة التي استخدمتها جميع الدراسات التي تناولت البرامج التلفزيونية، والتي تقابلها وحدة السنتيمتر في الدراسات التي تتناول تحليل مضمون الصحافة المكتوبة، والمطبوعات بصفة عامة.

وحدة المفردة: والمقصود بها الخبر الواحد في النشرة الذي يستخدم كوحدة للتحليل في غالبية أجزاء الدراسة الميدانية.

7 – ثبات التحليل:

عملية ثبات التحليل تعد عنصرا هاما في اختبار مدى صدق التحليل من عدمه، وقد قام الباحث باختيار العينة من النشرات بنفس المواصفات، وخلال فترات متقاربة خاصة خلال سنتي 2002م/2003م، قد لاحظ أن نسبة الثبات عالية حيث بلغت نسبتها 9،9٪، وهي نسبة مقبولة في دراسات تحليل المضمون.

8 – تحليل النتائج وتفسيرها:

بما أن الدراسة قامت على المزاوجة بين تحليل المضمون والمسح، فإنه في مجال التحليل، وكذلك في جانب المسح تم التركيز على استخدام التكرارات، والنسب المئوية، كذلك تمت مشاهدة الأشرطة، وتسجيل مدى اتفاق الصورة مع النص من خلال مراقبة الموضوعات وإعادة مشاهدتها، والتعرف على مدى ارتباطها بالنص أو التعليق.

استمارة تحليل المضمون

بيانات أولية:

1 – تاريخ النشرة ▭

2 – مدة النشرة ▭

3 – عدد عناوين النشرة ▭

4 – مجالات عناوين النشرة:

سياسي ▭ اقتصادي ▭ اجتماعي ▭ ثقافي ▭ غير محدد ▭

5 – المجال الجغرافي للعناوين: وطني ▭ دولي ▭

بيانات كمية (النشرة).

6 – مجال التغطية الوطنية:

الوسط ▭ الشرق ▭ الغرب ▭ الجنوب ▭

7 – موضوع الخبر : سياسي ▭ اقتصادي ▭ اجتماعي

ثقافي ▭ علمي ▭ أمني ▭ ديني ▭ تربوي ▭ غير محدد ▭

8 – القالب الصحفي: تقرير ▭ حديث ▭ تعليق ▭ غير محدد ▭

9 – اتجاه المعالجة: إيجابي ▭ سلبي ▭ محايد ▭

10 – وظيفة الموضوعات: إعلام ▭ شرح ▭ تثقيف ▭

ترفيه ▭ غير محدد ▭

11 – طول الخبر : طويل ▭ متوسط ▭ قصير ▭

12 – مدى اتفاق النص مع الصورة: مطابق ▭ غير مطابق ▭

13 – المصدر:رسمي ▭ وكالات الأنباء ▭ مراسلون ▭

غير محدد ▭



الفصل الرابع
القياس السوسيومتري

تمهيد

أولا : تعريف الاختبار السوسيومتري

ثانيا : شروط الاختبار السوسيومتري

ثالثا : ركائز المنهج السوسيومتري عند مورينو

رابعا : خصائص منهج قياس العلاقات الاجتماعية

خامسا : أدوات المنهج السوسيومتري

سادسا : كيفية استخدام المنهج السوسيومتري في البحث الاجتماعي

سابعا : تقييم المنهج السوسيومتري

تمهيد

لكي تصل إلى الموضوعية أكثر، اتجهت العلوم الاجتماعية منذ العشرينيات إلى الاستعانة بكل المقاييس التي تؤهلها لأن تقترب من العلمية والموضوعية ويصبح القياس أحد الأدوات المنهجية القادرة على تمكين القضايا المطروحة على العلوم الاجتماعية من أن تكون قضايا علمية أي قابلة للاختبار والتحقق.[1]

وتختلف مقاييس الظواهر الاجتماعية باختلاف الظواهر نفسها، ولكن المعلوم أن المقاييس التي تتناول قياس العلاقات بين أعضاء الجماعة هي الأكثر شهرة واستعمالا في مجال العلاقات الاجتماعية كقياس درجة الشد و الجذب والنفور بين أفراد الجماعة،وكلها تتم عن طريق استعمال المنهج السوسيومتري.

ولعل أول من قام بتأسيس هذا المنهج هو العالم الأمريكي "جاكوب ليفي مورينو"[*] الذي حاول أن يضع له قواعد علمية ثابتة، ويصمم طرقه، وقد بدأ بمحاولة ايجاد تقنية لدراسة الأوضاع السيئة للاجئين في إحدى المعسكرات، بعد الحرب العالمية الأولى ومحاولة تحسين وضعيتهم النفسية والاجتماعية بحيث يستطيعون التشكل في جماعات صغيرة.[2]

فالسوسيومترية حسب "مورينو" تعطي معنى متغيرا أو محددا لقوانين التطور الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، كما أنها تفسر في ضوء بناء

---

(1) صلاح مصطفى الفوال، منهجية العلوم الاجتماعية، القاهرة، عالم الكتب، 1982، ص.211.

(*) جاكوب ليفي مورينو Moreno (Jacob Leivy)، عالم نفس أمريكي، ولد في بوخاريست (رومانيا) 1892 رحل إلى فينا (النمسا) ومارس مهنة طبيب نفساني: مولع بالمسرح، فادخل مفهوم "الدراما النفسية" للمسرح، هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة(1926)، وحاول توسيع مفهوم "الدراما النفسية" حيث بدأ يبحث العلاقات الاجتماعية داخل الجماعات، فدرس العلاقات الإيجابية والسلبية عن طريق "مخططة العلاقات الاجتماعية"، ومنها أنشأ منهج قياس العلاقات الاجتماعية "Sociométrie"، وطبقها في مجال علم النفس الاجتماعي (العلاقات بين العمال، العلاقات مع الادارة، وترجم كتابه "أسس القياس الاجتماعي" إلى الفرنسية سنة 1954.

(2) إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الطبعة الأولى، لبنان، الدار العربية للموسوعات، 1999، ص.343.

الجماعات الاجتماعية الداخلية ودراسة الأشكال المعقدة الناجمة عن قوى التجاذب والتنافر بين أعضاء الجماعة.[1]

أولا: تعريف الاختبار السوسيومتري.

- يعتبر الاختبار السوسيومتري هو الوسيلة الشائعة حتى الآن لتقدير نوعية العلاقات الاجتماعية في جماعة من الجماعات وقيامها إلى حد ما.
- والقول هنا بالعلاقات الاجتماعية فإنما نستثني العلاقات الرسمية مثل "علاقة الأستاذ بالطالب أو المشرف بالعمال، وإنما نقصد في الواقع العلاقات ذات المركبات النفسية- الاجتماعية التي تنشأ بين أعضاء جماعة لها من الفرصة ما يمكنها من مزاولة التفاعل الحر المباشر على فترة كافية من الزمن دون قيود أو لوائح محددة.
- والاختبار السوسيومتري يساعد على فهم تركيب الجماعة وكيفية بنائها، حيث يمكن اكتشاف القادة والمنعزلين والمنطويين والأطراف المتنازعة أو المتنافسة من أجل سيادة المجموعة وقيادتها عن طريق هذا الاختبار.
- والاختبار السوسيومتري في أبسط تعريف له هو مجموعة من الأسئلة تطرح على المفحوص لمعرفة اختياره أو رفضه لأعضاء الجماعة التي ينتمي إليها بالنسبة لمواقف اجتماعية محددة، وبطبيعة الحال فإن ذلك يتطلب بالضرورة ترتيب الأعضاء حسب اختياره أو رفضه.
- تتلخص طريقة "مورينو" في إعداد بعض الأسئلة التي تعبر عن بعض المواقف الاجتماعية الواضحة في حياة الأفراد تسألهم عن اختياراتهم أو رفضهم بالنسبة لهذه المواقف.

---

(1) عبد الرحمن عيسوي، علم النفس الاجتماعي، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص.406.

❖ مثال ذلك فيما يلي:

إذا كانت الجماعة جماعة مدرسية.

1- أكتب اسم صديقك الذي تحب أن تجلس بجواره في القسم.

(إذا كان العدد أكثر من واحد فاكتب الأسماء حسب أفضلية الترتيب).

1.........2..........3 ....4 ....5 ....6.......

2- أكتب اسم صديقك الذي تحب أن تقضي معه يوم الجمعة.[1]

(إذا كان العدد أكثر من واحد فاكتب الأسماء حسب الأفضلية...إلخ..)

وهكذا بالنسبة لكل المواقف الاجتماعية الأخرى مثل الذهاب إلى النادي، الاشتراك في المباريات الرياضية: الخروج إلى رحلات، الزيارة في المنزل،...الخ).

ثانيا: شروط الاختبار السوسيومتري

وضع "مورينو" عدة شروط للاختبار السوسيومتري يرى ضرورة وجودها حتى يفي الاختبار بغرضه، وهذه الشروط هي:

1- يجب أن يُجرى الاختبار في جو يطمئن المفحوصين من ناحية عدم إنشاء أو إذاعة استجوابهم سواء في الاختيار أو الرفض، أي أن يكون الباحث حريصا كل الحرص على عدم إفشاء نتائج الاختبار.

2- يجب أن نوضح حدود الجماعة للأفراد، بمعنى أن يفهم المفحوص جيدا من أين تكون اختياراته أو رفضه، على سبيل المثال: بحث عن طلبة علم الاجتماع (السنة الأولى) يجب أن نوضح الموقف. هل في المدرج أو أثناء الأعمال التطبيقية (الفوج) بالضبط...إلخ.

(1) J . L. Moreno: La Méthode Sociométrique en Sociologie, Can Internet , Social, 1957, P.56.

3- يجب تحديد الموقف الاجتماعي الذي يراد من الفرد أن يختار أو يرفض فيه، وهذا الموقف يتغير بتغير الجماعة، مثلا: موقف الجماعة المدرسية يختلف عن موقف جماعة العمال أو الاداريين...إلخ.

4- يجب أن يكون الموقف الاجتماعي موقفا حقيقيا، بمعنى أن يكون متصلا بعمق بحياة الجماعة مشتقا من طبيعة نشاطها، فعلى الباحث أن يراعي ذلك عند تصميم الاختبار السوسيومتري، فيختار من المواقف ماهو متصل تماما بالحياة اليومية وبذلك يعطي الاستجابة الحقيقية.

5- يجب على الباحث أن يراعي في تعليمات الاختبار؛ إعطاء الفرصة للأفراد لأن يختاروا أو يرفضوا أي عدد يشاءون دون التقيد بعدد معين.

6- يجب أن يلاحظ أعضاء الجماعة أن هناك أهمية للاختبار السوسيومتري الذي يطبق عليهم، وعليه فإنه يصبح لزاما على الباحث أن يأخذ في اعتباره اختيارات ورفض أعضاء الجماعة.

ثالثا: ركائز المنهج السوسيومتري عند مورينو.

يقسم "مورينو" منهجه إلى أربعة موضوعات:

1- نظرية، 2- موضوع البحث، 3- منهج للتحليل، 4- أداة لجمع البيانات.

وتتناول بإيجاز هذه الموضوعات على النحو الآتي:

1- ركائز نظرية قياس العلاقات الاجتماعية:

ترتكز نظرية قياس العلاقات الاجتماعية لدى "مورينو" على دعامتين مستقلتين ومرتبطتين هما "التلقائية" و"الابتكار" حيث يتساءل "مورينو" عما هو قياس العلاقات الاجتماعية بالمعنى الدقيق؟ ويجيب على تساؤله بقوله: أن حجر الزاوية بالنسبة لقياس العلاقات الاجتماعية هو مبدأ التلقائية والابتكار، ذلك

المبدأ الذي أدى إلى وجود منهج تجريبي صالح للتطبيق بالنسبة لكل العلوم الاجتماعية.

2- قياس العلاقات الاجتماعية كموضوع للبحث:

يرى "مورينو" أن هذا الكون اللانهائي يمتلئ بنتائج التفاعل بين الخلق أو الابتكار والتلقائية فإنجاب الأطفال وتربيتهم يتم بالتفاعل بين التلقائية والابتكارية، على اعتبار أن التلقائية تسير استجابة الفرد، ومن ثم تتاح له فرصة الابتكار.

3- قياس العلاقات الاجتماعية كأداة لجمع البيانات:

يجمع قياس العلاقات الاجتماعية البيانات بوسيلة خاصة به هي الاختبار السوسيومتري (سبق الحديث عنه).

4- قياس العلاقات الاجتماعية كمنهج تجريبي:

يهدف منهج قياس العلاقات الاجتماعية إلى الكشف عن شبكة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد من تجاذب وتنافر، كما يستخدم في تحديد أبنية الجماعات.[1]

رابعا: خصائص منهج قياس العلاقات الاجتماعية.

1- ضرورة تشابه التجربة السوسيومترية مع وقائع الحياة المادية:

لا يفترض منهج قياس العلاقات الاجتماعية افتراضات فلسفية ثم يتناولها بأسلوب فلسفي أيضا، وإنما تهدف التجربة السوسيومترية إلى إثارة اهتمام أفراد الجماعة حول الطريقة السوسيومترية، واعتمادها في الاختبار السوسيومتري.

(1) J.L. Moreno, OP. Cit, P.P.58-70.

2- إتاحة الحرية للأفراد في اختياراتهم الإيجابية والسلبية:

إن الجماعات الإنسانية تسودها ظواهر التجاذب والتنافر، وعلى هذا فإن استجابتهم على أسئلة الاختبار السوسيومتري يمكن تناولها بطريقة التحليل السوسيومتري أن تحدد أماكن هؤلاء الأفراد في البناء الاجتماعي وأعماقه وما ينقسم إليه من أبنية فرعية، بمعنى أن المنهج السوسيومتري يستعين بالطريقة الذاتية للوصول إلى دراسة موضوعية للعلاقات الاجتماعية.

3- المساواة بين أهمية العلاقات الاجتماعية الصغرى والكبرى:

يعطي قياس العلاقات الاجتماعية أهمية قصوى للعلاقات الاجتماعية الصغرى *Microsociologie* أي دراسة العلاقات الاجتماعية في بداية تكوينها وكذلك العلاقات الاجتماعية الكبرى*Macro Sociologie* . أي دراسة العلاقات بين الأفراد والجماعات التي تؤدي إلى تكوين النظم والسنن الاجتماعية على أساس التفرقة التي وضعها "جورفيتش" حيث يؤكد "مورينو" أهمية دراسة العلاقات الصغرى لأهميتها في دراسة العلاقات الكبرى.

4- ابتكار وسائل لعرض وتحليل البيانات السوسيومترية:

استخدم "مورينو" في تصوير شبكة العلاقات الاجتماعية وسائل مبتكرة مثل المخططة الاجتماعية "*Sociogramme*" وكذلك المصفوفة الاجتماعية "*Matrice Sociale*" .

5- دراسة شيئية الجماعات:

قام "مورينو" بتطبيق الاختبار السوسيومتري على تلميذات مدرسة، بقصد توزيع فتيات هذه المدرسة على المنازل طبقا لتفضيلاتهم السوسيومترية، وبمحض الصدفة تبين له أنه من الميسور باستخدام معلومات هذا الاختبار، لقياس درجة الالتحام الداخلي بين عدة مجموعات متماثلة في العدد.

- ومن هذا يتبين أن منهج قياس العلاقات الاجتماعية يهدف إلى قياس شبكة العلاقات الاجتماعية بما فيها من علاقات التجاذب والتنافر والرفض وعدم الاكتراث، كما يهدف إلى تحديد الأبنية للجماعات المختلفة وتوضيح المراكز والمكونات السوسيومترية لأفراد هذه الجماعات.

خامسا: أدوات المنهج السوسيومتري.

ابتكر "مورينو وتلاميذه" بعض الأدوات الخاصة بالمنهج السوسيومتري وهي:

- الاختبار السوسيومتري.
- المخططة الاجتماعية والمصفوفة الاجتماعية.
- تمثيل الأدوار.
- طريقة تحليل البيانات السوسيومترية.[1]

بمعنى أن الاختبارات السوسيومترية تستخدم في جمع البيانات، ثم تعرض في أشكال تخطيطية رقمية، وهي المخططات والمصفوفات الاجتماعية. وعندما تكشف المخططة الاجتماعية عن وجود أفراد منعزلين أو معزولين يمكن دراسة حالاتهم واستخدام تمثيل الأدوار معهم إذا تطلب الأمر ذلك، ثم تحليل البيانات السوسيومترية لتحديد أبنية الجماعات بقصد الوقوف على سوسيومتريتها، وهذا للوقوف على سوسيومترية المجتمع ككل فيما بعد.

سادسا: كيفية استخدام المنهج السوسيومتري في البحث الاجتماعي.

لكي نعطي صورة واضحة عن كيفية استخدام المنهج السوسيومتري في البحث الاجتماعي نستشهد بدراستنا- الجماعات الصغيرة في التنظيم-

---

(1) J.L, Moreno, Op. Cit, P.P.105-110.

لنيل شهادة الدكتوراه[2]، والتي استعنا فيها بالمنهج السوسيومتري لاستخراج الجماعات الصغيرة من كل الأشكال الاجتماعية الموجودة بالمصنع موضوع البحث، والاختبار الذي تم إجراؤه لا يعتبر اختبارا سوسيومتريا بمعنى الكلمة، لأن هذا الاختبار يتطلب توفر شروط، وحساب اتجاهات دقيقة. والوصول إلى أرقام كمية، مضبوطة إلى حد ما، ولكن الذي أجريناه يدخل فيما يطلق عليه بعضهم الاختبار شبه السوسيومتري[*]، أي أننا اقتصرنا فيه على وضع استمارة تحمل اسم العامل، ومهنته وتخصصه وتضم سؤالا واحدا هو "مع من تفضل العمل" وذلك بهدف معرفة زملاء العامل في الورشة، أو القسم الذي يشتغل فيه حتى يمكن استخراج الجماعات العمالية، واكتشاف شبكة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية.

أولا: أهمية الاختبار السوسيومتري.

إذا عدنا إلى مدى الاستفادة من الاختبار السوسيومتري فإنه يوفر لنا معلومات حول مجالات التوافق الاجتماعي، أو عدمه لدى جماعات العمل في التنظيم، كما يوفر لنا تحديد العوامل الاجتماعية التي تؤثر في الإنتاج، وفي المنظمات الصناعية بوجه عام، وعوامل خفض الروح المعنوية، وحوادث العمل، والتغيبات، وعلى ضوء نتائجه يمكن إعادة بناء الجماعات العمالية- بناء على رغبة الأفراد الذين تربطهم ببعضهم علاقات إيجابية، وبالتالي يسهم الاختبار السوسيومتري في زيادة كفاءة الأفراد، والجماعات، وزيادة إنتاجية المؤسسة؛ ولمعرفة الفوائد العملية للاختبار السوسيومتري فإننا نستعين بما توصلت إليه

(2) - حسان الجيلاني، مرجع سبق ذكره، ص. ص212-220.

(*) من هؤلاء الذين يطلقون على هذا الاختبار شبه السوسيومتري الدكتور "لويس كامل ملكية" في كتابه سيكولوجية الجماعات والقيادة، ج3، مرجع سبق ذكره، ص.740.

الأبحاث الاجتماعية، والنفسية في هذا النطاق، حيث أن هذه الأبحاث تؤكد على ضرورة إتاحة الفرصة للعاملين لاختيار زملائهم الذين يفضلون العمل معهم.

فقد وجد "تريست" في منجم إنجليزي للفحم أن العمال يؤدون أعمالهم بالطريقة التقليدية في جماعات، حيث سمحت الإدارة للعمال أن يختاروا أولئك العمال الذين يفضلون العمل معهم، وكان سر رضائهم أنهم كوّنوا جماعاتهم هذه بمحض اختيارهم، وأن كل عامل منهم اعتبر نفسه جزءا من الجماعة، وبعد هذا تدخلت الإدارة لتفرض قيودها على الجماعات، عندها انخفضت دوافع العمال، وقل إقبالهم على العمل، وارتفع معدل الغياب بينهم بما جعل الجماعة تتفكك.[1]

يتضح من خلال هذه التجربة أن العمال أتاحت لهم إدارة المنجم الفرصة لاختيار زملائهم، وأصحابهم للعمل معهم في المرة الأولى، فكان أن ارتفعت معنوياتهم، وزادت دوافعهم نحو العمل، لأنهم شكلوا جماعات غير رسمية بمحض إرادتهم، دون أن تفرض عليهم من طرف الإدارة، لذلك كانت دوافعهم للعمل إيجابية وقوية، وعندما تدخلت الإدارة في المرة الثانية لتفرض قيودها على العمال قلت الإنتاجية، وقل إقبال العمال على العمل، وتفككت جماعات العمل الصغيرة التي كانت متماسكة وإيجابية.

وفي إحدى الدراسات توصل الباحثون إلى أن العمال وفّروا مبلغ 50% من تكاليف الإنتاج عند السماح للنجّارين، والبنّائين، أن يختاروا من يعمل معهم، وقد عبّر أحد العاملين عن قيمة هذه الطريقة قائلا ...أنه يبدو وكأن كل شيء ينساب بسهولة أكثر، وذلك يجعل الإنسان في راحة في عمله، ولا يضيع وقته في مشاجرة أو غير ذلك. كما أنه يشعر بأنه موجه لأداء العمل، الذي أصبح أكثر

(1) محمد علي عبد الوهاب، إدارة الأفراد، الجزء الأول، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1975، ص.202.

إثارة، وتشويقا، حتى إذا عمل العامل ساعات عمل أكثر فإنه سوف يحب لما حوله من أحباء وارتياحه لهم.[2]

وهكذا يبدو أن طريقة القياس السوسيومتري تفيد الإدارة والتنظيم بصورة عامة، في إقامة تشكيلات اجتماعية متوافقة، ومتوازنة مع التنظيم، حيث أن هذه التشكيلات تعمل على الانسجام والتآلف، وتقلل من تغيبات العمال، وحوادث العمل، لهذه الأسباب تأتي أهمية الاختبار السوسيومتري.

ثانيا: طريقة إجراء الاختبار السوسيومتري.

إذا كانت استمارة الاختبار السوسيومتري تضم عادة عدة بنود لقياس علاقات كثيرة ومتنوعة، فإننا اكتفينا بقياس علاقة واحدة هي علاقة الزملاء بالعمل، وتشكيلهم لجماعات صغيرة داخل إطار القسم أو الورشة، وعن طريق ذلك تم وضع مصفوفات اجتماعية تضم أرقام العمال بدلا من أسمائهم، وخانات بها الاختيارات التي أعطوها والاختيارات التي حصلوا عليها ومجموع هذه الاختيارات.

وعن طريق هذا الاختبار السوسيومتري تم استخراج الجماعات الصغيرة التي تتألف من عضوين إلى تسعة أعضاء كما حددنا حجمها في التعريف الإجرائي، وطبقنا عليها استمارة استبيان لقياس علاقة هذه الجماعات بالتنظيم بشكله العام.

أما الدرجات، والمعاملات السوسيومترية التي تهدف إلى استخدام المعاملات الرياضية، وقياسها كميا، كقياس مكانة النبذ، وقياس الامتداد

---

(2) منصور فهمي، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مطبعة قصر العيني، 1976، ص.186.

الموجب بالنسبة للفرد وكيفية حساب تماسك الجماعة، وتكاملها[1]...الخ، فكل هذه الأمور لا تهم بحثنا، لذلك حاولنا عدم الغوص فيها.

فالاختبار السوسيومتري الذي استخدمناه في البحث الهدف منه التوضيح، والتفسير، والاستعانة به في رسم حدود الجماعات الصغيرة، والاكتفاء بذلك دون التوغل في قياس الخصائص الداخلية لهذه الجماعات.

وقد اقتصر الباحث من صور الاختبار السوسيومتري المتعددة- اختبار ما يعرف "بالمعارف أو الزملاء" وهو نوع من الاختبار يهدف إلى تحديد حجم الامتداد الجماعي من زاوية واحدة هي زاوية الزمالة أو الصداقة، وحيث الامتداد الجماعي يبدأ من عضوين وينتهي إلى تسعة أعضاء، حيث نطاق مجال انفعالات أعضاء الجماعة، وعلاقاتهم تتحدد وفق هذه الحدود التي رسمها لها الباحث، رغم أن امتداد تفاعلها قد يتواصل إلى أقسام متعددة، وورشات مختلفة، وقد تزيد على أكثر من تسعة أعضاء، إلا أن الباحث اقتصر على ذلك ليتمكن من السيطرة على البحث أكثر.

فوجود أعداد كبيرة من العمال في المؤسسة موضوع البحث، وخضوعهم لتنظيم واحد، وعملهم في مكان واحد، لمدة زمنية طويلة يؤدي بهم إلى التفاعل، ويعمل على نشوء علاقات اجتماعية تلقائية تؤدي بدورها إلى ظهور جماعات عمل صغيرة، وهذه الجماعات لا يستطيع الباحث المبتدئ تمييزها، أو معرفة معالمها، إلا أنه عن طريق الاستعانة بالقياس السوسيومتري، استطاع الباحث أن يستخرج الجماعات الصغيرة من كل الأشكال الاجتماعية السائدة في المؤسسة ميدان البحث، رغم الصعوبات العملية التي تعترض ذلك، فبعض العمال الذين استجوبهم يتملصون من السؤال فإذا سألناه مثلا... مع من تفضل العمل؟.. فإن

(1) Bastin Georges : Dynamique et Structure des groupes, Travail Humain, 1976, P.86.

إجابته ستكون أفضل العمل مع الجميع دون استثناء لكي لا يظهر أنه يميل إلى فئة دون أخرى، فيكون محل نقد، واستهجان من طرف الفئات العمالية التي لا يميل إليها، والتي قد يميل بعض أعضائها إليه، أي يختارونه ولا يختارهم، وهذا النموذج موجود بالجماعات في المؤسسة، إلا أنه لا يشكل الأغلبية، فأغلب العمال يختارون ويختارونهم، وهو يدل على التفاعل المتبادل بين أعضاء الجماعة الواحدة.

وأخيرا يمكن القول أن استخدامنا للقياس السوسيومتري إنما يفرضه موضوع البحث، فلم نذهب بعيدا في تحليل هذا القياس، واكتفينا فقط باستخراج جماعات العمل الصغيرة، وقمنا بتطبيق الاستمارة عليها، ذلك أن الهدف هو استخراج الجماعات الصغيرة، وقد قمنا بذلك، ثم معرفة علاقات هذه الجماعات بالتنظيم بصورة عامة، وقد طبقنا استمارة كاملة تشتمل على 45 سؤالا لمعرفة العلاقة بين التنظيم والجماعات، هل هي علاقة سلبية أم إيجابية...؟

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن الباحث قد حرص أن يؤكد للمبحوثين عند تطبيقه للاختبار السوسيومتري أن النتائج سوف يحتفظ بسريتها، وأن أسماءهم سوف تستبدل بأرقام حتى لا يكتشف سر اختيارهم لزملائهم، وبفعل وجوده باستمرار بالمؤسسة، واحتكاكه بالعاملين، ولد الباحث لدى العاملين نوع من الثقة في شخصيته، وليس أدل على ذلك من استجابة العمال الصريحة للاختبار السوسيومتري، واختياراتهم التلقائية، والعفوية، لزملائهم، وهو ما يدل على اطمئنانهم للباحث، على الرغم من تحفظهم في بداية إجراء البحث، واتخاذهم موقفا سلبيا منه.

ثالثا: نتائج الاختبار السوسيومتري.

من خلال تطبيق استمارة الاختبار السوسيومتري توصل الباحث إلى نتائج مهمة عن تحديد جماعات العمل الصغيرة، فجماعات العمل حسب ما يظهرها الاختبار السوسيومتري أنها جماعة مقفلة، أي أنها مغلقة على نفسها، ولا تسمح بعلاقات اجتماعية خارج نطاقها، وهذه تمثلت أكثر في جماعات النساء، التي تتشكل عادة من اثنتين إلى ثلاث، وهي لا تسمح لأعضائها بتكوين علاقات مع الجماعات الأخرى، وهذا الأمر لا يقتصر على جماعات النساء، بل إن الكثير من الجماعات التي تتكون من الرجال صغيرة الحجم، ولا تسمح بتفتح علاقاتها مع الجماعات الأخرى، والمهم أن نتائج تحليل الاختبار السوسيومتري تدل على أن هناك عدة أنواع من العلاقات يشغلها الفرد داخل الجماعة هي كما يلي:

1- الاختيارات النجمية:

وهي تتم بأن يختار أعضاء الجماعة عضوا معينا بينهم أكثر من غيره، في نطاق الجماعة التي ينتمون إليها، بغض النظر عن كونه اختيارا تفضيليا أولا أو ثانيا، أو ثالثا، ولا يشترط أن يتبادل هذا العضو اختياره التفضيلي مع كل منهم، فالشخص الذي يحصل على أكبر عدد من الاختيارات يسمى "النجم" أو القائد غير الرسمي ويشار إليه بالسهم (←)، وقد دلّت نتائج الاختبار السوسيومتري أن هناك بعض النجوم، ولكنهم قليلي العدد، وقد يكون النجم قائدا للجماعة، أو لا يكون، وهو يعتبر "نموذج القوة" فلو فرضنا أن العامل رقم (08) تحصل على تسع اختيارات، فهو أعلى رقم يحققه عامل، وهو يعتبر نجما في المجموعة التي تتكون من عشرين عاملا.

والجدير بالملاحظة أنه في كل جماعة كبيرة، وهي المتكونة من جماعات صغيرة نجد فيها نجما يختاره أعضاء الجماعة الصغيرة، وأن اعتبارات وأسباب هذا الاختيار عديدة ومتنوعة.

والمهم أن هؤلاء النجوم، وإن كانوا يؤثرون في اتجاهات أعضاء الجماعات إلا أنهم لا يدخلون في موضوع بحثنا بصورة مباشرة، لذلك حاولنا ألا نركز على هؤلاء القادة.

2- الاختيارات المتبادلة:

وتتمثل في أن يختار كل عضوين من أعضاء الجماعة بعضهما أي يفضلان بعضهما البعض، بغض النظر عن كون هذا التفضيل يعتبر اختيارا أولا أو ثانيا أو ثالثا...

والشرط الأساسي أن يكون هذا الاختيار متبادلا بينهما مهما كانت درجته ويشار إليه بالسهم التالي (↔) ومثال الاختيارات المتبادلة، كما في حالة العامل رقم (2) الذي يتبادل الاختيار مع العامل رقم (9) والعامل رقم (3) الذي يتبادل الاختيار مع العامل رقم (4) ورقم (15)...إلخ.

وبتحليلنا للجداول وجدنا أن أغلب الجماعات تقوم على هذه الاختيارات، كما أن أعضاء القسم الواحد يدخلون في علاقات مع بعضهم، ويشكلون جماعات، وفي أغلب الأحيان تكون هذه الجماعات مفتوحة على الجماعات الأخرى، أي أن بعض الأعضاء فيها، أو عضو واحد يكون عضوا فيها وعضو في جماعة أخرى، وبهذا تكون الجماعات مفتوحة، ونادرا ما نعثر على جماعات مغلقة إلا جماعات النساء، التي تتكون من عضوين أو ثلاث، ولا تدخل في علاقات مع الجماعات الأخرى، وهذا ما يميز الجماعات النسوية عن الرجالية، حسب ما توصلت إليه نتائج الاختبار السوسيومتري. كما أن هذا النوع من

الاختيارات هو السائد بين جماعات العمل، وهو الذي يقوم على اختيار الزملاء لبعضهم البعض، أي أن العامل يختار زميلا له أو زميلين، والزميلان يختاران العامل الذي اختارهما، وهكذا تكون الاختيارات متبادلة، وهو النوع السائد في المؤسسة ميدان البحث.

3- الاختيارات المهملة

وتتمثل في أن أغلب الأعضاء يهملون عضوا، أو عدة أعضاء، حيث لا يحصلون على أي اختيار من بقية زملائهم، الذين ينتمون إلى نفس الجماعة، بغض النظر عن كونه يفضلهم جميعا، أو يفضل بعضهم، أو يعطي اختياراته لبعض أعضاء الجماعة، أو يعطيها لجميع الأعضاء، وهذه الفئة من العمال تعتبر معزولة، أو هامشية، ولا تدخل في تشكيل الجماعات، وللعزلة صورا عديدة توصل إليها البحث منها:

أ- قد تكون عزلة بسيطة، وهي التي يكون فيها الفرد موضع اختيار أو نبذ.

ب- وقد يختار الفرد أفرادا خارج جماعته، ولكنهم لا يختارونه، كما لا تختاره جماعته، ولم يعطه أحد من جماعته اختيارا، كما أن الجماعة التي أعطى اختياره لها لم تمنحه اختيارا واحدا.

جـ- وقد يختار الفرد أفرادا من جماعته فقط، ولكنهم يتجاهلونه ولم يختره أحد من أعضاء جماعته.

د- وقد نجد زوجا معزولا، أو شخصا معزولا، ومنبوذا ونابذا، لا يختار أحدا، وهذا النموذج تم الاستغناء عنه، ولم نذكره في نتائج الاختبار السوسيومتري، لأننا اكتفينا بذكر العمال الذين يختارون، أو يختارهم أعضاء جماعتهم، أو يتبادلون الاختيارات، لأن هؤلاء الأعضاء هم الذين يدخلون في تشكيل الجماعات، أما الأفراد

المعزولون، والهامشيون، والمنبوذون، فلا يتعلق بهم المنهج السوسيومتري، لذلك تم الاستغناء عنهم.

وقد تم إبعاد هؤلاء الأفراد المعزولين ذلك أن هذه الفئة من العمال لا تهم الباحث، ويختلف وضع هؤلاء المعزولين، فمنهم من اختار زملاء ولكن لم يختره أحد، ومنهم كبار السن الذي تفرّق أصحابهم، وتوزعوا، فبعضهم توقف عن العمل، والبعض خرج إلى التقاعد، وآخرون لم تعد تربطهم بالعمال روابط الصداقة والزمالة.

وكذلك لاحظ الباحث أن العاملات- خاصة المتقدمات في السن- لا يخالطن، ولا يدخلن في علاقات صداقة مع صغيرات السن، أو حديثات العهد بالخدمة، كما عثر الباحث على بعض العمال الحديثي العهد بالخدمة، ولم يدخلوا في علاقات صداقة مع زملائهم، وكانت علاقاتهم محدودة، خاصة الذين قضوا بعض الأشهر بالخدمة، فإنهم وإن اختاروا بعض زملائهم، فإن زملاءهم لم يختاروهم لأن ثقتهم فيهم قليلة، ولم يخضعوا بعد لقيم الجماعات وأعرافها، وتقاليدها.

كما أن بعض رؤساء العمال الذين تم اختيارهم من طرف العمال، فإنهم عندما تعرضوا للسؤال من طرف الباحث أبدوا بعض التحفظ، وصرحوا بأنهم لا يفضلون عاملا عن آخر، وأن الجميع متساوون، وكأنهم لم يفهموا هدف الباحث الذي كان واضحا، أو تجنبوا الميل إلى جماعة أو أفراد على حساب الآخرين، فهذا الميل يفسر من طرف العمال على أنه تحايل... (ومعرفة، وتفرقة، لذلك أجاب هؤلاء بأنهم يفضلون الجميع، وبذلك وضعوا في خانة المعزولين).

4- الاختيارات غير المتكافئة:

وهي التي يختار فيها الفرد فردا آخر، ولكن الآخر يتجاهله فلا يختاره، ومثال ذلك نجد العامل رقم (20) يختار رقم (19) ولكن العامل (20) يتجاهله ولا يختاره، ونفس الشيء بالنسبة للعامل (12) الذي يختار رقم (7)، لكن هذا الأخير لا يختاره، وهناك نماذج كثيرة تدل على ذلك.

5- سلسلة الاختيارات:

وتتمثل في عاملين يتبادلان الاختيار، وأحدهما يتبادل الاختيار مع ثالث، وهذا الأخير يتبادل الاختيار مع رابع...وهكذا...وهذا النمط يمثل روابط انفعالية غير مقطوعة داخل الجماعة، حيث تمثل هذه الروابط جميع أفراد الجماعات، ومثل ذلك سوسيوجرام عاملات قسم الصباغة، حيث تشكل العاملات من رقم (21) إلى (27) سلسلة مترابطة.

6- دائرة الاختيارات:

وهي عبارة عن دائرة مغلقة، تشبه سلسلة الاختيارات، ولكنها تختلف في أنها مغلقة، لا تعطي ولا تستقبل أي اختيار من خارج الدائرة، كما هو الحال في سوسيوجرام عاملات قسم الصباغة، حيث نجد العاملات من رقم (28) إلى (31) يشكلن دائرة مغلقة.

رابعا: المصفوفات الاجتماعية.

لقد تم تفريغ الاختيارات التي يتلقاها كل فرد في الجماعة، ومجموعة الاختيارات التي منحها لزملائه، في جدول تفريغ أو ما يطلق عليها "بالمصفوفة الاجتماعية" وهي تجمع عدد الاختيارات التي يحصل عليها كل فرد، في كل موقف، دون إعطاء أوزان لترتيب الاختيارات.(*)

(*) رغم أن مورينو يرى أن الاختيار الأول أكثر ثباتا من الاختيار الثاني، مما يؤكد فكرة إعطاء أوزان فارقية للاختيارات، إلا أن الدلالة الاجتماعية بين الاختيارات الأولى والثانية ليست معروفة حقيقة، كما أن

وهذه المصفوفة تمكننا من معرفة البناء السوسيومتري. لأفراد كل جماعة، كما أنها تمنحنا بعدا أعمق لكل اختيارات أفراد المجموعة.

وهذه المصفوفة تبدأ بكتابة اسم العامل (*)، ورقمه الذي أعطاه له الباحث، وقد تم استبعاد الأفراد الذين لم يحصلوا على أي اختيار لأنهم لا يدخلون في إطار الجماعة.

وحاول الباحث اختصار المصفوفة التي من المفترض أن تضم عمودا رأسيا على اليمين يكتب فيه اسم العامل ورقمه، وتعاد كتابة ذلك في عمود أفقي يحتل أعلى الجدول، والهدف من ذلك هو معرفة الاختيارات التي أعطاها كل عضو في الجماعة إلى زملائه، وكذلك معرفة الاختيارات التي أعطيت له، وقد اختزل الباحث العمود الأفقي، واكتفى بالعمود الرأسي، ووضع في العمود الأفقي مجموع الاختيارات التي حصل عليها العامل، والاختيارات التي أعطاها، لأن هذه الطريقة سهلة، وتعطي القارئ أسلوبا أفضل في توضيح المصفوفة، ومعرفة الاختيارات بسهولة ويسر.

إن عملية الاختيار بين الأعضاء بصورة موضوعية، تكشف لنا أن العاملين أصبحوا باختيارهم يشكلون جماعات، وهذه الأخيرة هي الهدف الأساسي من هذا البحث، ذلك أن الغرض من هذا الاختبار هو استخراج أشكال الجماعات الصغيرة من كل أشكال التجمعات الأخرى فهو مجرد وسيلة للتحديد، وطريقة للتقييم.

البحوث لم تثبت بعد أن إعطاء أوزان فارقية للاختبارات، يؤدي إلى نتيجة أفضل مما لو ساوينا بينها. للمزيد من التوضيح أنظر:

د/ لويس كامل مليكة، العلاقات الإنسانية في التدريب على تنمية المجتمع- دراسة تجريبية سوسيومترية، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس الليان، 1964، ص15 وما بعدها.

(*) - لأن ذكر الاسم يسبب إحراجا للمبحوثين، ويكشف اختياراتهم، وقد وعدهم الباحث بالسرية التامة، لذلك أعطى الباحث رقما لكل عامل، وصار التعامل مع الرقم، بدلا من الاسم، تجنبا لأي إحراج، أو إفشاء أسرار العمال، فكل رقم يدل على اسم عامل معين.

خامسا: السوسيوجرام (المخططات الاجتماعية).

يعتبر السوسيوجرام بمثابة خريطة، توضح وضع كل عضو داخل الجماعة بالنسبة لغيره، لقياس مدى العلاقات الاجتماعية التي تربط أعضاء الجماعات، فعن طريقها يمكن اكتشاف الاختيارات بصورة واضحة، ودقيقة فنعرف اتجاهات الاختيارات.

ولتوضيح تخطيط السوسيوجرام أكثر أعطى الباحث رقما لكل عامل، وجعل كل عضو يحتل دائرة فيها رقمه، وأعطى الدوائر التي تختص بالذكور اللون الأبيض، في حين أعطى لونا رماديا للدوائر المخصصة للنساء العاملات، حتى يمكن تمييزهن عن الذكور على أن يكتب رقم كل عاملة داخل إطار الدائرة المخصص لها.

كما أن استخدام الأسهم يوضح اتجاه الاختيارات، ويدل على مدى العلاقات الاجتماعية التي تربط الأعضاء ببعضهم بناءا على اختياراتهم المفضلة.

فالسهم الذي يحمل رأسا موجها من رقم (1) إلى رقم (4) يعني أن العامل رقم (1) اختار رقم (4)، كما أن السهم الذي يحمل رأسين معناه أن الاختيار متبادل بين العاملين، أما السهم الموجه إلى رقم (1) من العامل رقم (4) معناه أن العامل رقم (4) اختار العامل (1)، وهكذا تتضح عملية الاختيار حسب تخطيط السوسيوجرام.

وإذا كان مخطط السوسيوجرام يوضح طبيعة الاختيارات الإيجابية، والسلبية، فإن الاختيارات السلبية هي التي تظهر علاقات النفور، في حين أن العلاقات التي تربط أعضاء الجماعة الواحدة هي علاقات إيجابية، - إلى حد ما- فإن الباحث استخلص من المخططات السوسيوجرامية، العلاقات الإيجابية فقط، لأن هذه العلاقات هي التي تشكل الجماعات، وتربط أعضاءها

برباط إيجابي، أما علاقات النفور فهي تشير إلى الصراع بين الجماعات وعادة لا يدخل ذلك النفور في أعضاء الجماعة الواحدة التي تتشكل- كما عرفها الباحث- من شخصين إلى تسعة أشخاص، والتي تتسم العلاقات فيها بنوع من الترابط، والانسجام إلى حد ما.

وأشكال المصفوفات الاجتماعية ومخططات السوسيوجرام التابعة لها توضح نتائج الاختبار السوسيومتري الذي أجراه الباحث، وحدود الجماعات المختلفة بصورة أكثر وضوحا.

سابعا: تقييم المنهج السوسيومتري.

المشكلة التي تواجه العلوم الإنسانية بصفة عامة تتمثل في أن المفحوص قد لا يكون على درجة عالية من الصدق، والإفصاح عن مشاعره تجاه الآخرين، وهي عقبة تقف حائلا دون التوصل إلى معلومات دقيقة عن اختيارات الأفراد، وبالتالي فإن نتائج الاختبار السوسيومتري تظل قليلة الفائدة والأهمية.

كما أن المقاييس السوسيومترية لا تفسر لنا أسباب اختيار أفراد الجماعة لشخص ما وما هي دوافع هذا الاختيار ودواعيه.

و يمكن القول أن نتائج الاختبار السوسيومتري لا تكشف لنا عن مشاعر الأفراد المفحوصين[1]، وهو أمر تشترك فيه جميع مناهج العلوم الاجتماعية تقريبا.

ولكي لا يظل المنهج السوسيومتري عديم الفائدة جامدا على مقاييسه فإن مورينو وتابعوه، حاولوا أن يطوروه ويجعلوا منه منهجا مناسبا لدراسة كل ظواهر المجتمع، وبهذا يمكن اعتبار هذا الاتجاه مثالا في علم الاجتماع المعاصر،

---

(1) حنان عبد الحميد العناني، طرق دراسة الطفل، الطبعة الأولى، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص.79.

إلا أن أهم نقد يوجه للمدرسة السوسيومترية، يتمثل في أنها تكاد تعزل نفسها عن مجرى التفكير المعاصر للعلوم الاجتماعية.

فالسوسيومترية الخالصة تحاول تفسير كل الظواهر على أساس بعد واحد هو التلقائية، والسوسيوجرام أكثر من تحليل أفقي قد يصعب تفسير الكثير من جوانبه بغير الاستعانة بالكثير من البيانات غير السوسيولوجية، وقد أدت هذه النظرة الفوقية ببعض السوسيومتريين إلى إهمال مشكلات هامة مثل ثبات وصدق الاختبار السوسيومتري، على أن هذا الاختبار يدرك السلوك الخام وليس عينة منه كما يحدث في اختبار الشخصية[1].

وأخيرا يمكن القول أن المنهج السوسيومتري منهج للبحث في البناء غير الرسمي للمجتمعات البشرية والجماعات الاجتماعية، ولا يتوقف دوره على كشف علاقات الجذب والنفور بين أعضاء الجماعات المختلفة بل يعرفنا بمختلف المشاكل التي تعترض الجماعات البشرية، وإيجاد الحلول العملية لها.

---

(1) غريب محمد سيد أحمد، وناجي بدر ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص.230.

الفصل الخامس
نموذجان من بحوث سوسيولوجية ميدانية

تمهيد

أولا: التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر.

ثانيا: الجماعات الصغيرة في التنظيم.

تمهيد

تعميما للفائدة، ولكي يطلع الطلاب على بعض النماذج من المشكلات البحثية، ويعرفوا كيف عولجت هذه المشكلات، وما هي الطريقة، والمنهج المتبع، والوسائل التي تم بها جمع البيانات وتحليل المعلومات، وتفسير النتائج، فإننا نسوق إلى الطلاب نموذجين حصرناهما في أطروحتي دكتوراه، الأولى وهي بعنوان التكوين المهني، وسياسة التشغيل في الجزائر، تقدم بها الأستاذ الدكتور سلاطنية بلقاسم إلى معهد علم الاجتماع بجامعة قسنطينة، والثانية حول الجماعات الصغيرة في التنظيم، تقدم بها الأستاذ الدكتور حسان الجيلاني إلى كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية بجامعة الفاتح، طرابلس، الجماهيرية الليبية، والسمة المشتركة بين الأطروحتين، هي دراستهما المتعمقة في واقع المجتمع الجزائري ومحاولتهما الجادة لتأسيس نماذج لبحوث اجتماعية جزائرية ميدانية، كما هو الحال عليه في بعض البلدان المتطورة، وهي محاولة تدخل في إطار التأسيس لعلم اجتماع عربي، يدرس المشكلات المطروحة على المجتمعات العربية المختلفة، والتي تختلف طبعا عمّا يتاح من وسائل في المجتمعات الغربية.

أولا: التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها مسحا سوسيولوجيا، ارتكز بشكل قوي على عمل نظري ميداني أنجز في إطار دراسة للتكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر- هذه الدراسة لنيل درجة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع من جامعة قسنطينة، وهي من إنجاز الدكتور سلاطنية بلقاسم، وإشراف الدكتور اسماعيل قيرة، نوقشت سنة 1996 ، وهي مزاوجة بين الاطار النظري، الذي يتحدد أساسا في محاورة أبرز الاستنتاجات التي خلصت إليها أهم البحوث بصدد التكوين المهني ومختلف العوامل المؤثرة فيه، وبين مجال اعتمدنا فيه بشكل كبير على تقنيات السوسيولوجيا الميدانية المعاصرة؛ كالاستمارة، وتقنية المقابلة، والملاحظة.

اهتم الدارسون في علم الاجتماع بإبراز العلاقة التبادلية بين التكوين المهني والتنمية، ولقد تمحورت جل أعمالهم حول العلاقة بين التأهيل والتكوين والتنمية الاقتصادية، وتكوين العاطلين عن العمل لإعادة ادماجهم في العملية التنموية الشاملة.

وينتمي الذين أشاروا إلى أهمية عملية التكوين والتنمية في المجتمع المعاصر إلى مدارس ومجتمعات مختلفة، وتراوحت وجهات نظرهم ونتائجهم الإمبريقية بين الانطباعات، والصياغات العلمية والواقعية المنظمة، وهناك بالاضافة إلى ذلك اهتمام إمبريقي حديث بمشكلة التكوين المهني في علاقتها بالبناء الاجتماعي، والتنظيم على حد سواء.

ولقد افترض هؤلاء الباحثون أن نظام التكوين يرتبط بطبيعة النظام الاجتماعي ودرجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ثم حاولوا بعد ذلك الكشف عن خصوصية هذا التكوين التي تعكس هي الأخرى خصوصية المجتمع المعني[1].

وعليه فإن البحث الإمبريقي اتخذ مسالك متعددة تعبر عن طبيعة الاسهامات النظرية، وطبيعة المرحلة التاريخية ودرجة تحضر المجتمع، ففوديو *Vaudiaux.(J)* قدم في هذا المجال جملة من المعطيات التي تؤكد أهمية معيار الصناعة في تناول مسألة التكوين المهني.

وفي هذا الإطار أشار في دراساته المختلفة إلى أن سياسة التشغيل ودرجة ترشيدها ترتبط بالمستوى الصناعي ودرجة تقسيم العمل والتخصص الوظيفي، وهذا ما دعاه إلى طرح جملة من القضايا العملية التي تشكل محددات أساسية لنجاح عملية التكوين.

وتأتي في مقدمة هذه المحددات مسألة التخطيط وتدخل الدولة، فضلا عن المبادرات الفردية[2] على أن بيسنار وليطار *Besnard (p) et Lietard (b)* قد كشفا عن جانب آخر من الموضوع حينما طرحا جملة من النتائج، يمكن تلخيصها على النحو الآتي: (سنقتصر فقط على ذكر البعض منها).

1- يشكل التكوين المهني المطلب الأساسي لتحقيق أية تنمية اقتصادية، قائمة على التنمية الصناعية، فضلا عن أنه يؤدي إلى إيجاد توازن اقتصادي يحافظ على استقرار المجتمع واستمراره.

2- هناك علاقة ارتباطية بين التقدم التقني *Progrés technique* والتكوين المهني.

---

(1) Abdelmalek. A : **The concept of specificity in civilisation and culture**, volume 5, N°2, 1978, P. 175.

(2) C.f, Vaudiaux (J) : **La formation permanente,** enjeu politique, Paris, Armand Colin, 1974.

3- يرتبط رفع مستويات التأهيل بتجديد القدرات الانتاجية والمعارف الفنية

4- يشكل التكوين المهني استثمارا فعالا لدفع عجلة التنمية نحو الأمام.

5- يؤثر التقدم العلمي والتكنولوجي على هياكل التشغيل.

6- يرتبط بعملية التكوين المهني في مختلف مستوياتها قضايا اجتماعية عديدة مثل الحراك المهني والاجتماعي والجغرافي وغيره.

7- إن تمحور المجتمع حول فكرة الابتكار المستمر *Innovation permanente* فإن في هذه الحالة يصبح التكون المتواصل والدائم مثل البحث الذي يشكل الوسيلة الأساسية للتنمية، أو الأداة الاقتصادية والثقافية القوية للابتكار، والتي تركز أساسا على قدرة المبدعين وعلى المستثمرين[(1)].

وفي هذا الاطار أيضا يقول "دومازيدي" بأن المنتجات التي حافظت على استمرارها لمدة بين 10 و15 سنة في الولايات المتحدة الأمريكية تتماشى مع ارتفاع درجة التكوين والبحث[1].

ويمكن أن نجد تأييدا لهذا الموقف في بعض الدراسات الأوروبية الحديثة، فلقد أوضح "إيشي" أن التكوين عبارة عن قيمة مضافة، فالرأس المال البشري عند تزوده بطاقة انتاجية، وتعلمه المعارف والمهارات والتقنيات تجعله يواكب التطورات المعرفية التكنولوجية، فإننا في هذه الحالة نحقق استثمارا لا ينضب وهذا يعني أن المعيار الاقتصادي أصبح مهما، إلى جانب المعيار البشري. ولقد أكد بعد هذا التكوين هو مصدر خدمات إنتاجية.

---

(1) لمزيد من التوسع في هذا الموضوع، أنظر على الخصوص:

- Besnard (P) et Lietard (B) : La Formation Continue, Paris, P.U.F, 1976, P.P. 26-28.
- Vatier (R) et Lietard (B) : Le perfectionnement des Cadres, « collection que sais-je ? », 2eme edition, Paris, 1974.

[1] Dumazedier: Education Permanente In Encyclopedia Universalis, 1969.

فإلى جانب العوامل التقليدية التي هي رأس المال والعمل (غير المكون non formé) فإن تسريع وتيرة الانتاج تتطلب عاملا ثالثا وهو العمل المكون أو الرأس المال البشري.

وفي هذا الاطار ورد في الدليل العلمي للتكوين بالمؤسسات الفرنسية ما يلي: "التكوين الجيد هو أفضل وسائل الاستثمار"[1].

وهناك محاولات حديثة نسبيا سعت إلى تفسير استراتيجيات التكوين في ضوء تخطيط وتنظيم الدولة للمسائل الصناعية، فلقد اهتم بيسنار وليطار بتحليل العلاقة بين التكوين والاقتصاد.

وأوضحنا أن التكوين هو عامل النمو الاقتصادي كما أنه استثمار توفير للاحتياجات الاقتصادية.

في تحليل كذلك "لكريستوف فيري" عن التكوين المهني والرهانات المتعاقبة، جمع التكوين المهني المسائل النظرية والتطبيقية، إذ أن التعليم العام يعتبر الضروري بالنسبة للتعليم المهني، ويسمي هذه العملية انجاز التكوين، فالفرد بامكانه أن يتعلم معارف عامة عن طريق التعليم العام، ثم يتعلم مهنة بالمعنى الضيق للمفهوم عن طريق التكوين المهني أي يخضع هذا النوع من التعليم إلى تعلم تقنيات.

ضروريات تقنيات الانتاج، تطور تنظيم العمل، العلاقات الاجتماعية في العمل الانتاجي[1].

---

(2) Guide pratique pour la formation continue dans l'entreprise C.N.P.F , Paris, Editions Techniques Patronales,1961.

(1) -C.f. Christophe Ferry : Formation professionnelle, Les enjeux de l'alternance in Education Permanente, Presse, Université de Paris- Dauphine N°66, Décembre, 1982, P.P.7-19.

وفي دراسة لجماعة من الباحثين الفرنسيين تحت إشراف "ميشال جوبار" بعنوان "تسيير الشباب غير المستقر بإجراءات الأعمال الاستشارية، وعمليات إنشاء مجال عمومي محلي"

Gestion des jeunes précarisés par les dispositifs d'actions concertées et processus d'édification d'une sphère publique communale.

حللوا فيها السياسات الاجتماعية الموجهة للشباب عن طريق إدماجهم في عمليات تكوينية بسيطة لإيجاد الأعمال في أسرع الأجال، ولا يجب أن تبقى هذه العمليات الموجهة للشباب بشكل دائم بل هي مؤقتة لحل توزيع المجالات المحلية على مجموعات من الشباب الذين ستوجه لهم هذه العمليات التكوينية، ولا يتأتى ذلك إلا بالتجنيد الحقيقي للشباب أنفسهم حول خلق هذه المجالات المحلية للتكوين المهني، وتخلص هذه الدراسة إلى نتيجة مؤداها أنه يجب خلق تمثيل جديد لإدماج الشباب اجتماعيا مقابل الادماج الاجتماعي وحدوده[1].

وفي دراسة حول التكوين في مواجهة التحولات الاجتماعية تتساءل الباحثة عن اعادة الهيكلة الصناعية، وما هي سياسات العمل التي ستتبعها هذه المؤسسات؟.

فهل ستعمد إلى تسريح العمال بكل بساطة، أم إلى اعادة الترتيب للعمل الداخلي أو تحمل توظيف العمال خارجيا من طرف المؤسسة؟ إلى خلق مناصب شغل جديدة حول المؤسسة لنفس عمالها؟ أو الأفضل المقاربة بين وجهة نظر العمال ورأي مسؤولي المؤسسة لإدماج العمال في دورات تكوينية، تعتبر كحل أو مخرج مؤقت أو انتظار مشروع مستقبلي؟

---

[1] C.f. Joubert (M) et Autres: Gestion des Jeunes précarisés par les dispositifs d'actions concertées et processus d'edification d'une sphère publique communale, Paris, C.N.R.S, Fevrier, 1989.

ومن هذا المنطق يفترض ضرورة التفكير عن المكانة الحقيقية للتكوين والتوجيه والوظيفة في عملية التحويلات الداخلية أو الخارجية للعمال[1].

وفضلا عما سبق حاول بعض الباحثين دراسة العلاقة بين مستوى التكوين ومستوى الأجر.

وهنا نجد اتجاهين محددين: الأول يكشف عن وجود علاقة ارتباطية بينهما، والثاني يتناوله كأخذ المتغيرات التي تساهم في تحديد مستويات الأجور.

ففي بحث ميداني أجرته "جالاد" *Lucila "jallade"* حول هذه العلاقة توصلت فيه إلى عدد من النتائج نوجزها على النحو الأتي:

1- إن الترقية المهنية تؤثر على مستوى الأجور.

2- كما أنها تساهم في تسهيل عملية الحراك بين المؤسسات وبالتالي زيادة في المعارف والمهارات.

3- كلما ارتفعت وتيرة التكوين كلما زادت مستويات الأجور.

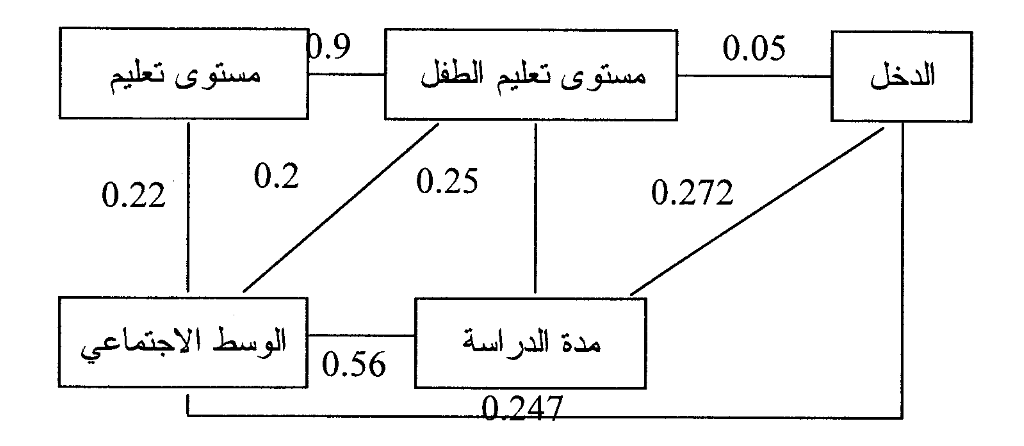
هذا وقد أثارت "جالاد" في هذه الدراسة الكثير من القضايا الجديرة بالدراسة والفحص، فهي لم تتوقف عند متغيري التكوين والأجر، بل ذهبت أبعد من ذلك حينما أثارت وجود عوامل أخرى تحدد مثل هذين المغيرين مثل العمر، الجنس، المواقف الثقافية، الأصل الاجتماعي.

فهذه المتغيرات تؤثر بصورة مباشرة على مستوى التكوين والأجر لأفراد لهم نفس المستوى الثقافي وتقترب وجهة نظر السيدة جالاد، هذه من وجهة نظر"بولز" الذي ذهب إلى: أن خلف العلاقة بين التعليم الأجر تكمن عوامل أخرى تلعب أدور أساسية في تحديد العلاقة بين مستوى الاجرة والوسط

---

(1) C.f. Dominique Thierry : La formation à L'épreuve des Reconversions collectives du personnel dans les entreprises, in éducation permanente, Presse, Université Paris- Dauphine N°58, Janvier, 1981, P.P.2-12.

الاجتماعي، ولقد قاده هذا الطرح إلى ابراز عدد من العلاقات الارتباطية كما يتضح ذلك في الرسم الآتي:



ولقد انتهى "بولز" في دراسته إلى اقرار أن الوسط الاجتماعي يؤثر بنسبة 45 % على الدخل، بينما أوضح أن المكون الثقافي يلعب دورا ضئيلا في اللامساواة، على اعتبار أن بولز يرجع اللامساواة إلى التقسيم الهرمي للعمل وتنظيم الطبقات الاجتماعية[1].

وهناك منظور آخر لدراسة الجوانب الدينامية لعملية التكوين تبناه عموما الذين اهتموا بدراسة سوق العمل والتكوين وبالاستناد إلى عدد من الدراسات الامبريقية، أوضح هؤلاء الباحثون بأن التكوين يلعب دورا أساسيا على مستوى سوق العمل: Au sein du marché de l'emploi، باعتباره ميكانيزما لخلق نوع من الانسجام والتناغم بين احتياجات الاقتصاد من اليد العاملة، والقادمين الجدد إلى سوق العمل.

---

(1) وردت هذه الدراسة في كتاب Attati. J : L'anti-économique, Paris, P.U.F, 1974
للإطلاع على مناقشات هذه الدراسة أنظر: Besnard (P), et Lietard (B), Op. Cit, P.P .5-36.

ولقد كشفت هذه الدراسات بعد ذلك أن التكوين يسمح بخلق الانتظام، أي نوع من التوازن بين العرض الكمي والكيفي في اليد العاملة والطلب عليها، وهنا تبرز الأدوار الطلائعية التي تقوم بها مراكز التكوين في هذه العملية الاجتماعية الاقتصادية، آخذين بعين الاعتبار أهميتها من حيث تكوين البطالين وتزويدهم بمعارف جديدة، تمكنهم من الاندماج في وتيرة التنمية.

ونستطيع أن نلمس في السنوات الأخيرة اتجاها جديدا يحاول دراسة العلاقة التبادلية بين التكوين المهني وتغير تنظيم الانتظام، ولقد اتخذ "أنطوان ليون وغوغلين" مسلكا أمبريقيا يختلف عن ذلك الذي أشرت إليه آنفا.

وفي هذا الإطار ركزا على الجوانب النفسية- التربوية لتكوين الكبار، وأهمية ذلك المسعى في التنمية الشاملة.

وإلى جانب هذا أثارا مسألة الجانب الفيزيولوجي للكبار، ومدى قدرتهم على استيعاب المعارف الجديدة لمسايرة التحولات التي شهدتها الانساق الفنية، وهذا ما جعل "مول" يصوغ تنظيما يحدد الأهداف الأساسية من تكوين الكبار في الآتي: (نذكر فيهما بعض الأهداف).

1) الرغبة في الترقية المهنية.

2) الحصول على شهادة أو زيادة في الأجر.

3) خلق روح التنافس.

4) البحث عن وسط اجتماعي أفضل.

5) السعي نحو فهم أفضل للعالم.

6) الرغبة في الاحتكاك والتفاعل.

7) تطوير الشخصية الفردية [1].

---

(1) C.f, Moles (A), et Muller (F) : De la motivation des adultes, à la structuration de la pensée, Conseil de l'Europe, 1969.

ويعطينا "جان ماري" لبحث العلاقات التبادلية بين عدة مستويات لها علاقة بالتكوين المهني، والتقويم في هذا المجال باعتباره أحد العناصر الرئيسية، التي تساهم في كل الفوائد التي تعود على المتكون.

والجدول رقم (02) يوضح المستويات والنماذج الوظيفية للتقويم الخاص بتكوين الكبار[1]

جدول رقم (2)

النموذج الوظيفي للتقويم		
مجالات النشاط	**تقويم العناصر س**	**تقويم الأعمال**
إنتاج الوسائل	تقويم الفوائد الاجتماعية للتأهيل الاجتماعي	تقويم الممارسات أو عمليات التطور الاجتماعي
ممارسة العمل	تقويم الفوائد المهنية للتأهيل المهني	تقويم الأعمال أو عمليات التطور المهني
التكوين	تقويم فوائد التكوين لشهادة التأهيل المدرسي	تقويم الأعمال أو عمليات التكوين
التربية	تقويم مستويات القدرات التربوية- التنقيط	تقويم العمل التربوي، المناهج التربوية، أو الآثار التربوية

لقد بحثت هذه العلاقة في مستويات عدة، منها انتاج الوسائل وتقويم الفوائد الاجتماعية للتأهيل الاجتماعي، هذا من ناحية تقويم العناصر المشكلة لمجال النشاط، أما من حيث تقويم الأعمال في هذا المجال فتتمثل في الممارسات أو عمليات التطور الاجتماعي في المجال.

وفي ممارسة العمل يبحث عن تقويم الفوائد المهنية التي يجنيها المتكون من تأهيله المهني، وما هي عمليات التطور المهني التي أداها؟

وفي أثناء التكوين فما هي الشهادة المتحصل عليها وما تأهيله المدرسي من هذه العناصر المكونة لعملية التكوين المهني؟ وفي تقويم الأعمال نقوم بتقويم عمليات التكوين المهني.

أما على المستوى التربوي، فماذا ينال المتكون من هذا كله، تقويم مستويات قدراته التربوية، طريقة التنقيط، وفي تقويم الأعمال: المناهج والآثار التربوية التي تتركها عملية التكوين على المتكون؟

ولكي يبرهن الباحثون على صدق هذا الاتجاه الامبريقي، أجروا عددا من الدراسات الأمبريقية، في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وغيرها من البلدان الأوروبية وغير الأوروبية، وتوصلوا إلى عدد من النتائج نجملها فيما يلي:

1- لمستوى التكوين القاعدي دور أساسي في التقدم المهني وفي عملية التنمية.
2- التكوين مثل الثقافة، لذا ينبغي جعل المدرسة ومراكز التكوين على علاقة لمواصلة العملية التربوية وتحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.
3- ضرورة جعل فترة التكوين القاعدي طويل
4- يرتبط التكوين الفعال بعملية التحضير وتحسين المركز المهني
5- التكوين المتكامل للفرد.

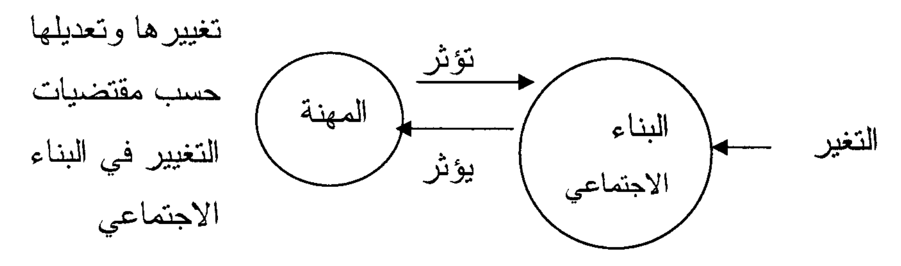
6- ربط التكوين التربوي وتغيره بالاصلاحات التي تلحق الوظائف وهياكل مؤسسات التكوين ومؤسسات العمل.

هذا ولم يقتصر البحث الامبريقي في ميدان التكوين على اختبار القضايا الكلاسيكية التي قدمها الرعيل الأول من علماء الاجتماع وغيرهم.

فقد حاول الدارسون المحدثون تطوير أدوات تصورية اجرائية، تمكنهم من اكتشاف أبعاد عملية التكوين سواء في حياة الفرد أو المجتمع.

وعندما اهتمت هذه البحوث بهذه الأبعاد، ناقشت مسألة المكانة المهنية ومحدداتها، التقدم المهني، العلاقة بين المهنة والتعليم، إلى جانب الوسط الاجتماعي والطبقة الاجتماعية والمهنة والبناء الاجتماعي.

ففي ما يتعلق بدراسة المهنة والبناء الاجتماعي، فإن الدراسات الإمبريقية لم تهمل عوامل أخرى مثل التكوين المهني والسياسة الاجتماعية والتقدم العلمي بيد أن تركيزها هذه المرة كان على العلاقات الوظيفية التبادلية بين المهنة والبناء الاجتماعي.



ومهما تنوعت جوانب هذا التركيز، إلا أنها شملت القضايا الآتية:

1- العلاقة بين تقسيم العمل والتخصص الوظيفي، من جهة والتضامن والتكامل الاجتماعيين من جهة أخرى.

2- دراسة العلاقة القائمة بين قوة العمل والمهارة كمؤشر لمسألة التكوين المهني.

3- تضامن وترابط الجماعات المهنية وتحديد العوامل التي تؤثر على هذا التضامن وكيفية تكيف هذه الجماعات مع البيئة الخارجية المتغيرة باستمرار.

4- العلاقة بين المهنة ودرجة المشاركة في الجمعيات المختلفة.

5- الترابط بين المهن واستيفائها للمتطلبات الوظيفية التي يسعى النسق إلى تحقيقها.

6- الاختلافات المهنية وتأثيراتها المختلفة على أشكال التكامل الاجتماعي.

7- دور الجماعات المهنية في التأثير على البناء التنظيمي.

8- الصراع بين الجماعات المهنية

9- العلاقة بين علاقة الدور المهني للفرد بالعائد المادي للمهنة[1].

وفي هذا الاطار أجرى "بيراج" دراسة ميدانية عن الجماعات المهنية في المجتمعين الانجليزي والأمريكي "وهاجودوري" عن المشاركة في الروابط المحلية عن طريق المهنة، كما درس "بلو" "فيبر" العلاقة بين التنظيم البيروقراطي والبناء المهني.

وإلى جانب ذلك كذلك اهتم "ستلزنبرج" بالمهن، السوق، الأجور، وتناول "هول" كذلك التمهين والبيروقراطية، وكذلك المهن والبناء الاجتماعي.

إلى جانب تناول "مانهايم" الطبقة والمكانة المهنة وبناء القوة، وكذا الإيديولوجية المهنية[1].

ومهما تنوعت وتعددت هذه الدراسات الإمبريقية، فإنها قد طرحت جملة من النتائج ترتبط بالمهنة ومحدداتها وكيفية تغييرها لتلائم التحولات التي تمس البناء الاجتماعي، وهذه دعوة إلى إعادة تشكيل البناء المهني عن طريق التكوين،

---

[1] كمال عبد الحميد الزيات: **علم الاجتماع المهني**، مدخل نظري، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1986. ص.ص125-131 .

[1] لمزيد من التوسع في هذا الموضوع: أنظر: كمال عبد الحميد الزيات، نفس المرجع السابق.

وسن السياسات الرشيدة التي تعد القوى العاملة بأصنافها المختلفة لمواكبة التحولات المختلفة ومن بين النتائج الأخرى التي طرحتها هذه الدراسات، (نذكر بعض النتائج).

1- تعتمد المهن على المهارة والمعرفة أكثر من اعتمادها على القوة الفيزيقية، وهذا بطبيعة الحال يتطلب تأسيس مراكز التكوين لخلق هذا الانسجام بين المهنة والمعرفة.

2- هناك علاقة ترابطية بين التحول في البناء المهني وسيادة انتشار التكنولوجيا.

3- أدى التقدم العلمي وتعدد الأنشطة الصناعية إلى اتساع نطاق المهن وتشعبها.

4- يؤدي التكوين المهني المستمر إلى التغير المستمر في النسق القيمي الذي يستخدمه الأفراد بالنسبة لمهنهم.

5- هناك علاقة تبادلية بين تغير البناء الاجتماعي والتغيرات المرتبطة بالقيم والمفاهيم المهنية.

6- يرتبط أعضاء المجتمع المهني بعلاقات أولية.

7- تؤثر المهنة على الحياة الاجتماعية

8- إن سياسة إعادة التأهيل ترتبط بالتطورات التي تعتري البناء التنظيمي والمجتمعي على حد سواء.

9- هناك علاقة تبادلية بين سياسة التشغيل ومخططات التكوين

10- لا يمكن فصل مسألة التكوين عن سياسة التشغيل وثقافة المجتمع.

11- إن منع الانحرافات الاجتماعية والتقليل منها يتطلب خلق ترابطات واضحة بين المدرسة وبين مراكز الاعداد والتكوين.

ولقد طور بعض الباحثين فهم العلاقة بين التكوين المهني وسياسة التشغيل، في ضوء فكرة التحول متجاوزين إلى حد بعيد الوقوع في القضايا الرسمية التي تحدد بدقة المهن الأدوار، ومن الطبيعي أن يؤدي بهم إلى تأكيد خصوصية التطور الذي تشتق منه السياسة العامة للمجتمع ومنها سياسة التشغيل، وتنظيم القوى العاملة وتأهيلها.

غير أن هذا التحدث قد دفع هؤلاء الباحثين إلى الاهتمام بمكونات البناء الاجتماعي ونمو القوى العاملة، والطاقة الاستيعابية والبناء المهني وتغيره، ليستجيب إلى مقتضيات التطور الاقتصادي والعلمي، وفي بعض الأحيان السياسي والثقافي.

ومن هنا يبدو جليا أن التكوين المهني متطلب أساسي لأية تنمية، تعتمد على الاستخدام العقلاني لمواردها البشرية.

❖ التكوين المهني والتنمية:

يجمع الدارسون في علم الاجتماع المهني على أن تحديد الأدوار وتقسيم العمل من خلال عملية التكوين واعادة التكوين يعطي للبناء المهني أهمية كبيرة في خصم عملية التنمية التي تتطلب التوزيع الرشيد والعقلاني للأفراد على الوظائف وفق الخبرة أو المعرفة أو الشهادات وهذا يشكل إحدى المرتكزات الأساسية في الاقتصاديات المتطورة، على اعتبار أن هناك علاقة جدلية بين الجماعات المهنية، وتحديد مسارات التنمية.

وهذا ما تؤكده الدراسات الإمبريقية التي أجريت في عدد من البلدان النامية والصناعية على حد سواء، ولعل أهم ما طرحته هذه الدراسات هو:

1- يشكل التكوين المهني رأس مال لا يمكن هدره، فإلى جانب ما يتضمنه من معارف تجديد المهارات والقدرات وتحفيز، فإنه مكون من مكونات الحضارة الصناعية المعاصرة التي تقوم على التخصص الدقيق المتجدد[1].

2- إن العلاقة الوظيفية بين المهنة والبناء الاجتماعي تتأثر هي الأخرى بالتنسيق القيمي العام.

3- يرتبط الحراك المهني والجغرافي بالوضعية المهنية الدينامية، أي المتغيرة باستمرار.

4- يرتبط تخطيط القوى العاملة وسياسة التشغيل بمسألة الاستثمار الأمثل للموارد البشرية.

5- يشكل هذا التخطيط قاعدة الارتكاز في أي تغيير مخطط.

6- ترتبط تنمية المجتمعات المحلية بالتوزيع المتوازن لمختلف المهن في ضوء متغيرات الكفاءة والمقدرة والرغبة الذاتية للفرد.

7- ترتبط الأدوار المهنية للأفراد بأنماط السلوكات الاجتماعية التي يقومون بها.

8- هناك علاقة ارتباطية بين البناء المهني والنسق التربوي السائد.

9- رغم أن التدرج المهني يرتبط بموقع الفرد داخل البناء التنظيمي ومحدداته[1]، إلا أن هذا التدرج يتأثر من جهة أخرى بظواهر التنظيم والضبط الاجتماعي.

10- تتغير الأدوار الاجتماعية للمهنة بتغير المعيشية.

---

[1] - للتوسع في هذا الموضوع أنظر: Julins (R) : Current state of the sociology of occupations. The sociological quaratels, 1973, P.P. 309-333.

[1] كمال عبد الحميد الزيات: مرجع سبق ذكره، ص.ص. 211-218

11- هناك علاقة وظيفية متبادلة بين المهنة والمجتمع والواقع أن الاسهام الحقيقي الذي قدمه هؤلاء الباحثون يتمثل في تحليلهم للمهنة وتغيرها وإثرائها، ولقد مكنهم هذا الطرح من الربط بين تخطيط القوى العاملة وتأهيلها واحتياجات الاقتصاد الوطني، وبين مسألة التنمية المنظمة والموجهة.

ولا نستطيع أن نغفل في هذا المجال التحليل الذي قدمه باحثون آخرون لطبيعة التكوين المهني وارتباطه بالنسق الاقتصادي، حيث كشفوا عن العلاقة بين التكوين وسوق العمل، ومشكلات البطالة، وعلاقات العمل وما يرتبط بها من ظواهر صراعية متنوعة، وهذا بطبيعة الحال لأنهم يعتقدون أن تخطيط وتنظيم الدولة الصناعية الجديدة يقوم على المتابعة المنظمة للموارد البشرية، وتكييفها للظروف والمستجدات البيئية، كما أن تغير عوامل وأساليب الإنتاج يعتمد على التكوين الجيد فالتكوين الدائم يتطلب تغيير إجراءات التكوين التي تسمح بخلق ظروف عمل جديدة وتقسيم مختلف للعمل.

وهذا ما أدى "بكلود ديبار" إلى إقرار حقيقة واقعية، وهي أن المشكلات التي تطرحها التكنولوجيا الجديدة والعلاقة بين المدرسة والمؤسسة والتكوين والعمل يمكن أن يكون أعمق إذا لم ننظر إلى تطور هذه العمليات في تقاطعها مع الإنتاج الاجتماعي للتأهيل

La production sociale de la qualification

باعتباره من الأولويات الوطنية[1].

وعلى هذا الأساس يصبح التكوين المهني إحدى المتطلبات الأساسية لأية سياسة تنموية، باعتباره إنتاجا اجتماعيا، يلعب الدور الحاسم في تحديد معالم

---

[1] Dubar (C) : La formation professionnelle continue, éditions la découverte, Paris, 1985. P.P114-115.

التنمية الوطنية وهذا الإنتاج يقوم على المعرفة الحديثة والرغبة الذاتية والإثراء الوظيفي من ناحية، ويرتبط بالبناء الاجتماعي الذي يشكله من ناحية أخرى.

وبالرغم ما أسهمت به الدراسات السابقة من فهم لأبعاد التكوين المهني، من حيث اكتساب المعارف وتجديد القدرات والحراك المهني والمساهمة في عملية التنمية، إلا أن هناك فريقا من علماء الاجتماع حاول التحقق من صدق هذه القضايا على مستوى المؤسسات كوحدات اجتماعية صغرى، فدراسات "سلوكام" حول التسيير والتكوين و"ليتانس" حول السلوك التنظيمي وعلاقته بمسألة التكوين المتواصل، و"بيكر" [1] عن التنظيم الفعال، كلها تؤكد شيئا واحدا وهو أنه كلما كانت الأدوار التنظيمية واضحة ومحددة بدقة، أمكن للعاملين معرفة حقيقة توقعات الإدارة منهم، وزادت فرصة تحقيق الفعالية التنظيمية.

ويستند وضوح الأدوار إلى عملية التخصص الوظيفي وتقسيم العمل المبنية على أساس المعرفة المستندة إلى التكوين.

ومن ثم يطرح هؤلاء الدارسون قضية ذات أهمية بالغة، وهي أنه مهما كان تصورنا عن المؤسسة كنظام مغلق أو مفتوح، فإن الحقيقة التي أكدتها مختلف الأبحاث الإمبريقية تبقى قائمة، وهي ضرورة ربط متغير التكوين بالأهداف الأساسية للمؤسسة، لأن هذا الطرح يفيد بصفة خاصة العاملين الذين تتوافر لديهم حاجات على مستوى أعلى، وهي الحاجة إلى تأكيد وتحقيق الذات، والحاجة إلى الاعتبار والتقدير والحاجة إلى الاستقلال، والحاجة إلى المكانة والمنزلة العالية،...إلخ.

---

[1] Dubar (C) : La formation professionnelle continue, Op. Cit, P.P 116-117.

والواقع أن الخاصية الأساسية لتحسين التكوين هي في تغيير سلوك العاملين واكتساب اتجاهات مساندة لسلوكاتهم في العمل، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الموقف على أداء الفرد والمؤسسة والمجتمع.

لذلك تقر هذه الدراسات ضرورة رفع درجة التأهيل وربطها بسياسة التشغيل والتكوين في المجتمع[1].

وبصفة عامة فقد أظهرت الدراسات والبحوث التي أجريت في هذا المجال أن التخصص المبني على الجانب الهندسي وجانب العلاقات الانسانية يؤدي إلى رفع الكفاءة التنظيمية، وهذان الجانبان يرتبطان على نحو لا ينفصل بمفهوم التكوين المتواصل للعامل، لذلك أصبح واضحا لدى المتخصصين في التنظيم وطرق العمل، أن البناء المهني يعتبر من المتغيرات الاساسية المشكلة للبناء التنظيمي.

في ضوء هذه الخلفية يمكن القول أن هناك علاقة تبادلية بين التكوين المهني والفعالية الاجتماعية والاقتصادية، وهذه الفعالية تدفعنا إلى ضرورة فهم عملية التكوين في إطارها الاجتماعي- الاقتصادي آخذين بعين الاعتبار التراكمات التاريخية والمعرفية ومستوى تحضر المجتمع المعني.

لهذا فإن دراسة التكوين المهني في الجزائر تتطلب منا فهم هذه الظاهر في السياق الاجتماعي الجزائري، سواء من حيث تشكلها أو تجسدها الميداني وهذا لا يتأتى بطبيعة الحال إلا إذا فهمنا المكونات الأساسية للبناء الاجتماعي وعلاقتها ببعضها البعض، ودور متغير التكوين في إعداد القوى العاملة ومسايرته للتحولات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية.

---

(1) زكي محمود هاشم، تنظيم وطرق العمل، الكويت، مطبوعات الجامعة الكويتية، 1984. ص.ص. 19-23.

وأخيرا يمكن أن نستخلص ما يلي:

- تتجلى مقدرة الفرد في أي نشاط من النشاطات تبعا لما لديه من معلومات ومهارات وثقافة وتكوين وخبرة كافية، كما تتجلى هذه المقدرة على الرغبة في أداء العمل ومدى طموحه.

- إن عرضنا هذا للبحث الإمبريقي لأبعاد التكوين المهني وارتباطاته بجملة من العناصر الأخرى التي تعمل على تأهيل العامل مهنيا، للإفادة من عملية التكوين المهني في تطوير كفاءته وقدراته.

- أبرزت هذه الدراسات الإمبريقية عن طريق نتائجها التي توصلت إليها، أن عملية التكوين ترتبط بعلاقات في البناء التنظيمي للمؤسسة إذ أنه أحد المتغيرات الأساسية المكونة له.

ثانيا: الجماعات الصغيرة في التنظيم(*)

وهي عبارة عن دراسة إمبريقية لمعرفة أثر الجماعات الصغيرة في التنظيم، وقد نوقشت بجامعة الفاتح بطرابلس، بالجماهيرية الليبية، بكلية العلوم الاجتماعية التطبيقية، بتاريخ 24 ماي 1999 ، وقد تكونت لجنة المناقشة من الأستاذ الدكتور: مصطفى عمر التير، مشرفا ومقررا، والأساتذة الدكاترة: علي الهادي الحوات، أبو بكر شلابي والوحيشي بيري أعضاء، وكانت من إعداد الدكتور: حسان الجيلاني، وسنقوم فيما يلي بتقديم ملخص لأهم محتوياتها:

1- **تحديد مشكلة البحث:** وقد تركزت حول الجماعات الصغيرة التي تنشأ داخل التنظيمات، والأثر الذي تحدثه فيها، فالجماعات تشكل قيم ومعايير، وأهداف واحتياجات العمال داخل التنظيمات، وفي حال تعارض أهداف الجماعات مع أهداف التنظيم فسيكون موقف الجماعات سلبيا يتمثل في: كثرة الغيابات

(*) أنظر حسان الجيلاني، مرجع سبق ذكره.

والتمارض، والصراع السلبي، وانتشار الشائعات المغرضة المسيئة للتنظيم، أما إذا توافقت الأهداف فيكون موقف الجماعات من التنظيم إيجابيا، يتحدد من خلال: ارتفاع الروح المعنوية، زيادة الإنتاج، والتعاون فيما بينها وفيما بينها وبين التنظيم.

2- **المفاهيم:** خصص الباحث جزءا هاما من الفصل الأول لمفهوم الجماعات الصغيرة، والمفاهيم المرتبطة بها، مثل: المجموعة أو التجمع، والجمهرة أو الحشد، والعصابة، والزمرة، والجماعة الأولية، ليخرج في الأخير بتعريف إجرائي هو: أن الجماعة الصغيرة هي التي تنشأ بصورة تلقائية، داخل تنظيمات العمل، وتتكون من شخصين فأكثر، على أن لا يتجاوز العدد الكلي لها التسعة أشخاص، ولها بناء معين تستند إليه، ويدخل أعضاؤها في علاقات وتفاعلات نتيجة الاتصال المستمر بينهم، وتربطهم بعض المعايير والقيم، ويقوم التفاعل بين أعضائها على المصالح المشتركة، وهي تشبع الحاجات الاجتماعية لأعضائها، وقد حدد الباحث من البداية أنه لا يفرق بين الجماعة الأولية والجماعة الصغيرة، والجماعة غير الرسمية، فكلها مسميات لمفهوم واحد.

◆ **مفهوم التنظيم:** وقد أفرد الباحث الفصل الرابع كاملا للتنظيم والمفاهيم المرتبطة به، حيث عرض أولا المفهوم العام للتنظيم، ثم تحدث ثانيا عن التنظيم الرسمي ونظريته، ثم تطرق ثالثا إلى الحديث عن التنظيم غير الرسمي، وبعدها حدد العلاقة بين التنظيمين –الرسمي وغير الرسمي- ليصل بعد كل هذا إلى توضيح التنظيم المقصود في البحث وهو " التنظيم الذي لا يركز على الجانب الرسمي، والقواعد البيروقراطية، بل في تفاعله مع التنظيمات غير الرسمية، وجماعات العمل المختلفة، فهو كل دينامي يتسم بالمرونة والتطور في تفاعله مع الأفراد والجماعات"

3- **فرضية البحث:** وقد وضع الباحث فرضية كلية صاغها في شكل سؤال على النحو التالي:

هل يؤثر التنظيم في الجماعات الصغيرة تأثيرا سلبيا أم إيجابيا؟

ولمعرفة هذا التأثير قسم الباحث الفرضية إلى قسمين هما:

I/ التأثير الإيجابي للتنظيم في الجماعات، ويمكن قياس ذلك من خلال المؤشرات الثلاثة التالية:

أ – إذا كانت الجماعات تتعاون مع بعضها من جهة، ومع التنظيم من جهة أخرى.

ب- إذا كانت الجماعات الصغيرة معنوياتها مرتفعة.

ج- إذا كانت هناك زيادة في الانتاج

II/ التأثير السلبي للتنظيم في الجماعات الصغيرة، ويمكن قياسه بالمؤشرات التالية:

أ- وجود حالات من الصراع

ب- كثرة الغيابات

ج- انتشار الشائعات.

4- **منهج الدراسة:** وقد استخدم الباحث "المنهج الوصفي التحليلي" حيث قام بوصف الجماعات الصغيرة في التنظيم، وحلل العلاقات التي تربطها وربط خصائص الجماعات بالتنظيم عن طريق قياس مواقفها الايجابية والسلبية من التنظيم الذي تمارس فيه نشاطها وعملها، كما استخدم كذلك المنهج "الشبه سوسيومتري" وذلك من خلال استمارة الاختبار السوسيومتري.

5- **الدراسة الاستطلاعية:** وقام بها الباحث في الفترة الممتدة من 23 أكتوبر إلى ديسمبر 1993 لاكتشاف الميدان والاطلاع عليه، والتمكن من وضع فروض الدراسة، وتقدير الامكانيات المادية، والمدة الزمنية اللازمة لسير البحث، والصعوبات الممكنة، وكذا اختبار الاستمارة والتعديل فيها.

6- **أدوات جمع البيانات:** وتمثلت في الاستمارة، المقابلة والسجلات والوثائق.

I- **الاستمارة:** وقد استعان الباحث بنوعين من الاستمارة.

أ- استمارة الاختبار السوسيومتري: وهدف من ورائها تحديد عينة البحث بدقة، واستخراج الجماعات من كل أشكال التجمعات الأخرى، وقد احتوت على بيانات متعلقة بالمبحوث وسؤال واحد يحدد علاقته بزملائه: مع من تفضل العمل؟ ويرتب الأسماء من 1 إلى 9 حسب الأهمية.

ب- استمارة الاستبيان: وقد وضعها الباحث لقياس العلاقة بين الجماعات والتنظيم، لمعرفة ما إذا كان تأثير التنظيم على الجماعات بالسلب أم بالإيجاب، وقد ضمت 45 سؤالا، غطت أربعة محاور هي:

- ❖ المحور الأول: وخصصه للمميزات الشخصية وضم 7 أسئلة.
- ❖ المحور الثاني: وضم أسئلة تحديد الجماعات وكانت سبعة أسئلة.
- ❖ المحور الثالث: ويضم الآثار الايجابية للجماعات الصغيرة وقسمت إلى 3 مؤشرات (الواردة في الفرضية).
- ❖ المحور الرابع: ويضم الآثار السلبية للجماعات الصغيرة وقسمت كذلك إلى 3 مؤشرات (الواردة في الفرضية).

II- **الملاحظة:** وقد استخدمها الباحث في تنقله بين ورشات العمل، حيث كان يلاحظ العمال وهم يتشكلون في جماعات أمام الآلة أو في المطعم......إلخ كما

اكتشف من خلال الملاحظة إستراتيجية تعامل التنظيم مع الجماعات وموقعها منه، من خلال أعضائها مع بعضهم البعض.

III- المقابلة: وقد استخدم نوعين من المقابلة.

أ- المقابلة الحرة: وقد أجراها مع المبحوثين أو مع رؤساء العمال أو مع إطارات الشركة بصورة عامة، وقد تمت داخل الورشات وفي المكاتب الخاصة بالمشرفين وبعض مكاتب الاطارات.

ب- المقابلة المقننة: وتتمثل في اللقاءات التي أجراها مع العمال ليطرح عليهم أسئلة الاستمارة.

ج- السجلات والوثائق: والمتعلقة بالمؤسسة والتي مكنته من التعرف على الأساس القانوني والتشريعي الذي يستند عليه التنظيم وكذلك أهدافه.

7- العينة: انطلاقا من إحصائيات بعدد العمال، اختار الباحث عددا كبيرا من العمال بصورة عشوائية، ومن مختلف أقسام وورشات المصنع وتم تطبيق استمارة الاختبار السوسيومتري عليهم، وعن طريقها حددت العينة حيث تمثلت في الأفراد الذين يشكلون جماعات واستبعدت المعزولين، وقد أخذت من العمال البسطاء ممن يحملون درجات من 1 إلى12 ولتكون العينة تمثيلية أخذ 10 % من المجموع الكلي لمجتمع البحث، وهو ما يعادل 108 عاملا من مختلف الأقسام.

8- مجال الدراسة: وهو المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية القطنية بقسنطينة، وهي متخصصة في صناعة ونسيج الأقمشة القطنية وملابس العمال، والتي انطلق العمل بها عام 1967 ، وقد أفرد لها الباحث فصلا كاملا وهو الفصل الثاني من الباب الثاني، حيث تعرض للأزمة التي تعيشها المؤسسات الصناعية الجزائرية عموما، والمؤسسة ميدان البحث كواحدة منها، ليعرض بعد ذلك تنظيم هذه المؤسسة، أين أعطى لمحة

تاريخية عنها منذ نشأتها في جوان 1967 ومختلف مراحلها في ظل التطورات التي عرفتها البلاد، كما أعطى أيضا تعريفا جغرافيا للمؤسسة محل البحث.

9- **النتائج:** وقد تمثلت أهم النتائج في:

1/ أن العمال يعيشون ظروفا عملية صعبة كانتشار الغبار وارتفاع الرطوبة وقدم الآلات وتآكلها، هذا إضافة إلى صعوبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

2/ تتمثل أهم محددات الجماعة التي استخرجت بواسطة الاختبار السوسيومتري في: محددات داخلية من خلال تشابه المهن والوظائف، القرب المكاني، والسن والأقدمية في العمل، ومحددات خارجية تمثلت في التقارب في المكانة الاجتماعية، والمجتمع المحلي والجنس.

3/ الآثار الايجابية للجماعات الصغيرة، وقد توصل الباحث حيالها إلى ما يلي:

1.3- التعاون: وهو يحدث فيما بين الجماعات بنسبة (87.96 %) ولا يحدث بينها وبين المؤسسة إلاّ بنسبة (28,70 %).

2.3- الروح المعنوية: وهي منخفضة وتظهر من خلال تباطؤ الانتاج واهمال التنظيم لمشاكل العمال بنسبة (80.55 %).

3.3- الكفاية الانتاجية: الانتاج بطئ وحسب الطلب.

وبناء على ما سبق فتأثير الجماعات الصغيرة في التنظيم سلبي.

4- **الآثار السلبية للجماعات الصغيرة:** وتظهر من خلال:

1.4- الصراع السلبي: نتيجة تعارض الأهداف بين الجماعات والتنظيم والذي يحدث بنسبة 74.07 % فتعمل الادارة على تفريق أعضاء الجماعة، ومعاقبة قوادها، فتلجأ الجماعات إلى تضييع الوقت في اللعب أو التمارض.

2.4- التغيبات: وتحدث بنسبة مرتفعة، وتتخذ المؤسسة لمواجهتها نظاما عقابيا، لكنه لم يكن مجديا دائما.

3.4- الشائعات: وهي منتشرة بكثرة وما يزيد منها هو جهل 71.29 % من عينة البحث لما يجري في مؤسستهم.

5- التنظيم: وهو تنظيم قائم على نظام تايلوري بيروقراطي يرى في الانسان مجرد تابع للآلة، ويعتمد الترهيب والعقاب أسلوبا له، مما أسفر عن خفض معنويات العمال وزيادة التغيب وخفض الانتاجية.

10- التوصيات والاقتراحات: وقد انتهى بوضع جملة من التوصيات رأى فيها أنها تجنب الانعكاس السلبي لجماعات العمل الناجم أساسا عن اهمالها.

11- قائمة المراجع: وقد ضمت:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب وعددها 79

2- المجلات والجرائد والنشريات وعددها 11 .

3- أطروحات وأبحاث غير منشورة وعددها 7.

4- تقارير ووثائق رسمية وعددها 11.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية وعددها 30 مرجعا.

- **الملاحق:** وقد ضمت استمارة الاختبار السوسيومتري واستمارة الاستبيان العادية والجداول من 2 إلى45 حذف الجدول الأول لتضمنه أسماء المبحوثين.

القراءة المنهجية للأطروحة:

1- عنوانها

وقد جاء في صياغة محددة ومختصرة، وتبدو للمتصفح لمضمون الأطروحة أنها مناسبة لها، لأن تركيز الباحث كان منصبا حول الجماعات

الصغيرة التي تنشأ داخل التنظيم، وأثرها فيه، ومع أنه قد كان بالإمكان أن يكون العنوان أكثر تحديدا لو جاء على الشكل التالي: الجماعات الصغيرة وأثرها في التنظيم، وهو ما تضمنه الجزء التفصيلي من العنوان، ومن ثم الاستغناء عن هذا الجزء.

2- الإشكالية:

وقد وفق الباحث في طرح إشكالية بحثه، فقد حددها بشكل يعبر إلى حد بعيد عمّا كان يريد بحثه، وقد جاءت في صيغة تقريرية، وضح فيها أهمية الجماعات الصغيرة، وما تمثله لأفرادها كما أعطاها تفصيلا أكثر من خلال وضع ثلاثة مؤشرات تتحقق في حال توافق أهداف الجماعة مع التنظيم، وهي التعاون، وارتفاع الروح المعنوية، وزيادة الانتاجية، أما إذا تعارضت أهدافها فتتعارض مواقفها بالتالي، ويظهر ذلك من خلال ثلاثة مؤشرات هي: الصراع السلبي، التغيبات وانتشار الشائعات.

وهذه الاشكالية قد توافرت فيها جملة الخصائص التي تجعل المشكلة صالحة للبحث وهي: الدقة والتحديد، ارتباطها المنطقي بالفترة التي نشأت خلالها، وبالتالي إمكانية تطبيق الحلول المتوصل إليها، جدتها ولو نسبيا، إضافتها للمعرفة، كونها مشكلة ذات أهمية[1].

3- المفاهيم:

تناول الباحث المفاهيم الواردة في العنوان وهي: الجماعات الصغيرة، والتنظيم، وقد أولاهما الأهمية اللاّزمة، حيث وضّحهما ووضح المفاهيم المرتبطة بهما ليصل إلى تحديدهما اجرائيا، أي حسب ما يخدم بحثه، وهما مفهومان متساندان منطقيا ووظيفيا، وقد جاء مفهوم الجماعات الصغيرة مركزيا،

---

(1) طاهر مرسي عطية، مرجع سابق، ص. 73 .

ومفهوم التنظيم ثانويا، هذا عن المفاهيم الرئيسية في البحث، وتجدر الإشارة إلى أن الباحث كان يعمد في كل مرة إلى تحديد المفاهيم الفرعية التي تعترضه أثناء البحث منها مثلا: مفهوم الادارة، البيروقراطية، الروح المعنوية، الشائعة، والتعاون وغيرها، ومنه فالباحث حدد مفاهيمه بدقة ووضوح تام، وبعبارات بسيطة لا تقبل التأويل وهي أمور أساسية [1].

- **الأطروحة من الناحية الشكلية:**

تتكون الأطروحة من 361 صفحة (مع الملاحق) وقد قسّمها الباحث إلى بابين اشتمل الأول على الأسس والمفاهيم النظرية، وقد أخذ 157 صفحة قُسّم بدوره إلى سبعة فصول، حيث ضم الفصل الأول مفهوم الجماعات الصغيرة، نشوءها، تصنيفها وأنواعها المختلفة، أما الثاني فاشتمل على خصائص الجماعات الصغيرة، معاييرها، تأثيرها على أعضائها، تماسكها وأهدافها، أما الثالث فعرض بشيء من التحليل للجماعات والعمليات الاجتماعية، الايجابية والسلبية التي تضعها الجماعات الصغيرة للتنظيم، أما الفصل الرابع فضم التنظيم والمفاهيم المرتبطة به، كما تضمن الفصل الخامس تفاعل الجماعات الصغيرة بالتنظيم، وموقف هذا الأخير منها سلبا وإيجابا، أما الفصل السادس فعرض فيه الدراسات السابقة التي تناولت نفس ظاهرة البحث، أين تناول دراسة غربية وهي "الإلتون مايو" في مصانع هاوثورن، ودراستين عربيتين هما "دراسة عبد الرازق جلبي، في البناء الاجتماعي للمصنع، وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه سنة 1973 " كما عرض "دراسة الدكتور: محمد علي محمد بعنوان: "مجتمع المصنع".

---

[1] عمار بوحوش ومحمد الذنيبات، مرجع سابق، ص.163 .

وأخيرا تعرض للدراسات الجزائرية، أين تناول "دراسة التنظيم غير الرسمي في المنشأة الصناعية الجزائرية، وهي أطروحة دبلوم الدراسات المعمقة، مقدمة من طرف الطالب: شوية سيف الاسلام" وتجدر الاشارة إلى أن الباحث قام بتحليل هذه الدراسات وتقييمها والافادة من نتائجها في دراسته.

وهذا ما يجب القيام به حيال الدراسات السابقة، إذ يجب قراءتها قراءة تحليلية لاستخلاص العبر منها، وتحديد أهمية نتائجها المتوصل إليها، وأن يوضح الباحث كيف يتميز بحثه المقترح عن تلك الدراسات السابقة مع توضيح التبرير المنطقي لما يريد الوصول إليه[1].

أما عن الفصل السابع، فقد تناول موضوع التنظيم في المؤسسات الصناعية الجزائرية، هذا ما احتواه الباب الأول، أما عن الباب الثاني فقد قسّمه الباحث أيضا إلى سبعة فصول محتواة في 223 صفحة، وقد ضم الفصل الأول الإطار المنهجي للبحث، الفرضية ومؤشراتها، منهج الدراسة والدراسة الاستطلاعية، وأدوات جمع البيانات والعينة، أما الفصل الثاني فقد تناول مجال الدراسة أي المؤسسة ميدان البحث من خلال الهيكل التنظيمي لها، وكذا الجماعات الصغيرة الموجودة بها، أما الفصل الثالث فقد أفرده لتفسير وتحليل البيانات السوسيومترية، أما الفصل الرابع، فحدد فيه أسس محددات الجماعة في التنظيم، الداخلية منها والخارجية ، وأنهاه بخلاصة وتقييم، وتعرّض في الفصل الخامس للآثار الإيجابية للجماعة الصغيرة في التنظيم، وانتهى فيه بخلاصة وتقييم، وأخيرا الفصل السابع وضم النتائج والتوصيات، حيث ناقش النتائج المتوصل إليها ووضع توصياته واقتراحاته، إضافة للخاتمة والمراجع والملاحق، والملاحظ في الكثير من كتب المنهجية أن الخاتمة والمراجع والملاحق لا تدخل

(1) محمد عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص.26 .

ضمن فصول البحث- المتن- وإنما تُرقّم وحدها، خاصة وأن المقدمة قد جاءت منفردة، ومرقّمة بالحروف الأبجدية: أ، ب، جـ، د ومن هذه الكتب منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات[1]، وكذا كتاب أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية[1].

والملاحظ أن الباحث قد حاول خلق نوع من التوازن بين البابين، وبالتالي الفصول والعناصر المحتواة فيهما، ويمكن القول بأنه نجح إلى حد ما، فقد تراوحت الفصول بين 26 و30 صفحة، ما عدا الفصل الأخير جاء في 50 صفحة لاحتوائه على النتائج، والخاتمة، المقترحات والملاحق.

6- فروض الدراسة:

كما لاحظنا أن الباحث صاغ فرضية كلية، وكان ذلك في القسم الميداني، جاءت في شكل تساؤل، وما يمكن قوله حيالها أنها جاءت معاكسة للعلاقة المحددة في الإشكالية الأولى تدرس أثر التنظيم في الجماعات والثانية العكس، فالفرضية هنا إذن لم تعبّر بصدق عن الإشكالية.

7- المنهج والتقنيات:

استخدم الباحث كما رأينا المنهج الوصفي التحليلي، وهو من أكثر المناهج ملائمة لدراسة الظواهر الاجتماعية، ويتم على مرحلتين: الاستطلاع ثم الوصف الموضوعي[3]، وقد قام الباحث باستعماله من زاويتين، تتمثل الأولى في تحديد الظاهرة كيفيا، بوصفها ومعرفة علاقاتها وخصائصها، أما الثانية فتتمثل في تحديد الظاهرة موضوع الدراسة تحديدا كميا بالاستعانة بالجداول

---

(1) محمد عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص 197.

(3) عمار بوحوش ومحمد الذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص.47 .

الإحصائية والنسب المئوية، أما عن تقنيات البحث المستعملة في الدراسة فسنتناولها من خلال مدى مساهمتها في تعميق رؤية الباحث للظاهرة.

1- استمارة الاختبار السوسيومتري:

قام من خلالها بقياس علاقة واحدة، بهدف استخراج ومعرفة زملاء العامل في عمله، وذلك ليتمكن من استخراج جماعات العمل واكتشاف شبكات العلاقات الاجتماعية غير الرسمية، وتجدر الإشارة إلى أن الاختبار الذي أجراه الباحث لا يعتبر سوسيومتريا بمعنى الكلمة، وإنما شبه سوسيومتري كما يطلق عليه البعض، منهم "لويس كامل ملكية" في كتابه "سيكولوجية الجماعات والقيادة"، وبهذا تبقى النسبية واردة.

1- استمارة الاستبيان:

وقد ضمّت أهم المحاور التي يحتاجها الباحث في دراسته، وقد حاول الباحث تغطية النقص المتمثل في الأمية التي يعاني منها أغلب العمال عن طريق ملء الاستمارة بنفسه، وهو الأسلوب المثالي[1].

3- الملاحظة:

حدد الباحث مسبقا ما يريد ملاحظته من سلوكيات، وعلاقات متبادلة بين الجماعات الصغيرة والتنظيم، كما شكّلت بالنسبة له محكا لدراسة مدى صدق الشواهد الكمية، ومدى تطابقها مع الشواهد أو السلوكيات، الفعلية لجماعات العمل بالتنظيم، والملاحظة التي استخدمها الباحث هنا هي الملاحظة

---

[1] عمار بوحوش ومحمد الذنيبات، ص.121 .

غير المباشرة (المنفصلة) لأنه قام بتسجيل ملاحظاته من دون أن يضطر إلى التفاعل مع الجماعة[2].

4- المقابلة:

الملاحظ أن الباحث قام بالمقابلة بشكل يخدم بحثه، حيث قام بداية بمقابلة حرة قارن فيها بين مختلف الآراء، ثم مقابلة مقننة ، طرح فيها أسئلة الاستبيان على المبحوثين وتوضيحها لهم.

5- السجلات والوثائق:

وقد شكّلت مصدرا خصبا لتحليلاته الموضوعية للكثير من الظواهر، كاعتماده على الأساس القانوني والتشريعي للتنظيم في تفسير أحداثه ومشاكله وخلفياته، وكذا تعرّفه على أهداف التنظيم من خلال لوائحه وقوانينه الأساسية، وكذا لمعرفة نسبة التغيب، والتمارض والعطل غير الرسمية، وبالتالي فقد حصل على المعلومات التي استعان بها في تحليل البيانات.

1- مجال الدراسة:

ونلاحظ بان الباحث قد عرف بمجال بحثه تعريفا وظيفيا، أي بما يخدم ويثري البحث، فلم يكتف بتوضيحه من جانب واحد، بل حاول التعريف به، ومن أهم الجوانب،حيث تعرّض للأزمة التي عاشتها المؤسسات الصناعية الجزائرية منذ الاستقلال، وعن المؤسسة ميدان البحث كواحدة منها، ليعرض بعد ذلك تنظيم هذه المؤسسة، حيث أعطى لمحة تاريخية عنها منذ نشأتها ومختلف

---

(2) مسعودة بيطام، الملاحظة والمقابلة في البحث السوسيولوجي، مجلة العلوم الانسانية، العدد 11 ، جامعة قسنطينة، 1999، ص. 122 .

التطورات والتوسعات التي مرّت بها من حيث العمال أو الأقسام ، ثم حدد موقعها الجغرافي، وعدد العمال حسب آخر إحصائية لعام 1992، ثم تعرض للنظام الداخلي للمؤسسة، وجهازها الإداري، والنظام الأساسي للمستخدمين، ثم تناول بالتحليل الإصلاحات الجديدة بالمؤسسة أين تحدّث عن إعادة هيكلتها وكذا عن استقلاليتها، وما تعنيه من إشراك العمال في القرارات، وكيف أن هذا الأمر لم يتم أبدا، والمشاكل التنظيمية، والهيكل التنظيمي لها، ثم خصص الجزء الأخير للحديث عن الجماعات الصغيرة بالمصنع، وهو بهذا المّ بالجوانب المهمة التي تخدم بحثه.

9- النتائج المتوصل إليها:

وفيها قد تمت الإجابة على الفرضية التي – وكما سبقت الإشارة إليها – جاءت على شكل تساؤل من شقين، حيث عرض أولا : أهم محددات الجماعات التي استخرجها بواسطة الاختبار السوسيومتري، ثم عرض الآثار الايجابية للجماعات الصغيرة على التنظيم من خلال المؤشرات الثلاثة التي وضعها، وقد توصل حيالها إلى ما يلي: إن المؤشرات الايجابية التي وضعها لم تتحقق، وبناء عليه فتأثير الجماعات الصغيرة في التنظيم تأثير سلبي، وفي المقابل فان المؤشرات السلبية قد تحققت، كما قد توصل حيال التنظيم أنه تنظيم قائم على أساس نظام تايلوري بيروقراطي.

ومنه فالنتائج أجابت عن التساؤلات الواردة في الفرضية، وأوضحت أن تأثير الجماعات الصغيرة في التنظيم تأثيرا سلبيا ناتجا عن تعسف هذا الأخير في تعامله مع الجماعات وتجاهله إياها.

ومن هذا المنطلق، وضع الباحث جملة من الاقتراحات والتوصيات، التي رأى فيها الطريق الأنسب للخروج من دائرة الأزمة، وقد كانت موضوعية.

المراجــع: أمــا عــن المراجــع فقــد كانــت كــثيرة ومتنوعــة، حيــث وصلــت إلى 130 مرجعا، منها 108 مرجعا عربيا، والباقي أجنبيا، يعود اغلبها إلى فترة الستينات والسبعينات والثمانينات والبعض منها يعود إلى التسعينات، وقد استخدمها الباحث على طول بحثه، والملاحظ أن قائمة المراجع كتبت بنفس الأسلوب الذي كتبت به داخل البحث، أي أن الأسلوب كان واحدا، وكذلك راعى فيها مختلف قواعد إعداد قائمة المراجع[1] ، والملاحظة حول المراجع أيضا أنها كانت أساسية، وفي صلب الموضوع عموما، وكلها تخدم البحث بصورة مباشرة أو غيرها.

ملاحظات شكلية عامة

تعتبر هذه الأطروحة من الناحية المنهجية محكّمة البناء مترابطة بشكل جيد، فكان الباحث أثناء انتقاله من معلومة إلى أخرى، أو من فصل إلى آخر يبرر اختياراته، ولماذا سلك هذا الطريق دون غيره.

كما أن الربط يتجلى واضحا في العلاقة بين الجانب النظري والميداني، فالكثير من الأبحاث تخفق في هذا الربط وتهمل هذه العلاقة، فنجد فجوة كبيرة بينهما، إلا أن هذه الأطروحة جاءت منسجمة ومتناسقة، ولعل المأخذ الذي يمكن أن نلاحظه على الباحث هو كونه وضع الجداول في الملحق، ولم يضعها كما جرت العادة في هذه البحوث في صدر كل صفحة ثم يقوم بتحليلها، إلاّ أن البحوث الحديثة تتجه هذا المسلك، حيث يضع أغلبها الجداول في الملحق بينما يشير إليها بالأرقام، ويضع عنوان الجدول وتحليله في متن الأطروحة وهو مسلك يحسب له لا عليه.

---

[1] طاهر مرسي عطية، مرجع سابق، ص.ص199-200 .

وعلى العموم فهذه الأطروحة تستحق الثناء، والتقدير لأن جهد الباحث واضح وجلي، ولأن بناء الأطروحة بصفة عامة محكم ومترابط، وهي من الأطروحات القلائل التي تناولت موضوع الجماعات والتنظيم، بل هي أول دكتوراه جزائرية تناقش بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الفاتح طرابلس، وقد أثنى الأساتذة المناقشون على الجهد المبذول فيها حتى توصل أحد المناقشين موجّها كلامه إلى الباحث قائلا: لقد كتبت فأجدت فأحسنت يا حسّان.

وهو يدل على أن هذه الأطروحة أثناء مناقشتها بجامعة الفاتح أثارت نقاشا ثريا، ولفتت انتباه الباحثين الليبيين خاصة إلى ضرورة تناول مثل هذه الموضوعات التي ظلت غائبة عن الساحة الليبية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

1. الزعبي أحمد: **علم الاجتماع العام والبلدان النامية**، دمشق، جامعة دمشق، 1986/1987.
2. الأخرس، محمد صفوح: **المنهج وطرائق البحث في علم الاجتماع**، دمشق، جامعة دمشق، 1988/1989.
3. أحمد بن مرسلي: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
4. عبد الهادي أحمد الجوهري وعلي عبد الرزاق إبراهيم، المدخل إلى المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية. 2002.
5. محمد زيان عمر، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
6. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الطبعة الثامنة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1986.
7. مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادي وأسس البحث الاجتماعي، الطبعة الثالثة، طرابلس، منشورات الجامعة المفتوحة، 1995.
8. إحسان محمد حسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي.
9. عبد السلام الشيخ، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 1982.
10. خليل ميخائيل معوض، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2000

11. طريف شوقي فرج، وعبد المنعم شحاته محمود، علم النفس الاجتماعي، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
12. نقلا عن فضيل دليو وآخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة 1999م.
13. عبد الغفار رشاد القصيبي، مناهج البحث في علم السياسة، منشورات جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2004.
14. علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، البحث العلمي الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.
15. محمد سليمان المشوخي، تقنيات ومناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2002.
16. محمد شطاح، وسائل الإعلام في التنمية في العالم الثالث، دراسة لتجربة الجزائر 1984- 1988. رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى جامعة الإسكندرية، 1990.
17. محمد شطاح، النشرة الإخبارية المقدمة في التلفزيون الجزائري، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة إلى جامعة الجزائر، قسم الإعلام والاتصال، د ت.
18. صلاح مصطفى الفوال، منهجية العلوم الاجتماعية، القاهرة، عالم الكتب، 1982.
19. إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الطبعة الأولى، لبنان، الدار العربية للموسوعات، 1999.
20. عبد الرحمن عيسوي، علم النفس الاجتماعي، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص.406.

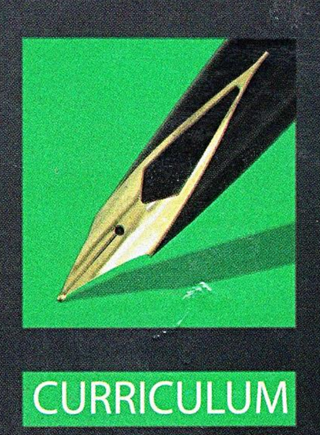
21. محمد علي عبد الوهاب، إدارة الأفراد، الجزء الأول، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1975.
22. منصور فهمي، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مطبعة قصر العيني، 1976.
23. د/ لويس كامل مليكة، العلاقات الإنسانية في التدريب على تنمية المجتمع- دراسة تجريبية سوسيومترية، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس الليان، 1964، ص15 وما بعدها.
24. حنان عبد الحميد العناني، طرق دراسة الطفل، الطبعة الأولى، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
25. كمال عبد الحميد الزيات: علم الاجتماع المهني، مدخل نظري، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1986.
26. زكي محمود هاشم، تنظيم وطرق العمل، الكويت، مطبوعات الجامعة الكويتية، 1984.
27. مسعودة بيطام، الملاحظة والمقابلة في البحث السوسيولوجي، مجلة العلوم الانسانية، العدد 11، جامعة قسنطينة، 1999.

مراجع باللغة الأجنبية

1. Abdelmalek. A : **The concept of specificity in civilisation and culture**, volume 5, N°2, 1978, P. 175.
2. Attati. J : **L'anti-économique**, Paris, P.U.F, 1974
3. Bastin Georges : Dynamique et Structure des groupes, Travail Humain, 1976, P.86.
4. Besnard (P) et Lietard (B) : **La Formation Continue**, Paris, P.U.F, 1976, P.P. 26-28.
5. – C.f. Christophe Ferry : **Formation professionnelle**, Les enjeux de l'alternance in Education Permanente, Presse, Université de Paris-Dauphine N°66, Decembre, 1982, P.P.7-19.
6. C.f. Dominique Thierry : La formation à L'épreuve des Reconversions collectives du personnel dans les entreprises, in éducation permanente, Presse, Université Paris- Dauphine N°58, Janvier, 1981, P.P.2-12.
7. Vatier (R) et Lietard (B) : **Le perfectionnement des Cadres**, « collection que sais-je ? », 2eme edition, Paris, 1974.
8. C.f. Joubert (M) et Autres: **Gestion des Jeunes précarisés par les dispositifs** d'actions concertées et processus d'edification d'une sphère publique communale, Paris, C.N.R.S, Fevrier, 1989.
9. C.f, Moles (A), et Muller (F) : **De la motivation des adultes**, à la structuration de la pensée, Conseil de l'Europe, 1969.

10. C.f, Vaudiaux (J) : **La formation permanente,** enjeu politique, Paris, Armand Colin, 1974.
11. Dubar (C) : **La formation professionnelle continue,** éditions la découverte, Paris, 1985. P.P 114-115.
12. Dumazedier: **Education Permanente In Encyclopedia Universalis**, 1969.
13. Guide pratique pour la formation continue dans l'entreprise C.N.P.F , Paris, Editions Techniques Patronales, 1961.
14. J . L. Moreno: La Méthode Sociométrique en Sociologie, Can Internet , Social, 1957, P.56.
15. Julins (R) : **Current state of the sociology of occupations. The sociological quaratels**, 1973, P.P. 309-333..





CURRICULUM

هــذا الكتــاب

على الرغم من كثرة المناهج الاجتماعية، وتعددها إلا أن الباحثين حاولوا التركيز على أهمها، وأكثرها استعمالا في مختلف فروع العلوم الإنسانية، وقد تجنبوا الخوض في تلك الاختلافات التي تتيه بالطلاب، وتشتت تفكيرهم، من ذلك الخلط الحاصل بين المناهج وطرق البحث. فالكثير من الباحثين يصنفون بعض المناهج في خانة الطرق والوسائل، كالقياس السوسيومتري الذي يعتبره بعض الباحثين وسيلة لجمع البيانات، في حين يضعه آخرون في خانة المنهج المتكامل الذي له خصائصه، وخطواته، وإجراءاته، وكذلك الحال بالنسبة للإحصاء الذي يعتبره بعضهم منهجا في حين هو مجرد وسيلة لجمع المعلومات عن الظاهرة المدروسة.

ونظرا لاتساع نطاق المناهج والاقترابات، فلقد قام الباحثون بالتركيز على الإجراءات المنهجية، والخطوات العملية التي يقوم بإجرائها الباحث بصورة تطبيقية لكي لا تذهب به تفرعات البحث بعيدا، وتخرج به عن موضوع الدراسة.

وبهذا يكون المؤلفون قد قدموا لطلابنا الأعزاء، خلاصة جهدهم، وزبدة تجربتهم في كيفية إعداد البحث العلمي الجيد والله ولي التوفيق ،،،

الناشر

عبد الحي أحمد فؤاد

دار الفجر للنشر والتوزيع

4 شارع هاشم الأشقر - النزهة الجديدة - القاهرة تليفون: 26246252 فاكس: 26246265

daralfajr@yahoo.com www.daralfajr.com

التوزيع في الجزائر

الدار الجزائرية للنشر والطبع والتوزيع

91 تعاونية الصداقة - بئر خادم - الجزائر

تليفاكس: 021 40 50 59 / 021 55 49 49

amarzemouri@yahoo.fr

I.S.B.N

978-977-358-261-0